

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

7	مجلس الإدارة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	تقرير مجلس الإدارة 2018
42	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018
122	البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2018
138	الحاكمة المؤسسية
148	الإفصاح والشفافية
150	شبكة فروع بنك الأردن- سورية

بنك الأردن - سورية

شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم 17/ تاريخ 29 تموز 2008. رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم. تم إدراج سهم بنك الأردن - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 2010/6/23، تحت الرمز BOJS.

الإدارة العامة - دمشق - ساحة السبع بحرات - شارع بغداد
8058 دمشق - سورية
+963 (11) 22900000
+963 (11) 2315368
info@bankofjordansyria.com
www.bankofjordansyria.com
/www.facebook.com/bojsy

العنوان:
صندوق بريد:
هاتف:
فاكس:
البريد الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني:



سيادة الرئيس

الدكتور بشار حافظ الأسد





مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثّل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء

السيد أسامة سمّيح سكّري (ممثّل بنك الأردن)

السيد صالح رجب حماد (ممثّل بنك الأردن)

السيد محمد أسعد محمد نزار هارون (ممثّل بنك الأردن)

السيد محمد مرهف طريف الأخرس

السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي

السيد عمار محمد سعيد البردان

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

المدير العام

السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات

شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفى السلامة محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن - سورية الكرام ..

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الحادي عشر لبنك الأردن - سورية، متضمناً البيانات المالية للبنك وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية للعام 2019. وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

شهد عام 2018 تطورات إيجابية على الصعيد المحلي حيث كان لتحسن الأوضاع الأمنية واستقرار سعر الصرف الأثر الكبير في إضفاء بواذر التسحن على الوضع الاقتصادي وتهيئة بيئة تشغيلية أكثر استقراراً. كما تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد السوري مقبل على مرحلة جديدة من التعافي مدفوعاً بعمليات إعادة الإعمار وتدفق الاستثمار الأجنبي وفتح المعابر الحدودية، مما سيسهم في التطور المأمول في مناخ الأعمال بشكل تدريجي خلال الأعوام القادمة.

وضمن هذا السياق فقد استمر البنك بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة، وفق ضوابط وشروط محددة، وتمكناً من زيادة محفظة الودائع بالليرة السورية والحفاظ على نسب سيولة آمنة لتخفيض المخاطر، من خلال توسيع قاعدة المودعين وتخفيض التكلفة قدر الإمكان، حيث سجلت نسبة السيولة القانونية حوالي 80% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 35% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20%. كما حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 37.74% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8%. وبلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة 95.07% وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي السوري.

وتأكيداً لدور البنك في السوق المحلي، فقد تم خلال عام 2018 إعادة افتتاح فرع ومركز العمليات في أوتسترد صحنيا بعد إعادة تأهيله، كذلك تم تفعيل مركز تنمية أعمال حلب، ومن مبدأ إيماننا بأهمية العنصر البشري، فقد استثمر البنك في تأهيل ورفع كفاءة العاملين بالمصرف من خلال عدة دورات تدريبية حسب الحاجة والأهمية.

هذا وقد انتهج البنك تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، حيث تم تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف، وذلك بإشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى. هذا إلى جانب الالتزام بتوجيهات وتعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات بازل. كما استمر البنك بإعطاء متطلبات الامتثال لتعليمات السلطات الرقابية الأهمية اللازمة، وذلك انطلاقاً من حرص البنك على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية.

السادة المساهمين الكرام،

على صعيد نتائج البنك المالية للعام 2018، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 31.4 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 1.3 مليار ليرة سورية عن عام 2017 وبنسبة 4%، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بحوالي 4.8 مليار ليرة

سورية حيث بلغت 20.4 مليار ليرة في 2018، وقد تراجعت الخسارة بعد الضريبة في عام 2018 لتسجل 287 مليون ليرة سورية، مقارنة بمبلغ خسارة 2.5 مليار ليرة سورية عام 2017، وبناء عليه، فقد انخفض مجموع حقوق المساهمين من 7.2 مليار ليرة في عام 2017 إلى 6.9 مليار ليرة في عام 2018.

أما في جانب الاستخدامات فقد انخفضت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 1.2 مليار ليرة ونسبة 12% لتبلغ 8.4 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنة بمبلغ 9.5 مليار ليرة في عام 2017، بالرغم من قيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود 4.2 مليار ليرة، فقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تسديد تسهيلات بحدود 4.9 مليار من التسهيلات القائمة، إضافة لتسديد تسهيلات متعثرة بمبلغ 695 مليون ليرة.

وبالنسبة لبنود الدخل لعام 2018 فقد نما إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 143% ليبلغ 604 مليون ليرة سورية مقارنة مع خسارة بمبلغ 1.4 مليار ليرة سورية للعام 2017 ويعود السبب في ذلك لخسارة تقييم القطع البنوي التي أثرت وبشكل جوهري على نتائج العام 2017 نتيجة ارتفاع سعر الصرف. وباستبعاد أثره يكون البنك قد حقق تراجع طفيف في إجمالي الدخل التشغيلي في العام 2018 مقارنةً بالعام السابق 2017. في حين انخفضت نفقات البنك التشغيلية بمبلغ 295 مليون ليرة سورية ونسبة 28% لتبلغ 755 مليون ليرة سورية مقارنة مع حوالي مليار ليرة سورية بالعام 2017 نتيجة للسياسات المتبعة والمخصصات التي استرداها خلال العام 2018. وبذلك يكون البنك قد حقق تراجع في الخسارة بعد الضريبة للعام 2018 عن العام 2017 حتى لو تم تحييد أثر خسارة تقييم القطع البنوي من العام 2017.

ومن الجدير ذكره، فقد ارتفعت القيمة السوقية لسهم بنك الأردن - سورية من 422.4 ليرة سورية في نهاية عام 2017، إلى 436.18 ليرة سورية في نهاية عام 2018 بارتفاع بنسبة 3.3%، الأمر الذي انعكس على القيمة السوقية Market Capitalization لأسهم البنك لتصل إلى 13.08 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018.

وفيما يتعلق بأهداف خطتنا المستقبلية للعام 2019، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الأهداف وخطة العمل لعام 2019، أن يتم تنويع مصادر الإيرادات وتنمية أعمال البنك واستثماراته، بحيث يتم إدارة الأصول والمطلوبات بمهنية وكفاءة، والاستفادة من الفرص المتاحة والتحسين المتوقع في الوضع الاقتصادي على المستوى المحلي وعلى مستوى الحركة التجارية مع الدول المحيطة. وفي ذات السياق سيعمل البنك على التوسع بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة تنسجم مع السياسات المحددة بهذا الخصوص، ومتابعة عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة لمحفظة التسهيلات المنتجة والمتابعة الحثيثة لتحصيل المديونيات المتعثرة أو جدولتها وما يتبعها من تحرير الفوائد المعلقة واسترداد للمخصصات. وسيواصل البنك وعلى كافة المستويات تطبيق سياسات ضبط المصاريف، والاستمرار بتطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل. وسيقوم بتنفيذ مجموعة من المشاريع على صعيد التنظيم والعمليات وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء والأنظمة المرتبطة بها. كما سيتم العمل على تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) حسب الخطة الموضوعية بهذا الخصوص وعكسها على البيانات المالية للبنك لعام 2019 وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي.

وفي الختام، فإنني أتقدم إليكم بالشكر الجزيل بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة على ثقتكم ودعمكم، كما أوجه شكري إلى عملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، كما أعبر عن تقديري للجهات الرسمية وعلى رأسها مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

والله وليّ التوفيق،،،

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2018

صفحة رقم 12	الأداء الاقتصادي 2018
صفحة رقم 21	المركز التنافسي 2018
صفحة رقم 24	الأنشطة والإنجازات 2018
صفحة رقم 32	تحليل المركز المالي ونائج الأعمال لسنة 2018
صفحة رقم 38	أهداف خطتنا المستقبلية 2019

Compliance Savings	Monthly Savings (\$)
\$500,000	\$4,167
\$1,000,000	\$8,333
\$1,500,000	\$12,500
\$2,000,000	\$16,667
\$2,500,000	\$20,833
\$3,000,000	\$25,000
\$3,500,000	\$29,167
\$4,000,000	\$33,333
\$4,500,000	\$37,500
\$5,000,000	\$41,667
\$5,500,000	\$45,833
\$6,000,000	\$50,000
\$6,500,000	\$54,167
\$7,000,000	\$58,333
\$7,500,000	\$62,500
\$8,000,000	\$66,667
\$8,500,000	\$70,833
\$9,000,000	\$75,000
\$9,500,000	\$79,167
\$10,000,000	\$83,333
\$10,500,000	\$87,500
\$11,000,000	\$91,667
\$11,500,000	\$95,833
\$12,000,000	\$100,000
\$12,500,000	\$104,167
\$13,000,000	\$108,333
\$13,500,000	\$112,500
\$14,000,000	\$116,667
\$14,500,000	\$120,833
\$15,000,000	\$125,000
\$15,500,000	\$129,167
\$16,000,000	\$133,333
\$16,500,000	\$137,500
\$17,000,000	\$141,667
\$17,500,000	\$145,833
\$18,000,000	\$150,000
\$18,500,000	\$154,167
\$19,000,000	\$158,333
\$19,500,000	\$162,500
\$20,000,000	\$166,667
\$20,500,000	\$170,833
\$21,000,000	\$175,000
\$21,500,000	\$179,167
\$22,000,000	\$183,333
\$22,500,000	\$187,500
\$23,000,000	\$191,667
\$23,500,000	\$195,833
\$24,000,000	\$200,000
\$24,500,000	\$204,167
\$25,000,000	\$208,333
\$25,500,000	\$212,500
\$26,000,000	\$216,667
\$26,500,000	\$220,833
\$27,000,000	\$225,000
\$27,500,000	\$229,167
\$28,000,000	\$233,333
\$28,500,000	\$237,500
\$29,000,000	\$241,667
\$29,500,000	\$245,833
\$30,000,000	\$250,000
\$30,500,000	\$254,167
\$31,000,000	\$258,333
\$31,500,000	\$262,500
\$32,000,000	\$266,667
\$32,500,000	\$270,833
\$33,000,000	\$275,000
\$33,500,000	\$279,167
\$34,000,000	\$283,333
\$34,500,000	\$287,500
\$35,000,000	\$291,667
\$35,500,000	\$295,833
\$36,000,000	\$300,000
\$36,500,000	\$304,167
\$37,000,000	\$308,333
\$37,500,000	\$312,500
\$38,000,000	\$316,667
\$38,500,000	\$320,833
\$39,000,000	\$325,000
\$39,500,000	\$329,167
\$40,000,000	\$333,333
\$40,500,000	\$337,500
\$41,000,000	\$341,667
\$41,500,000	\$345,833
\$42,000,000	\$350,000
\$42,500,000	\$354,167
\$43,000,000	\$358,333
\$43,500,000	\$362,500
\$44,000,000	\$366,667
\$44,500,000	\$370,833
\$45,000,000	\$375,000
\$45,500,000	\$379,167
\$46,000,000	\$383,333
\$46,500,000	\$387,500
\$47,000,000	\$391,667
\$47,500,000	\$395,833
\$48,000,000	\$400,000
\$48,500,000	\$404,167
\$49,000,000	\$408,333
\$49,500,000	\$412,500
\$50,000,000	\$416,667
\$50,500,000	\$420,833
\$51,000,000	\$425,000
\$51,500,000	\$429,167
\$52,000,000	\$433,333
\$52,500,000	\$437,500
\$53,000,000	\$441,667
\$53,500,000	\$445,833
\$54,000,000	\$450,000
\$54,500,000	\$454,167
\$55,000,000	\$458,333
\$55,500,000	\$462,500
\$56,000,000	\$466,667
\$56,500,000	\$470,833
\$57,000,000	\$475,000
\$57,500,000	\$479,167
\$58,000,000	\$483,333
\$58,500,000	\$487,500
\$59,000,000	\$491,667
\$59,500,000	\$495,833
\$60,000,000	\$500,000
\$60,500,000	\$504,167
\$61,000,000	\$508,333
\$61,500,000	\$512,500
\$62,000,000	\$516,667
\$62,500,000	\$520,833
\$63,000,000	\$525,000
\$63,500,000	\$529,167
\$64,000,000	\$533,333
\$64,500,000	\$537,500
\$65,000,000	\$541,667
\$65,500,000	\$545,833
\$66,000,000	\$550,000
\$66,500,000	\$554,167
\$67,000,000	\$558,333
\$67,500,000	\$562,500
\$68,000,000	\$566,667
\$68,500,000	\$570,833
\$69,000,000	\$575,000
\$69,500,000	\$579,167
\$70,000,000	\$583,333
\$70,500,000	\$587,500
\$71,000,000	\$591,667
\$71,500,000	\$595,833
\$72,000,000	\$600,000
\$72,500,000	\$604,167
\$73,000,000	\$608,333
\$73,500,000	\$612,500
\$74,000,000	\$616,667
\$74,500,000	\$620,833
\$75,000,000	\$625,000
\$75,500,000	\$629,167
\$76,000,000	\$633,333
\$76,500,000	\$637,500
\$77,000,000	\$641,667
\$77,500,000	\$645,833
\$78,000,000	\$650,000
\$78,500,000	\$654,167
\$79,000,000	\$658,333
\$79,500,000	\$662,500
\$80,000,000	\$666,667
\$80,500,000	\$670,833
\$81,000,000	\$675,000
\$81,500,000	\$679,167
\$82,000,000	\$683,333
\$82,500,000	\$687,500
\$83,000,000	\$691,667
\$83,500,000	\$695,833
\$84,000,000	\$700,000
\$84,500,000	\$704,167
\$85,000,000	\$708,333
\$85,500,000	\$712,500
\$86,000,000	\$716,667
\$86,500,000	\$720,833
\$87,000,000	\$725,000
\$87,500,000	\$729,167
\$88,000,000	\$733,333
\$88,500,000	\$737,500
\$89,000,000	\$741,667
\$89,500,000	\$745,833
\$90,000,000	\$750,000
\$90,500,000	\$754,167
\$91,000,000	\$758,333
\$91,500,000	\$762,500
\$92,000,000	\$766,667
\$92,500,000	\$770,833
\$93,000,000	\$775,000
\$93,500,000	\$779,167
\$94,000,000	\$783,333
\$94,500,000	\$787,500
\$95,000,000	\$791,667
\$95,500,000	\$795,833
\$96,000,000	\$800,000
\$96,500,000	\$804,167
\$97,000,000	\$808,333
\$97,500,000	\$812,500
\$98,000,000	\$816,667
\$98,500,000	\$820,833
\$99,000,000	\$825,000
\$99,500,000	\$829,167
\$100,000,000	\$833,333

الأداء الاقتصادي 2018

شكل عام 2018 نقطة انطلاق جديدة للاقتصاد السوري، مع ظهور النتائج الأولية للإجراءات الحكومية المتخذة قبل عامين، حيث شهدت الساحة السورية تحسناً ملحوظاً عقب سيطرة الجيش السوري على مساحات واسعة من البلاد بعد طرد التنظيمات الإرهابية منها وإعادة الأمان إليها، وتوجه عدة دول إلى إعادة فتح سفاراتها في دمشق وتفعيل العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد انقطاع استمر لسنوات بعد اندلاع الأزمة، وبدء إعادة الاعمار، وفتح معبر نصيب الحدودي، وإقامة العديد من المعارض والفعاليات التي انعكست أثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد ككل.

ومن المتوقع أن تحقق سوريا نمواً اقتصادياً في عام 2019 يصل إلى 9.9% حسب الإيكونوميست، حيث أن أي تقدم في حركة الاقتصاد سوف يعد نمواً، وبما أن عجلات الاقتصاد الآن بدأت تدور ولو ببطء، ويتوقع أن بعض مشاريع إعادة الإعمار سوف تنطلق، فهذا الأمر يرفع معدل النمو ويؤثر إيجابياً على كافة المؤشرات الاقتصادية.

ولا تزال سوريا تحتفظ بمقومات البقاء الأساسية حيث أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد متعدد يضم ثروات كبيرة وتعد واحدة من أغنى الدول العربية في حجم الثروات على اختلاف أنواعها الطبيعية والبشرية، من النفط إلى الغاز إلى الفوسفات إلى مختلف أنواع الزراعات والمناخ والتربة إلى ثروة الآثار، بالإضافة إلى موقع سوريا الاستراتيجي الذي يقع في قلب العالم ونقطة الوصل بين ثلاث قارات وعلى ضفة البحر المتوسط الشرقية يعطيها ميزة إستراتيجية كبيرة، ومركزاً لعبور البضائع من الشرق إلى الغرب وبالاتجاه المعاكس.

ويمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة كما يلي :

- المرحلة الأولى : من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.
- المرحلة الثانية : خلال 2013 محاولة امتصاص الصدمة، والتحول إلى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.
- المرحلة الثالثة : خلال 2014 وخاصة النصف الثاني منها، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري، والتوجه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.
- المرحلة الرابعة : خلال عامي 2015 - 2016، في بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.
- المرحلة الخامسة : خلال عام 2017، وهي مرحلة بداية انتهاء الأزمة في سورية، واستعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي، مترافق مع ثبات في سعر صرف الليرة السورية وتحسنها في محطات عديدة.
- المرحلة السادسة : في عام 2018، هي مرحلة بدء التعافي، وتحرير سوريا للكثير من أراضيها ونمو الاقتصاد بالنسبة للسنوات السابقة والبدء بمرحلة إعادة الاعمار، مع تحسن سعر الصرف الليرة السورية.

وعليه فإن الاقتصاد السوري دخل مرحلة جديدة من التعافي وهو يسير بخطى ثابتة نحو النمو عن طريق استثمار إيراداته والتطور النوعي، بالإضافة إلى جذب استثمارات جديدة إلى مرحلة التوسع الصناعي والتكنولوجي، وتوسيع دائرة الأسواق الخارجية لتصل إلى أماكن بعيدة، واستعداد مكانته الاقتصادية والسياسية بين الدول.

الموازنة العامة للدولة 2019 ¹

اعتمد مجلس الوزراء السوري قيمة الموازنة العامة للدولة للعام 2019 بمبلغ 3,882 مليار ليرة سورية بزيادة قدرها 695 مليار عن موازنة العام 2018، وتوزعت الموازنة بين 2,782 مليار ليرة للاعتمادات الجارية و 1,100 مليار ليرة للإنفاق الاستثماري، وتضمنت تخصيص مبلغ 811 مليار ليرة سورية للدعم الاجتماعي منه 361 مليارا لدعم الحقيق التمويني و 430 مليارا لدعم المشتقات النفطية و 10 مليارات لصندوق الإنتاج الزراعي و 10 مليارات للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، كما تم تخصيص كتلة مالية محددة لتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي على العمل والإنتاج، ورصدت الموازنة اعتمادات لتوفير فرص عمل جديدة و 50 مليار ليرة لإعادة الإعمار واعتمد المجلس سعر الدولار في الموازنة بمبلغ 435 ليرة سورية للدولار الواحد.

وانطلق مشروع الموازنة من التحسن التدريجي وحالة التعافي التي بدأت تظهر على الاقتصاد السوري مع عودة الكثير من الفعاليات الاقتصادية الى الإنتاج بحيث يركز المشروع على توجيه الانفاق العام بما يخدم عملية التنمية البشرية وخاصة في مجالات التربية والتعليم مع الاستمرار بتأمين الخدمات الأساسية وتحسين خدمات الصحة العامة. ويركز المشروع على الاستمرار بدعم الجيش السوري وذوي الشهداء والجرحى وتأمين متطلبات عمل مؤسسات الدولة واستكمال المشاريع المتوقفة بفعل الإرهاب وفق أولويات تسهم في تحقيق التنمية.

وفيما يلي مقارنة لتطور حجم الموازنة العامة للدولة في سنوات الأزمة مقاسة بسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي :

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف
2010	750 مليار ل.س	16.4 مليار دولار	45.5 ل.س / دولار
2011	835 مليار ل.س	18.3 مليار دولار	45.5 ل.س / دولار
2012	1,326 مليار ل.س	24.1 مليار دولار	55 ل.س / دولار
2013	1,383 مليار ل.س	20.4 مليار دولار	67.5 ل.س / دولار
2014	1,390 مليار ل.س	9.9 مليار دولار	140 ل.س / دولار
2015	1,554 مليار ل.س	15.36 مليار دولار	150 ل.س / دولار
2016	1,980 مليار ل.س	7.9 مليار دولار	250 ل.س / دولار
2017	2,660 مليار ل.س	5.1 مليار دولار	517 ل.س / دولار
2018	3,187 مليار ل.س	6.3 مليار دولار	500 ل.س / دولار
2019	3.882 مليار ل.س	8.9 مليار دولار	435 ل.س / دولار

حيث نلاحظ ارتفاع حجم موازنة 2019 بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي عن موازنة عام 2018

قطاع التجارة ²

تقدم التجارة الخارجية المستلزمات المادية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام ومواد نصف مصنعة، حيث تنقل التجارة الخارجية الاقتصاد من حالة الاقتصاد المعيشي إلى حالة الاقتصاد النقدي من خلال فتح أسواق جديدة أمام المحاصيل النقدية مما يساعد على رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات في حالة تحقيق العجز، وزيادة الواردات في حالة تحقيق فائض وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، هذا وتعتمد الدول على التجارة الخارجية من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها، بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عملات أجنبية متنوعة.

وقد ردت مصادر في الجمارك العامة قيمة الصادرات السورية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 بنحو 474 مليون دولار،

¹ وزارة المالية

² تقرير خطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

بينما أكد مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في درعا، تجاوز قيمة الصادرات السورية عبر معبر نصيب إلى 3 مليار ليرة سورية في الفترة ما بين 17 تشرين أول ونهاية كانون أول من عام 2018. حيث أن افتتاح معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن أسهم في تنشيط الصادرات إلى أسواق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العربية الكبرى، ولاسيما العراق ومصر والأردن ودول الخليج، ووصل حجم الصادرات عبر نصيب في الفترة المذكورة إلى 3.160 مليار ليرة سورية، واشتملت تلك الصادرات على الفائض من الإنتاج الزراعي النباتي كالحمضيات والتفاح والرمان والجزر والبصل والخضار الأخرى، إضافة إلى المربيات، هذا ويعد معبر نصيب الحدودي المعبر الرئيس بين 19 معبر بري سوري ويحظى بأهمية مميزة بالنسبة لعدة دول، وقد ساهم افتتاحه بعد تخليصه من الإرهاب في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية والسياحية ورفد موارد الخزينة العامة للدولة ونفاذ الصادرات السورية إلى عدة دول عربية بعد أن كانت تتم بتكاليف مرتفعة وبكميات قليلة خلال الفترة السابقة.

سجلت قيم إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة خلال عام 2018 مبلغ 6.2 مليار يورو، بوسطي يومي تقريبي قدره 17 مليون يورو، ما يعادل حوالي 19.9 مليون دولار يومياً، وتراوح عدد طلبات موافقات وإجازات الاستيراد في عام 2018 بين 19.4- 22.1 ألف طلب بحسب تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وبلغت قيمة إجمالي إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة في النصف الأول من العام 2018 ما مقداره 2.85 مليار يورو من مختلف دول العالم، أي مايعادل 3.4 مليارات دولار، وسجلت قيمة إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة خلال الربع الأول من عام 2018 نحو 1.66 مليار يورو موزعة بين القطاع الخاص بقيمة 1.058 مليار يورو والقطاع العام بقيمة 601 مليون يورو وبعده 4.324 إجازة و 718 موافقة استيراد.

وقد احتلت مديرية الاقتصاد في ريف دمشق المرتبة الأولى في عدد إجازات وموافقات الاستيراد ودمشق الثانية واللاذقية الثالثة ثم حلب وبعدها طرطوس، وحسب مدير التجارة الخارجية توزع الاستيراد على حزمة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية تركزت على مواد أولية للصناعة بقيمة مليار و634.7 مليون يورو بنسبة 58%، وعلى مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي بقيمة 381 مليون يورو بنسبة 14% (أي نحو 72% مواد أولية ومستلزمات إنتاج)، في حين تم منح إجازات لمواد غذائية أساسية بقيمة تقارب 315 مليون يورو بنسبة 11%، لمستلزمات صيانة المركبات بقيمة 120.1 مليون يورو بنسبة 4% والاتصالات والتقانة 61.9 مليون يورو بنسبة 2% وللأدوية والمستلزمات الطبية 57.2 مليون يورو بنسبة 2%، ولمستلزمات أخرى بقيمة 2 مليار و833.3 مليون يورو بنسبة 9%.

أما عن ترتيب الشركاء التجاريين في هذه الإجازات بحسب بلدان المصدر والمنشأ، جاءت الصين في المرتبة الأولى من إجمالي بلدان المنشأ بنسبة 8% من عدد الإجازات تلتها مصر ثم الأرجنتين فالإمارات العربية المتحدة والهند وتشكل هذه الدول 28% من إجمالي الممنوح للفترة المذكورة، أما بالنسبة لبلدان المصدر فاحتلت الصين المرتبة الأولى بنسبة 30% تلتها الإمارات ثم مصر ثم لبنان فالأرجنتين خامساً.

وبينت دراسة لاتحاد المصدرين السوري، أن المنتجات السورية وصلت إلى 109 بلدان خلال عامي 2017 و 2018 حيث كانت لبنان والعراق ومصر والسعودية وتركيا والأردن والإمارات في صدارة قائمة الدول التي وصلت إليها المنتجات التصديرية السورية، وكانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ضمن المراتب الـ 25 الأولى.

وتنطلق رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من ضرورة النهوض بقطاع الصادرات باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وتحسين أداء الصادرات السورية في الأسواق الخارجية وتسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق المحتملة وتهدف إلى :

- 1) تحسين العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة حصة التصدير بالقطع الأجنبي
- 2) استغلال الموارد المحلية والمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية بأكبر قدر من الكفاءة
- 3) زيادة معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- 4) تنمية الصناعات المحلية وتخفيض التكاليف وتحقيق اقتصادات الحجم
- 5) تحقيق تراكم رأس المال وتخفيض البطالة
- 6) التغلب على مخاطر عدم قدرة الأسواق المحلية على استيعاب كامل الانتاج المحلي

واستطاعت وزارة الاقتصاد والجهات التابعة لها خلال العام 2018 من تحقيق ما يلي:

- الانتهاء من إعداد مشروع قانون الاستثمار.
- تطوير التعاون مع الدول الصديقة والتكتلات الاقتصادية بما يساهم في تعزيز وتوسيع حجم الصادرات السورية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات السورية ومنحها الأفضلية
- إقامة معرض دمشق الدولي رقم 60/ خلال الفترة من 6 إلى 15 أيلول 2018 بمشاركة 48 دولة عربية وأجنبية و1772 شركة
- وعلى صعيد تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول والتكتلات الصديقة تم العمل على :

- تسهيل إجراءات دخول المصدرين ورجال الأعمال السوريين إلى الدول الأخرى لإتمام عمليات التبادل التجاري.
- السعي لتفعيل عمل اللجان المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني بين سورية والدول الصديقة.
- هذا وكان لفعاليات المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية أثر هام على التجارة الخارجية تمثل في :
 - إقامة الدورة 60 لمعرض دمشق الدولي لعام 2018 في الفترة من 6 إلى 15 أيلول 2018، وعقد عدة اتفاقيات تجارية (صفقات- عقود- وكالات) ضمن هذه الدورة الأمر الذي أسهم وسيساهم في تنشيط عدد كبير من القطاعات الإنتاجية وبالتالي خلق مزيد من التشغيل وفرص العمل
 - إقامة المعرض التخصصي (صنع في سورية) على أرض المعارض، والمتخصص في صناعة النسيج لمختلف أنواع الألبسة الولادية والرجالية والنسائية ومستلزمات الإنتاج.
 - إطلاق معرض خان الحرير بمدينة دمشق بمشاركة أكثر من 160 شركة متخصصة بالألبسة والأقمشة ومستلزمات الإنتاج والأحذية والذي تنظمه غرفه صناعة حلب.
 - متابعة الإشراف على إقامة المهرجانات والمعارض والبازارات.
 - المشاركة في عدد من المعارض الخارجية مثل معرض الغذاء الدولي (إيران فود)، معرض Gulfood بمدينة دبي بمشاركة 21/ شركة سورية، معرض السودان الدولي، المعرض الدولي الصيني للاستيراد، معرض الجزائر الدولي، معرض تنزانيا التجاري.

قطاع الزراعة³

عرفت سوريا الزراعة منذ أقدم العصور واشتهرت بجودة المنتجات الزراعية من فواكه وحبوب، ويعتبر النشاط الزراعي في سوريا من أهم الأنشطة الإنتاجية، ويؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي السوري حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية الأخرى، إضافة لذلك يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير العيش لأعداد كبيرة من الأفراد، حيث يعد القطاع الزراعي مورداً اقتصادياً لأكثر من 46% من السكان في سوريا، ويحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الإيرادات التصديرية في ميزان الصادرات السورية، حيث يسهم بنحو 17.6 % في الناتج المحلي الإجمالي .

هذا وقد تحسن الأمن الغذائي خلال العام 2018، نتيجة تحسن الوضع الأمني وزيادة القدرة على دخول الأسواق. وكان قد تم إقرار الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2017-2018 والتي تشمل الخطة التوسع بالزراعات الأسرية في الأرياف وزيادة المساحة المروية بمعدل 8326 هكتاراً وزيادة المساحة المخصصة لزراعة القمح إلى 13790 هكتار، وتم إيلاء الاهتمام بزراعة التبغ وزيادة المساحة المخططة له إلى 4353 هكتاراً والاستمرار بتشكيل مجموعات عمل مكانية مركزية وفرعية في المناطق والقرى لمتابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وموافاة الوزارة بالصعوبات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في حينها إضافة إلى العمل على استثمار الأراضي التي أحكم الجيش العربي السوري سيطرته عليها والعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية والمحافظين لتسهيل عودة الأخوة الفلاحين إليها.

كما واصلت الحكومة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وقدمت خدماتها للفلاحين للتخفيف من التأثيرات السلبية للأزمة على الفلاحين الذين استمروا بالإنتاج رغم الصعوبات والخسائر، وكانت الخطط الانتاجية تنفذ بنسب مقبولة ولم تنخفض عن 60% لكافة المحاصيل والنشاطات الزراعية وركزت الحكومة على بعض النشاطات الزراعية لتطوير المؤسسات الانتاجية المتعلقة بالثروة الحيوانية ومنها المباقر والمداجن وتطوير مؤسسة إكثار البذار. ورصدت مبلغ 800 مليون ليرة لإعادة الإقلاع بالبرنامج الوطني لإكثار بذار البطاطا لأهميته الكبيرة ما سيوفره من مليارات الليرات السورية على الحكومة والقطاع الخاص، واهتمت ببرنامج الغراس المثمرة حيث تم حصر وجرّد ما تم قطعه وتخزينه جراء الإرهاب، وهناك خطة للأعوام الثلاثة القادمة تهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشاتل من 1.6 مليون غرسة إلى 3.2 ملايين غرسة.

وركزت الخطة على أهمية برنامج الزراعات الأسرية ودعم الأسر الريفية نظراً لارتفاع الأسعار حيث قامت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الغذاء العالمي باستهداف نحو 40 ألف أسرة، حيث أعدت الوزارة برنامج وطني رصدت له الحكومة مبلغ مليار و250 مليون ليرة كمبلغ مبدئي لتوزيع البذار مع شبكات الري الحديثة لدعم الأسر الريفية بهدف إيجاد مصدر دخل إضافي وتأمين احتياجات الأسر من المنتجات الزراعية، كما تم تأسيس مشاريع صناعات زراعية منزلية للنساء الريفيات حيث خصصت الحكومة مبلغ مليار ليرة من اعتمادات المصرف الزراعي التعاوني لإقراض النساء الريفيات لإنشاء هذه المشاريع على شكل قروض بسعر فائدة مدعوم.

قطاع السياحة ٤

شهدت مؤشرات العمل السياحي خلال عام 2018 تحسناً ملحوظاً في مختلف مفاصل العمل، وذلك في ظل بدء تعافي القطاع وعودة الأمان والاستقرار لكثير من المناطق في سورية، حيث تجاوزت حصة الوزارة من أرباح فنادقها ما يقارب 2.1 مليار ليرة سورية لغاية شهر تشرين الأول من عام 2018، و بلغت نسبة الزيادة في عدد القادمين العرب والأجانب إلى سورية 40% حتى نهاية عام 2018 مقارنة مع العام الماضي 2017، حيث بلغ عددهم عام 2018 نحو 1.8 مليون قادم، وتم تسجيل 4 ملايين ليلة فندقية للعرب والأجانب، كما بلغ عدد الزوار بغرض السياحة الدينية 160 ألف زائر لغاية تشرين الثاني قضا خلالها قرابة 890 ألف ليلة سياحية.

وبالنسبة لمؤشرات الاستثمار السياحي منحت الوزارة 152 استثماراً تأهيل سياحي لمنشآت إقامة وإطعام بكلفة استثمارية إجمالية 179.70 مليار ليرة سورية، شملت 94 منشأة موضوعة بالخدمة وفق المرسوم 11 من عام 2015، و56 منشأة موضوعة بالخدمة على الوضع الراهن.

إضافة إلى منح رخصتي إشادة أو 'توظيف' سياحي لمنشأتين سياحيتين، كما تم تعديل استثمارات التأهيل لـ 125 منشأة سياحية بكلفة استثمارية 80,892 مليار ليرة سورية و منها 92 منشأة كانت موضوعة بالخدمة سابقاً و33 منشأة كانت مؤهلة سابقاً وفق المرسوم 11 لعام 2015 وتم منحها التأهيل النظامي أصولاً، كما تم منح 9 رخص إشادة سياحية لمشاريع عدة شملت 8 مشاريع حاصلة على رخصة إشادة أو توظيف سياحي وبكلفة استثمارية تجاوزت 40,514 مليار ليرة سورية ورخصة إشادة لمشروع وفق صيغة "B.O.T" استثمارية تجاوزت الـ 5,554 مليار ليرة سورية.

وأبرمت الوزارة 5 عقود استثمار وفق صيغة الاستثمار "B.O.T" في محافظتي دمشق واللاذقية بكلفة إجمالية تقدر بـ 15,4 مليار ليرة سورية كما تمت المباشرة بإجراءات التعاقد لـ 5 مواقع بكلفة إجمالية للمشاريع المستهدفة تبلغ 68 مليار ليرة سورية في كل من محافظات دمشق وحلب وريف دمشق، فيما تتابع الوزارة تنفيذ 561 مشروعاً سياحياً ضمن المناطق الآمنة والمحرة منها 25 مشروعاً مملوكاً لجهات عامة ومتعاقد على استثماره بقيمة استثمارية 463 مليار ليرة سورية و536 مشروعاً مملوكاً للقطاع الخاص.

وفي إطار الترويج والتسويق السياحي عملت الوزارة على استخدام التقنيات الحديثة حيث تم تنفيذ 400 من الفواصل والأفلام القصيرة المعروضة للاستثمار السياحي ومواقع الجذب السياحي في سورية باستخدام أحدث تقنيات التصوير، كما رعت الوزارة وأقامت 107 فعاليات تضمنت مهرجانات ومعارض وفعاليات مختلفة بالمشاركة مع جهات مختلفة إضافة إلى طباعة اللوحات الخاصة بتطبيق 'كيو آر' على أهم المواقع السياحية والأثرية بالتعاون مع مديرية الآثار والمتاحف.

وكان للوزارة مبادرات وفعاليات عدة منها مبادرة «أنتمي» في الولايات المتحدة الأمريكية واقتناء خمسين أيقونة ويتم التحضير حالياً لإطلاقها في السويد واستخدام العائد المالي منها في ترميم المواقع السياحية والأثرية حيث سيتم البدء بترميم خان الشونة كما كان لها مشاركة في معرض دمشق الدولي بدورته الـ 60 لعام 2018، والمشاركة بمعرض الزهور الدولي ضمن فعاليات مهرجان «الشام تجمعنا» بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق وإقامة فعاليات في مختلف المحافظات بمناسبة يوم السياحة العالمي منها مهرجان «أرواد السياحي الأول» وإقامة العديد من المهرجانات بالتعاون مع المحافظات منها القلعة والوادي - بلودان السياحي - كسب السياحي - ربله السياحي الأول - مهرجان دريكيش.

كما أقامت الوزارة ورشة عمل لإعادة تأهيل جزيرة أرواد وتوظيفها سياحياً وورشة عن سياحة الأعمال والمغتربين ومهرجاني 'التراث السوري بعدة محافظات' و"السائح الصغير" بالتعاون مع منظمة طلائع البعث في حماة ومعارض 'منتجات الريف في قرية بيت عانا باللاذقية' و"العطلات والصيف" بمشاركة 60 منشأة سياحية من مختلف المحافظات و"دعم وتنمية الريف" باللاذقية وطرطوس ضم 81 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً شملت جميع القطاعات الاقتصادية.

ونظمت الوزارة مسابقة «الشيف الصغير» في دمشق وأول رحلة سياحية من إيطاليا إلى سورية وفعالية موسيقا ودرأويش ونشاطات متنوعة خلال شهر رمضان المبارك بمشاركة أبناء الشهداء والأيتام وذوي الإعاقات وجرى الجيش وتم توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري لرفع كفاءة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتطوير المنتجات الريفية.

وفي إطار الخدمات والجودة والرقابة على المنشآت السياحية تم تكثيف العمل الرقابي على المنشآت السياحية حيث بلغ عدد الضبوط المنظمة خلال 2018 لغاية تاريخه 1156 ضبطاً و383 شكوى وإغلاق 190 منشأة.

وللارتقاء بمستوى الخدمات عملت الوزارة على إقامة دورات تدريبية عدة للعاملين في الضابطة العدلية والعاملين في مجال الجودة والرقابة للرفع من مستوى عملهم وأدائهم وتم تفعيل العمل بالرقابيتين 'الالكترونية والوقائية' واستخدام نظم المعلومات الجغرافية في إعداد الجولات الميدانية في المنشآت السياحية لتحقيق الشمولية والتواتر.

وأولت الوزارة أهمية تنمية وتطوير العمل بالصناعات التقليدية حيث عملت بالتنسيق مع جهات عدة لحفظ التراث الإنساني السوري وإعادة إحيائه وتم إعداد برامج لتنفيذ دورات تدريبية تأهيلية على الحرف التراثية لشريحة الشباب حيث يتم العمل حالياً على إحداث أسواق تراثية في جميع المحافظات بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية ومديريات السياحة بالمحافظات والوزارات المعنية.

كما أولت الوزارة قطاع التعليم والتدريب السياحي والفندقي اهتماماً كبيراً من كل النواحي وعملت على تكثيف عملية التدريب والتأهيل والدورات المجانية وفق الحاجة لدعم سوق العمل بالكوادر المدربة والمؤهلة. وعلى الصعيد الخارجي شاركت الوزارة بالمعرض الدولي في فينور "إسبانيا" ومهرجان وارسو العالمي كما تعمل على تفعيل التعاون الدولي والتعاون مع منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو".

وعملت الوزارة على تحديث التشريعات السياحية بإعداد مسودة للقرارات النازمة للمواصفات الفنية والخدمات للمنشآت المبيت والإطعام وتحديث القرارات المتعلقة بالمنتزهات والاستراحات الطرقية ومعالجة نقاط الخلل والثغرات في التشريعات والقرارات والتعليمات النازمة لعمل الوزارة والجهات التابعة لها واتخاذ ما يلزم لتعديلها وإلغاء ما يلزم منها والعمل على إعداد مشروع تعديل القانون الخاص بإحداث غرف السياحة.

هذا وتجدر الإشارة أنه كان لفتح معبر نصيب الحدودي ومعرض دمشق الدولي دور كبير في تنشيط السياحة لعام 2018، وإشغال الفنادق، الأمر الذي يجب أن يولي أهمية كبيرة من قبل الوزارة في مرحلة إعادة الإعمار .

قطاع الصناعة ⁵

يشكل القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد السوري برمته، والمحرك الرئيسي لباقي القطاعات الأخرى، إلا أن ما لحق بالصناعة السورية من أضرار وخسائر كبيرة يجعل من مهمة النهوض بهذا القطاع صعبة، فما أصاب الصناعة السورية من أضرار وخسائر تقدر بالمليارات.

وشهد عام 2018 خطوات جديّة أقدم عليها الصناعيين فيما يتعلق بإعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم الصناعية ومعاودة تصدير منتجاتها إلى عدد متزايد من البلدان العربية والأجنبية، كما شهد العام نفسه تشميل وترخيص وتنفيذ عدد من المنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية بصناعات خفيفة معظمها برساميل صغيرة. في ذات الوقت الذي تم فيه إعادة تشغيل عدد من المنشآت الصناعية العامة التي لم تكن أضرارها كبيرة .

حيث كان للتشريعات والقرارات التي أصدرتها وزارة الصناعة السورية عام 2017 أثر إيجابي على الصناعة ودفع المنشآت الصناعية لمضاعفة إنتاجها ليس فقط في عام 2017 بل امتد هذا الأثر الإيجابي حتى عام 2018، كالمرسوم 172 الذي خفض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الصناعية بنسبة 50%، والمرسوم رقم 19 المتعلق بإعفاء الآلات الصناعية المستوردة من الرسوم الجمركية، إضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية، وتأمين حوامل الطاقة، الأمر الذي سرع في إعادة إقلاع المنشآت المتضررة بشكل تدريجي، والسماح باستيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج الصناعية (المستعملة والمجددة) ولكافة المستوردين، وكشف تقرير صادر عن «وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية» في سورية إلى أن إجمالي عدد موافقات وإجازات الاستيراد الممنوحة في العام 2018 بلغت ما بين 19.4 و 22.1 ألف طلب، وأشارت الوزارة في تقريرها، إلى ارتفاع قيم إجازات وموافقات الاستيراد خلال السنوات الأربع المنقضية من 2.7 مليار يورو في العام 2015، بوسطي يومي تقريبي 7.35 ملايين يورو (نحو 8 ملايين دولار)، إلى نحو 6.2 مليارات يورو خلال العام 2018.

هذا وقد كشف تقرير التتبع النصفى الصادر عن مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة للعام الحالي عن دخول 376 حرفة ومنشأة ومشروع استثماري جديد حيز الإنتاج خلال النصف الأول برأسمال بلغ 10.5 مليارات ليرة وفرت نحو 1712 فرصة عمل، وأوضح التقرير أنه دخلت 238 منشأة صناعية وفرت 1326 فرصة عمل توزعت بين القطاع الكيميائي بنحو 96 منشأة والغذائي 79 والهندسي 46 والنسيجي 17 منشأة.

وأكد التقرير أن الحصة الكبرى كانت لريف دمشق عبر تنفيذ 57 منشأة منها 12 في عدرا الصناعية والبقية توزعت في المحافظة، تلتها حماة بتنفيذ 49 ثم طرطوس بتنفيذ 34 منشأة ثم حلب بـ 26 منشأة نصفها في مدينة الشيخ نجار الصناعية. وفيما يتعلق بالمشروعات الحرفية أشار التقرير إلى أن 137 منشأة دخلت الإنتاج برأسمال بلغ 528 مليون ليرة ووفرت 336 فرصة عمل منها 19 حرفة في القطاع الغذائي و35 حرفة هندسية و24 حرفة كيميائية و9 حرفة نسيجية.

وشهد النصف الأول من العام 2018 ترخيص 1011 منشأة ستنفذ بموجب القانون 21 لعام 1958 يزيد رأسمالها عن 58 مليار ليرة سورية

⁵ التقرير الصناعي السوري - هيئة الاستثمار السورية - تقرير مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة عن العام 2018

ستوفر 7825 فرصة عمل حين تنفيذها، وحاز القطاع الغذائي 357 منشأة والكيميائي 345 منشأة والهندسي 206 منشآت والنسجي 103 منشآت .

هذا وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن عدد منشآت القطاع الخاص الصناعي التي عادت للعمل خلال الفترة الماضية بلغ 14 ألف منشأة في المناطق الصناعية بالمحافظات وتم إطلاق 17 منطقة للصناعات الحرفية والمحلية تناسب وفق خصوصية كل منطقة، هذا يعود إلى تعافي بيئة العمل والاستثمار الصناعي وإعادة الأمن والاستقرار إلى معظم المناطق والمدن الصناعية وتأمين الطرق بفضل الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري إلى جانب صدور العديد من المراسيم والتشريعات والإجراءات والتسهيلات، ومن الشركات التي أعيد تأهيلها وتشغيلها، معمل الصهر بشركة حديد حماة ومعمل السماد الفوسفاتي في شركة الأسمدة، معمل الدرفلة بشركة حديد حماة، شركة تاميكو للصناعات الدوائية ومعمل الأدوات الصحية بحماة وشركة الإنشاءات المعدنية، إضافة إلى معمل سكر حمص، شركة حلب لصناعة الكابلات، الوحدة الاقتصادية بحلب، شركة زيوت حلب ومعمل سماد أمونيا الیوریا في شركة الأسمدة وشركة سار للمنظفات.

كما تم بموجب القانون 12 الصادر بتاريخ 5-4-2018 تعديل بدلات الخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة والجهات التابعة لها، وشملت البدلات المعدلة رسوم منح الترخيص والسجل الصناعي أو الحرفي وتعديله أو تمديده أو نقل ملكيته، ورسوم منح شهادة التسجيل الصناعي، ورسوم منح الموافقة على طلب المستثمر و الصناعي والحرفي، ورسوم منح شهادة تسجيل سيارة نقل للمنشأة الصناعية أو الحرفية .

ومن الأحداث الهامة التي شهدتها عام 2018 :

1) إعادة فتح معبر نصيب الحدودي مع الأردن الذي تتوقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية زيادة في نشاط وعمل المنشآت الصناعية والإنتاج الزراعي بعد فتحه ن والعمل بالتوازي لفتح المعابر مع العراق على اعتبار أن تصدير هذه المواد قبل فتح المعابر كان يعاني من المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع كلفة الشحن عن طريق البر والجو.

2) إقامة الدورة الستين لمعرض دمشق الدولي، حيث أن المعرض خطوة مهمة لإبراز عمل المدن والمناطق الصناعية واستقطاب المزيد من المستثمرين والصناعيين، وقد أكد مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات أن مجموع الكميات المقدره التي أبرمت عقودها التصديرية على هامش معرض دمشق الدولي تجاوزت 19 ألف طن، وقد تصدر القطاع الزراعي هذه الكميات حيث تجاوزت كمياته 12 ألف طن، أما الصادرات الصناعية فتوزعت بين 6 آلاف طن من القطاع الغذائي و200 طن من القطاع الكيميائي و153 طن من القطاع الهندسي و1300 طن من الألبسة الجاهزة، كذلك استمرت عملية عقد اللقاءات ومندوبات رجال الأعمال مع الجهات الخارجية والمحلية لبحث فرص التعاون المشترك والمشاركة في عملية إعادة البناء في سوريا مثل معرض (صنع في سوريا) في كل من موسكو وبغداد، ومنتدى يالطا الاقتصادي الدولي، الذي انعقد شبه جزيرة القرم، لمناقشة القضايا الاقتصادية والأعمال التجارية.

3) استعادة الغوطة، حيث تابعت الحكومة سعيها بعد استعادة السيطرة على الغوطة الشرقية لعودة المنشآت الصناعية والحرفية والتي يقدر عددها بأكثر من 1200 منشأة صناعية حسب سجلات غرفة صناعة دمشق وريفها، إضافة إلى المنشآت الصناعية والحرفية غير النظامية التي تعمل في الأحياء والحارات الشعبية في مدن وأحياء الغوطة الشرقية، حيث انتهت غرفة صناعة دمشق وريفها تسليم 450 منشأة صناعية لأصحابها في منطقة مجمع القدم الصناعي بدمشق.

أما بالنسبة لإعادة الإعمار – فيما يتعلق بالشق الصناعي – وافقت لجنة إعادة الإعمار على تخصيص 2 مليار ليرة سورية لإسعاد وزارة الصناعة والجهات التابعة لها في عام 2018 وذلك لتوفير مستلزمات إعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية المتوقفة وتشجيع العامل منها على الاستثمار.

أما في مجال الرؤية الوطني للتخطيط الإقليمي، فيما يخص المخططات التنظيمي لمراكز المدن والمحافظات، فقد أصدر الرئيس الأسد القانون رقم 10 لعام 2018 ليشكل فرصة كبيرة واستكمال لبنية التشريعات الداعمة لمرحلة إعادة الإعمار، كما أنه يمكن مراكز المدن في المحافظات من تنظيم وإزالة مناطق العشوائيات وفق آلية تنفيذية تحقق المساواة وتصون الملكية، ويساهم بالإسراع بمرحلة إعادة التعافي لجميع المحافظات السورية وإعادة الإعمار المناطق المتضررة بفعل الإرهاب .

أداء سوق دمشق للأوراق المالية ⁶

يعتبر أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام 2018 جيداً للغاية ويعتبر من أفضل الأعوام على الإطلاق منذ افتتاح السوق في عام 2009، حيث حقق المؤشر ارتفاعات ملحوظة فقد أغلق نهاية العام 2018 على 6,190 نقطة مرتفعاً بنسبة 3.5% عن العام الماضي، حيث كانت أدنى قيمة له خلال العام 5,505 نقطة بتاريخ 2018/08/01 وأعلى قيمة له 6,356 نقطة بتاريخ 2018/10/24.

كما ارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة (Market Capitalization) للسوق إلى حوالي 667 مليار ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2018 أي بزيادة نسبتها حوالي 3.3% عن القيمة السوقية في نهاية عام 2017.

وبالنسبة لحجم التداول في السوق فقد بلغ خلال العام 2018 حوالي 30.7 مليون سهم، بقيمة إجمالية 25.9 مليار ليرة سورية أي بزيادة 106% في قيمة التداول عن العام 2017 موزعة على 21,778 صفقة، مقارنة مع حجم التداول خلال العام 2017 والبالغ حوالي 28.8 مليون سهم، وبقيمة إجمالية بلغت 12.6 مليار ليرة سورية موزعة على 23,660 صفقة، على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق موزعة بين القطاعات التالية :

القطاع	الشركات المدرجة
المصرفي	الدولي للتجارة والتمويل - بنك سورية والمهجر - بنك ييمو السعودي الفرنسي - البنك العربي سورية - بنك عودة سورية - بنك بيبلس سورية - بنك سورية والخليج - بنك الشام - بنك سورية الدولي الإسلامي - بنك البركة سورية - مصرف فرنسبنك سورية - بنك الأردن سورية - بنك الشرق - بنك قطر الوطني
التأمين	السورية الكويتية للتأمين - السورية الوطنية للتأمين - شركة المشرق العربي للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين سورية - السورية الدولية للتأمين أروب سورية - الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي - العقيلة للتأمين التكافلي
الخدمات	الشركة السورية للسياحة (الكرنك) «متوقفة» - السلمية للمشاريع الانشائية «متوقفة» - داريوس للنقل والسياحة «متوقفة» - المشاريع الكاثوليكية «متوقفة» - العربية السورية للمنشآت السياحية - عمريت للاستثمار والتطوير السياحي - الأهلية للنقل - باب الفرج للسياحة والفنادق - قرية دمشق للشحن - المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق UG - شركة ماس للتوزيع
الزراعة	فيحاء الشام للتسويق الزراعي «متوقفة عن العمل» - العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية غدق - بركة للإنتاج الزراعي والحيواني - الهندسية الزراعية للاستثمارات نماء - القلمون للاستثمار النباتي والحيواني - الشام الزراعية - الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون
الصرافة	شركة الشرق الأوسط للصرافة «متوقفة عن العمل» - الأدهم للصرافة - شام للصرافة - قيد التحويل لشركة مساهمة مغفلة خاصة - الشركة المتحدة للصرافة مساهمة مغفلة - شركة دياب للصرافة - شركة بيكو للصرافة
الصناعة	كسب للتبريد «متوقفة» - السورية للصناعة والزراعة - التجارية للصناعة والتبريد - عصير الجبل الطبيعي - الأهلية لصناعة الزيوت النباتية - شركة اسمنت البادية
الاتصالات	MTN سورية - سيريتل موبايل تيليكوم

أما بالنسبة لمتوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام 2018 فقد قارب 126 ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول 106 مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى 244 جلسة تداول خلال العام 2018، مقارنة مع 229 جلسة خلال العام 2017 بمتوسط حجم تداول 126 ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 55 مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بنسبة تداول تتجاوز 96% من القيمة الإجمالية للتداول خلال العام 2018، يليه قطاع التأمين بنسبة تتجاوز 3% من القيمة الإجمالية للتداول.

أما الأسهم الأكثر تداولاً خلال العام 2018 من حيث قيم تداولها، نجد في المقدمة سهم بنك سورية الدولي الإسلامي SIIB بقيمة 15.5 مليار ليرة سورية، ومن ثم سهم بنك البركة سورية BBSY بقيمة 3.4 مليار ليرة سورية، ومن ثم بنك ييمو السعودي الفرنسي BBSF بقيمة 1.5 مليار ل.س بينما نجد الأسهم الأقل تداولاً كان سهم المجموعة المتحدة للنشر والإعلان

والتسويق UG بقيمة 1 مليون ليرة سورية سهم ثم سهم الشركة السورية الدولية للتأمين-أروب AROP بقيمة 3.7 مليون ليرة سورية ثم سهم الشركة السورية الكويتية للتأمين SKIC بقيمة 6.5 مليون ليرة سورية. وتصدر سهم بنك الشرق SHRQ الأسهم الأكثر ارتفاعاً من حيث التغير بالقيمة بتغير 108.53% خلال عام 2018، في حين نجد أن السهم الأكثر انخفاضاً كان سهم بنك قطر الوطني سورية QNBS بنسبة تغير 31%-.

قطاع التأمين ٧

يبلغ عدد شركات التأمين في السوق السوري 12 شركة تأمين خاصة، بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 14,04 مليار ليرة سورية، إضافة إلى شركة عامة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة وحيدة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وهذه الشركات هي:

شركات التأمين العاملة في سورية		
المؤسسة العامة السورية للتأمين	شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين	الشركة المتحدة للتأمين
الشركة السورية العربية للتأمين	الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	الشركة الوطنية للتأمين
شركة التأمين العربية سورية	الشركة السورية الكويتية للتأمين	شركة المشرق العربي للتأمين
شركة الثقة السورية للتأمين	الشركة الاسلامية السورية للتأمين	شركة أدير للتأمين
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي	

أما شركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية، حتى نهاية عام 2018 فهي سبع شركات : السورية الكويتية للتأمين - السورية الوطنية للتأمين - شركة المشرق العربي للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين سورية - السورية الدولية للتأمين أروب سورية - الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي - العقيلة للتأمين التكافلي.

وحسب تقرير هيئة الاشراف على التأمين فقد بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها كل شركات التأمين في جميع فروع التأمين في النصف الأول من عام 2018 نحو 17,7 مليار ليرة سورية بنمو عن الفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة 27% حيث كانت أقساط النصف الأول من عام 2017 نحو 14 مليار ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها الشركات الخاصة فقط 4,8 مليار ليرة سورية بنسبة 27% من الإجمالي وبنمو بنسبة 14% عن نفس الفترة من العام 2017.

وقد كان للمؤسسة العامة السورية الحصة الأكبر من الأقساط بنسبة 73% ومبلغ 12,8 مليار ليرة، وقد حقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 43% من الإجمالي حيث حقق أقساطاً بلغت 7 مليارات ل.س وقد بلغت نسبة نموه مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017 نحو 36%، وحل التأمين اللازمي على السيارات في المرتبة الثانية من إجمالي أقساط السوق حيث بلغت نسبته 30% وحقق أقساطاً بلغت 5,2 مليارات ل.س، وقد بلغت نسبة نمو أقساطه 38%، وجاء تأمين السيارات الشامل بالمرتبة الثالثة، بنسبة 9% وبلغت أقساطه 1,6 مليار ل.س وقد بلغت نسبة نمو أقساطه 17%، أما أعلى نسبة نمو في فروع التأمين كانت في أقساط التأمينات على النقل، كما انخفضت أقساط كل من فرعي الحوادث العامة والحياة بنسبة 16% لكل منهما، كما انخفضت أقساط تأمين الطيران الذي يؤمن حصرياً لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين .

وحقق قطاع التأمين نمواً قارب 25%، إذ إن مجرد قراءة دقيقة للمعطيات الإحصائية الصادرة أخيراً عن الهيئة، نجد أن العديد من محافظ التأمين حققت نمواً غير متوقع وسبقت بعض المحافظ الأخرى التي دائماً ما نراها في المقدمة، فعلى سبيل المثال تفوقت محفظة التأمين الصحي على محفظة التأمين على السيارات، وركزت هيئة الإشراف على التأمين عملها على توجيه نشاط الشركات في محافظ التأمين ضد المخاطر الناجمة عن حوادث الحريق، والنقل البحري، وغيرها من قطاعات التأمين التي انخفضت مستويات أداؤها خلال سنوات الحرب على سورية.

٧ تقرير هيئة الإشراف على التأمين

المركز التنافسي 2018 *

تحدى القطاع المصرفي السوري المخططات والرهانات التي سعت جاهدة لدفعه إلى الانهيار وهبوط مؤشراتهم، تحت ضغط الحصار والعقوبات في ظل الظروف الأمنية المتراجعة خلال سنوات الأزمة، حيث تمكنت المصارف السورية إلى حد كبير من الوقوف وتجاوز الأزمة خلافاً للتوقعات بانهايار الاقتصاد وتوقف المصارف عن العمل، حيث ساهمت المرونة التي تتمتع بها المصارف السورية من الصمود أمام الصعوبات التي تعترضها، وقد استمرت المصارف السورية بعملياتها المصرفية بحرية ومن دون توقف، وإدارتها للمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحوطية جيدة، واستمرارها بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية، وهذا يعود للتغيرات الجذرية التي حدثت في القطاع المصرفي في سورية، وتحديداً في العقد الذي سبق الأزمة، والقرار الذي أصدرته الحكومة السورية بتحرير القطاع المصرفي في عام 2003.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 16% وبقيمة 110 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، حيث وصلت إلى 797 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 687 مليار ليرة في نهاية عام 2017، وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن - سورية إلى 19.9 مليار ليرة سورية لغاية 2018/9/30، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية 3%.

وارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 7.8% وبقيمة 88.8 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، ووصلت إلى 1.233 مليار ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدى بنك الأردن - سورية كما في 2018/9/30 إلى 31.5 مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.55%.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 197.1 مليار ليرة سورية حتى 2018/9/30 مقارنة بنحو 147.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن - سورية 8.2 مليار لغاية 2018/9/30 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 4.2%.

فيما انخفضت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية لغاية 2018/9/30 لتبلغ 73 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 76 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن - سورية إلى 4.134 مليار ليرة سورية كما في 2018/9/30، وكان 4.389 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار بنك الأردن - سورية بزيادة التحوط، واستمرار تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، فقد تم تحمل خسارة بقيمة 287 مليون ليرة سورية في عام 2018، مقارنة بصافي خسارة بقيمة 2.492 مليار ليرة سورية في عام 2017، فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 4% حيث بلغت 31.4 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2017 حوالي 30.1 مليار ليرة، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 80%.

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية حيث بلغ في 2018 نحو 20.4 مليار ليرة سورية بعد أن كان 15.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد انخفضت بنسبة 12% لتبلغ 8.3 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنة بمبلغ 9.5 مليار ليرة سورية في عام 2017.

فيما يبلغ الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 2018/9/30 لـ 4.1 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 5.4 مليار ليرة سورية كما في 2017/9/30، وتحتل بنك الأردن- سورية صافي خسارة بقيمة 103 مليون ليرة سورية كما في 2018/9/30، وتجر الإشارة إلى أن أرباح القمع البنكي الناتجة عن إعادة تقييم القمع البنكي لحافه البنوك الخاصة التقليدية حققت خسارة بمقدار 125 مليون ليرة سورية حتى 2018/9/30 وذلك بسبب ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي، مما أدى لعدم تحقيق بنك الأردن- سورية ربح قمع بنكي، وحققت سبعة بنوك أرباح تشغيلية قبل أرباح القمع البنكي وهي بنوك (الدولي للتجارة والتمويل – بيمو السعودي الفرنسي – سورية والمهجر – عودة – فرنسبنك- الشرق – بنك قطر) وباقي البنوك تحصلت خسائر تشغيلية وهي (العربي – بيلوس – سوريا والخليج – الأردن سورية).

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 2018/9/30 إلى 244,3 مليار ليرة سورية مقابل 240,4 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2017، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن- سورية إلى 7 مليار ليرة سورية كما في 2018/9/30 وكانت قيمتها 7.2 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2017.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 202 فرع و10 مكاتب كما في 2018/9/30، منها 14 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن- سورية، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام 2016 وذلك ضمن خطة التوسع والانتشار للبنك، ولم إعادة افتتاح مركز العمليات وفرع صحياناً بنهاية عام 2018 نظراً لتحسن الأوضاع الأمنية.

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القمع البنكي	كفاءة رأس المال
الأردن سورية	3,000,000	31,502,968	7,074,400	14	19,951,598	8,228,971	4,480,338	4,134,554	-103,495	-	%36.59
التجارة والتمويل	5,250,000	153,695,519	17,501,761	31	104,924,109	20,119,069	9,012,679	10,139,268	1,044,427	-75,050	%24.35
بيمو السعودي	6,500,000	285,409,073	29,682,709	38	232,467,619	62,967,496	14,573,795	4,776,071	1,986,446	-50,038	%25.64
سوريا والمهجر	6,000,000	173,825,350	22,995,772	28	106,210,455	7,856,317	4,523,680	3,469,274	1,625,235	-	%17.85
العربي	5,050,000	66,056,949	13,242,605	19	50,118,444	7,152,310	32,517,740	14,556,795	-1,707,585	-	%21.23
عودة	5,724,500	118,556,240	25,259,926	19	62,535,470	9,244,522	3,633,990	5,689,223	900,458	900,458	%52.79
بيلوس	6,120,000	79,960,964	22,288,703	11	54,518,306	20,614,209	16,002,395	10,479,455	-50,684	-	%35.68
سوريا والخليج	3,850,141	43,782,982	1,269,933	11	34,215,043	6,798,127	17,962,383	9,580,495	-472,175	-	%6.39
فرانسبنك	5,250,000	114,487,965	21,148,169	9	62,617,158	26,524,267	9,220,339	6,760,274	108,970	108,970	%35.26
الشرق	2,750,000	64,504,538	12,442,478	7	46,422,680	22,364,100	1,973,799	1,357,416	418,805	-	%35.50
قطر الوطني	15,000,000	101,618,718	71,436,215	15	22,785,561	5,281,663	3,211,012	2,095,459	350,827	-	%301.17
المجموع	64,494,641	1,233,401,266	244,342,671	202	796,766,442	197,151,050	117,112,151	73,038,284	4,101,230	-125,088	%24.35

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام 2018

بسبب استمرار تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتأثيره على إعادة تقييم القطع الأجنبي، تحمل البنك خسارة بقيمة 287 مليون ليرة سورية في عام 2018 مقارنة بخسارة بقيمة 2.4 مليار ليرة سورية في عام 2017، وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي حيث تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2018، واستمرار المصرف بزيادة التحوط، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 296 مليون ليرة سورية وبنسبة 28% عن عام 2017 لتبلغ 755 مليون ليرة سورية، فيما ازدادت الموجودات بنسبة 4% حيث بلغت 31.4 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2017 حوالي 30.1 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 5 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2018 نحو 20.4 مليار ليرة سورية بعد أن كان 15.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017، وانخفضت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 11% لتصبح 8.2 مليار ليرة سورية لعام 2018 مقارنة بمبلغ 9.2 مليار ليرة سورية لعام 2017، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد انخفضت بنسبة 12% لتبلغ 8.3 مليار ليرة سورية لعام 2018 مقارنة بمبلغ 9.5 مليار ليرة سورية لعام 2017، وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 4.2 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 5.6 مليار ليرة سورية) وانخفاض سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 38 مليون ليرة.

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل، فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة 2 مليار ليرة سورية وبنسبة ارتفاع 143% ليبلغ إيراد بمبلغ 604 مليون ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 399 مليون ليرة سورية لعام 2018.

الأنشطة والإنجازات 2018

نظراً لتحسن النسبي بالظروف العامة خلال الفترة السابقة والمتغيرات المتلاحقة بكل أبعادها الإيجابية والسلبية، والتي خلقت تحديات كبيرة، إلا أن البنك استطاع تحقيق معظم الأهداف الموضوعة والمعتمدة لعام 2018، حيث استمر بالعمل على تطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل، وكذلك البيئة الرقابية، بضوء ما تفرضه الأحداث والظروف على أرض الواقع، وبظل القدرات والإمكانات المتاحة، حيث تم الاستمرار بانتهاج سياسة ضبط المصاريف إلى الحد الأدنى، وبالرغم من لجوء عدد كبير من العملاء الممنوحين تسهيلات ائتمانية قبيل وأثناء الأزمة، من تسديد معظم -إن لم يكن مجمل التسهيلات الممنوحة لهم- وذلك لظروفهم الخاصة، إلا أن البنك استمر بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة، وفق ضوابط وشروط محددة واستطاع تعويض الجزء الأكبر من التسهيلات التي تم تسديدها، كذلك تم التركيز على عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة على التسهيلات المنتجة لتفادي تصنيف أي منها، مع الاستمرار بالمتابعة الحثيثة لتحصيل المديونيات المتعثرة بما فيها الإجراءات القانونية والقضائية.

كما حقق البنك نجاح بزيادة محفظة الودائع بالليرة السورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين وتخفيض التكلفة، وبنفس الوقت وضع خطة لزيادة محفظة الودائع بالعملات الأجنبية، نتيجة لتحسن الظروف وتوفير فرص الاستثمار والاستفادة من العائد.

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

أولاً- محور العمليات والتنظيم

- تم إنجاز العديد من المشاريع على مستوى إدارة العمليات والتنظيم والأنظمة الآلية، حيث تم :
- إنجاز مشروع نظام SMS-banking (إعلام العميل بأي حركات على حساباته المصرفية بإستلام رسالة على هاتفه النقال).
- التجهيز لتطبيق نظام E-banking.
- ترقية نظام البريد الإلكتروني القديم من نسخة 2010 إلى Exchange Server 2016 .
- شراء تجهيزات Cisco بديلة لاستخدامها في الفروع والإدارات في حال حدوث أي عطل للتجهيزات الحالية.

- إنجاز مشروع تقارير مصرف سورية المركزي CBS – Pio-Tech.

- استبدال أنظمة المراقبة والتسجيل، في كل من مبنى الإدارة العامة -شارع بغداد -فرع أبو رمانة - فرع الكورنيش الغربي، فرع طرطوس، مبنى العمليات والفرع في صحنيا، بما يتوافق مع متطلبات القرار رقم 1150 الصادر عن مصرف سورية المركزي ل خطة التحديث الموضوعية.
- تحديث تشغيل البيانات آلياً بين قواعد بيانات النظام البنكي في مركز الحاسب الرئيسي مع الرديف، من خلال ميزة Oracle Data Guard.
- شراء وتنصيب برنامج Gfi Mail Essentials.
- إجراء اختبارات الاختراق على جدار الحماية والتأكد من عدم وجود ثغرات.
- تنفيذ نظام المراقبة والتحكم بالدخول عن بعد لغرف المعلوماتية في فروع البنك.
- إعادة تأهيل الشبكات والاتصالات والتأكد من جاهزية الأنظمة في مبنى العمليات المركزية والفرع في صحنيا، وتجهيزه للعمل بسبب تحسن الوضع الأمني في المنطقة، والذي عاد للعمل بالربع الأخير من عام 2018.
- تجهيز برنامج التصريف والحوالات مع مصرف سورية المركزي.
- الانتهاء من الأرشيف الالكتروني لجميع معاملات البنك.
- الانتهاء من تأهيل مبنى إدارة العمليات وفرع صحنيا، بعد التحسن بالظروف الأمنية والخدمية.
- تم تطبيق نظام الحوالات الفورية الالكترونية (نظام التسويات الإجمالية السوري).

وقد اتبعت إدارة المخاطر منهجية واضحة ضمن توجيهات وتعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات بازل، وسعت إدارة المصرف إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر باعتبارها أحد المستويات الأساسية للرقابة والمسؤولية عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض أو من الممكن أن يتعرض لها المصرف، كما تم البدء بالعمل على تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) (IFRS9) في الإفصاحات المرفقة ضمن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2018/12/31. وتم خلال عام 2018 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك من مخاطر تشغيلية، مخاطر سوق، مخاطر سيولة، ومخاطر الائتمان، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى، حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام 2018 بتحقيق ما يلي:

المخاطر التشغيلية :

1. إنجاز ملفات مخاطر جديدة لكل من الفروع ومراكز تنمية أعمال الشركات ودائرة مراجعة الائتمان ونظام التسويات الإجمالي السوري SYGS
2. متابعة التوصيات المنبثقة عن ورش العمل والتأكد من تطبيقها
3. متابعة أعمال القسم الإعتيادية (فحص مدى الإلتزام الشهري – متابعة الأحداث التشغيلية – تصعيد الأحداث الهامة - التقارير الدورية)
4. تنظيم ورش العمل الخاص بالتعرف على المخاطر التشغيلية.

المخاطر الائتمانية :

1. بناء منهجية احتساب المعيار رقم 9 بشكل ربعي وبيان أثرها على البيانات المالية للبنك وتزويدها لمصرف سورية المركزي
2. الرقابة على بيانات المحفظة الائتمانية بالتنسيق مع الدوائر المعنية
3. متابعة إعداد التقارير الدورية

مخاطر السيولة والسوق :

1. انجاز مهام أعمال المكتب الوسيط مع دائرة الخزينة والاستثمار
2. الإطلاع على أهم مقررات بازل 3 المتعلقة بمخاطر السيولة

وأخيراً بالنسبة لقسم أمن وحماية المعلومات، والذي يهدف إلى تحديد إطار واضح يهدف للتقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات، والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول ومعلومات المصرف من أي عملية اختراق أو احتيال متعمدة أو عرضية داخلية كانت أو خارجية حيث يتم الاعتماد على أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات

1. تم إجراء اختبار الاختراق الخارجي بالتعاون مع شركة تيك ودائرة الأتمتة والأنظمة الآلية.
2. التدقيق على الصلاحيات الممنوحة سابقاً للموظفين وإجراء التعديل اللازم حسب متطلبات عمل الموظفين.
3. تم المتابعة مع دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية للإلتزام بقرار مجلس النقد والتسليف 71 م ن المعني بتطبيق المعايير العالمية المطلوب توفرها في البنية التقنية لدى المصارف.
4. رفع الوعي بأهمية أمن وحماية المعلومات لدى الموظفين.

أما بالنسبة لدائرة التدقيق الداخلي، فقد تم إنجاز خطة دائرة التدقيق الداخلي المعتمدة من لجنة التدقيق لعام 2018، وتنفيذ 4 برامج بناءً على تكليف من مصرف سورية المركزي وبموافقة لجنة التدقيق وهذه البرامج هي (مهمة التحقق من استخدام الجاري مدين - تقرير تقييم التزام المصرف بأصول التعامل بالشيكات - تقرير التحقق من صحة التوثيق المحاسبي للكفالات - تقرير تدقيق النماذج الاحصائية لمعيار إعداد التقارير المالية رقم 9)، إضافة إلى تحقيق أهداف الدائرة حسب خطة الإدارة بالأهداف.

واستمرت دائرة الخزينة، بنشاطها حيث تم تحقيق عائد جيد من عمليات القطع بالرغم من تقلبات أسعار الصرف، بالإضافة للالتزام الدائرة بتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات التشريعية والرقابية، كما تم بشكل دوري تعديل نشرات أسعار العملات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد.

كما استمر البنك بمواصلة الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن-سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية، ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعاته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، كما تم القيام بما يلي :

- توظيف الكوادر المناسبة وتأهيلها لتعويض النقص الحاصل في موظفي المديرية، بالرغم من معدل الدوران الوظيفي العالي والناتج عن الظروف الحالية.
- تنظيم وتحديث آلية المراسلات مع مصرف سورية المركزي، ومتابعة القوانين والتعاميم الصادرة من قبل الجهات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بتعديل إجراءات العمل بما يتوافق مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، وتعميمها داخل البنك، إضافة إلى الرد على أية استفسارات بخصوص تطبيقها ليتم الالتزام بها بالشكل الأمثل، كما تم أرشفة وتصنيف هذه القوانين والتعاميم بصورة إلكترونية لتسهيل الرجوع إليها.
- التعديل على النماذج المستخدمة في إطار العمليات المصرفية للعملاء، بما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآخر القوانين الصادرة بهذا الخصوص، والتنسيق مع الدوائر المعنية لاعتمادها.
- إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الامتثال للقوانين والتشريعات، ومنها سياسة وإجراءات الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر

التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص، كما يتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بمديرية مراقبة الالتزام، ويتم إبلاغ المديرية بأي من الانتهاكات أو الاختراقات لأي من القوانين والأنظمة والتعليمات، من خلال قنوات اتصال معرفة بشكل واضح.

- التنسيق مع دائرة الموارد البشرية وعقد الدورات التدريبية على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يضمن الالتزام بآثار القرارات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

- متابعة الالتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA)، حيث تم الحصول على الرقم التعريفي للبنك GIIN الخاص بذلك، ويتم استكمال التسجيل في الموقع المخصص لإرسال التقارير المطلوبة.

ثانياً- المحور المالي

بسبب استمرار تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتأثيره على إعادة تقييم القطع الأجنبي، خفض البنك خسارته إلى 286 مليون ليرة سورية في عام 2018 مقارنة بخسارة بقيمة 2.4 مليار ليرة سورية في عام 2017، وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي حيث تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2018، واستمر المصرف بزيادة التحوط، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 296 مليون ليرة سورية ونسبة 28% عن عام 2017 لتبلغ 755 مليون ليرة سورية، فيما ازدادت الموجودات بنسبة 4% حيث بلغت 31.4 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2017 حوالي 30.1 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 80% في 2018/12/31.

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2018 نحو 20.4 مليار ليرة سورية بعد أن كان 15.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017، وانخفضت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 11% لتصبح 8.2 مليار ليرة سورية لعام 2018 مقارنة بمبلغ 9.2 مليار ليرة سورية لعام 2017، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد انخفضت بنسبة 12% لتبلغ 8.3 مليار ليرة سورية لعام 2018 مقارنة بمبلغ 9.5 مليار ليرة سورية لعام 2017، وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 4.2 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدتها 5.6 مليار ليرة سورية) وانخفاض سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملية الأجنبية بقيمة 38 مليون ليرة.

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة 2 مليار ليرة سورية ونسبة ارتفاع 143% ليبلغ إيراد بمبلغ 604 مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 399 مليون ليرة سورية لعام 2018.

وحقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 37.74% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي وهي 8%، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 80% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 35% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20%.

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2018 على صعيد المركز المالي، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 31.4 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 1.2 مليار ليرة سورية عن عام 2017 ونسبة 4%، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية حيث بلغت 20.4 مليار ليرة سورية في 2018، وسجل البنك خسارة بعد الضريبة في عام 2018 بقيمة 287 مليون ليرة سورية، مقارنة بخسارة بمبلغ 2.4 مليار ليرة سورية عام 2017، وبناء عليه، فقد انخفض مجموع حقوق المساهمين من 7.2 مليار ليرة في عام 2017 إلى 6.8 مليار ليرة في عام 2018.

أما في جانب الاستخدامات فقد انخفضت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 1.1 مليار ليرة ونسبة 12% لتبلغ 8.3 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنة بمبلغ 9.5 مليار ليرة في عام 2017، بالرغم من قيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود 4.2 مليار ليرة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تسديد تسهيلات بحدود 4.9 مليار من التسهيلات القائمة، إضافة لتسديد تسهيلات متعثرة بمبلغ 695 مليون ليرة، وكذلك نتيجة الانخفاض في سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملية الأجنبية بقيمة 39 مليون ليرة.

أما بالنسبة لبنود بيان الدخل لعام 2018 فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 143% ليبلغ 604 مليون ليرة سورية، مقارنة بخسارة بقيمة 1.4 مليار ليرة سورية في عام 2017، في حين انخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 295 مليون ليرة سورية ونسبة انخفاض 28% لتبلغ 755 مليون ليرة سورية.

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن - سورية

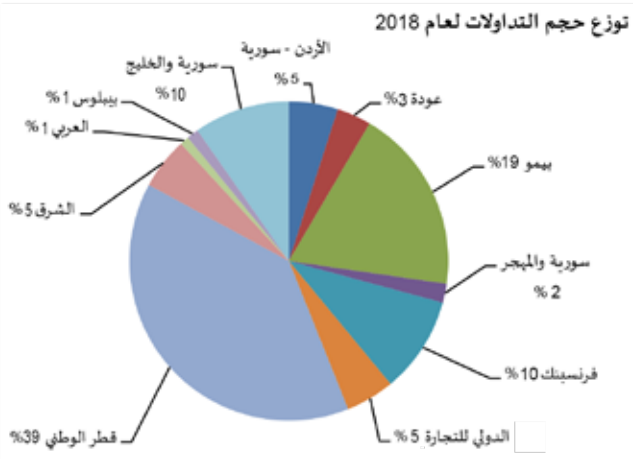
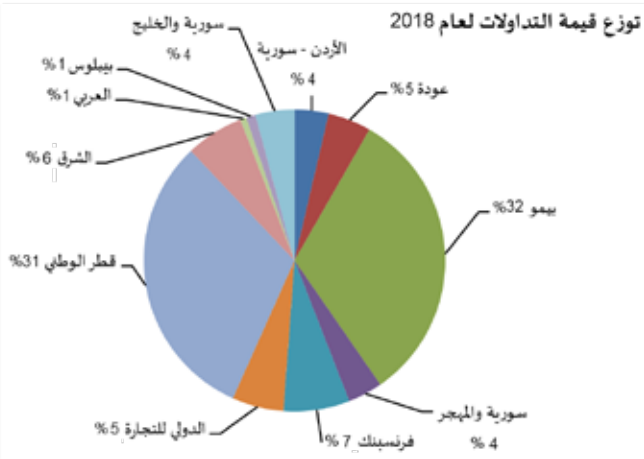
من 422.4 ل.س في نهاية عام 2017، إلى 436.18 في نهاية عام 2018 بارتفاع بنسبة 3.3، حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن - سورية نحو 402,653 سهم، وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن - سورية 172.2 مليون ل.س خلال عام 2018، وبلغت عدد الصفقات 52 صفقة.

وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2018 حوالي 8.1 مليون سهم، وبلغت قيمة التداولات 4.7 مليار ليرة، من خلال 5,548 صفقة.

وفيما يلي جدول مقارنة لنتائج البنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2018 :

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن - سورية	402,653	172,264,738.0	52
عودة	282,188	217,839,635.5	121
بيمو	1,525,954	1,510,604,979.5	335
سورية والمهجر	156,126	175,339,546.0	182
فرنسينك	793,142	334,045,170.0	612
الدولي للتجارة	400,299	260,578,366.5	410
قطر الوطني	3,159,259	1,471,016,815.7	2,665
الشرق	424,060	292,426,777.0	120
العربي	75,060	31,025,581.5	101
بيبلوس	96,425	47,271,337.5	147
سورية والخليج	788,320	196,997,082.5	803
المجموع	8,103,486	4,709,410,029.7	5,548

عدد الصفقات		قيمة التداول		حجم التداول		
2018	2017	2018	2017	2018	2017	
52	332	172,264,738	65,521,396	402,653	245,124	بنك الأردن - سورية
5,548	9,739	4,709,410,029	6,338,102,380	8,103,486	17,333,341	قطاع البنوك التقليدية
%0.94	%3.4	%3.66	%1.03	%4.97	%1.4	حصة بنك الأردن



ثالثاً- محور السوق والعملاء

استمراراً للنهج السابق الذي تم خلال السنوات الأخيرة، واصل البنك عمليات منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة، بناء على دراسة السوق، والمعطيات الإيجابية، كما تم التركيز أكثر على إعادة تفعيل التسهيلات غير المباشرة وتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق العائد المرجو وذلك بالرغم من انحسار الفرص بهذا الخصوص، فيما تم الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات غير المنتجة وتحصيل الديون، وتفعيل الإجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك، حيث تم ما يلي :

- تقديم خدمة الرسائل SMS Banking (إعلام العميل بأي حركات تمت على حساباته المصرفية من خلال استلام رسالة على هاتفه النقال)،
- إعادة افتتاح فرع صحنيا بنهاية عام 2018.
- إنجاز برنامج تدريبي لموظفي فروع دمشق واللاذقية و طرطوس.
- البدء بدراسة خدمات ومنتجات الأفراد، بأنواعها المختلفة، تماشياً مع مؤشرات التحسن في الوضع العام.
- إعادة التواصل مع العملاء لمعرفة احتياجاتهم بظل الظروف السائدة، وكذلك تم الاستمرار بتحديث ملفات العملاء في البنك، بالإضافة إلى التواصل مع الشركات المعنية بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية استعداداً لتقديم تلك الخدمات، وتم الانتهاء من تحديث الموقع الإلكتروني لتلبية متطلبات العملاء.
- استمر البنك بتوسيع قاعدة المودعين والبحث عن ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، حيث تم تحقيق نمو في محفظة الحسابات الجارية، وتم تعديل العمولات التي يتقاضاها بما يتناسب مع الوضع الحالي للسوق، لزيادة إيرادات البنك من هذه العمولات.
- المحافظة على التزام الفروع بالسياسات و الاجراءات المعتمدة حيث تم رفع تصنيف الفروع في تقارير التدقيق.
- وبخصوص القسم الذي تم تأسيسه والمتعلق بإدارة الجودة، فقد تم تصميم تقرير خاص بقياس جودة الخدمة ورضا العملاء للاستخدام الإداري، وتصميم استبيان يقيس رضا العملاء واقتراحاتهم بخصوص جودة الخدمات المقدمة في البنك، كم تم ادرج كافة الخدمات المقدمة من قبل مصرفنا عبر فروع البنك ضمن نظام الدور (Q System) للبدء بتطبيقه وقياس المدة التي يتم بها تنفيذ كل خدمة.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

استطاع بنك الأردن- سورية خلال سنوات في سورية من الوصول إلى 14 فرع موزعة في 7 محافظات، بالإضافة إلى 4 مراكز لتنمية الأعمال، وهذه الفروع الـ 14 موزعة كما يلي في دمشق 6 فروع- حلب 4 فروع- اللاذقية فرع واحد - طرطوس فرع واحد - حمص فرع واحد- السويداء فرع واحد، وتم إعادة فتح فرع صحنيا في الربع الأخير من عام 2018، كذلك سيتم إعادة تأهيل الفروع المغلقة عند تحسن الأوضاع الأمنية والخدمية، في ريف دمشق (حريستا)، وفي حلب (الحمداية). أما بالنسبة لمراكز تنمية الأعمال، فهي موزعة كالتالي : مركز تنمية أعمال دمشق وريفها، مركز تنمية أعمال الساحل (اللاذقية وطرطوس)، مركز تنمية أعمال حمص، كذلك تم تفعيل مركز تنمية أعمال حلب في عام 2018. كما تم بنهاية عام 2018 إعادة افتتاح مبنى إدارة العمليات بعد أن تم إعادة تأهيلهم، وذلك بسبب التحسن بالظروف الأمنية بتلك المنطقة.

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2018 والعاملة ضمن فروع بنك الأردن- سورية 15 جهاز ، موزعة على 14 فرع، حيث تم إعادة تفعيل خدمة الصراف الآلي في فرع صحنيا في الربع الأخير من عام 2018، ليصبح عدد الصرافات الآلية العاملة 13 جهاز، مع استمرار إيقاف أجهزة الصراف الآلي في الفروع التي تم إغلاقها مؤقتاً لأسباب أمنية أو خدمية، في حريستا والحمداية.

رابعاً- محور الموارد البشرية

استمرت إدارة الموارد البشرية بالتركيز على تأمين الموظفين للفروع والدوائر والأقسام العاملة بمختلف المناطق، ونقل بعض الموظفين من دوائر وفروع إلى دوائر وفروع أخرى حسب متطلبات العمل، كما تم القيام بما يلي :

- استكمال كافة البيانات وإجراءات تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Oracle) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات

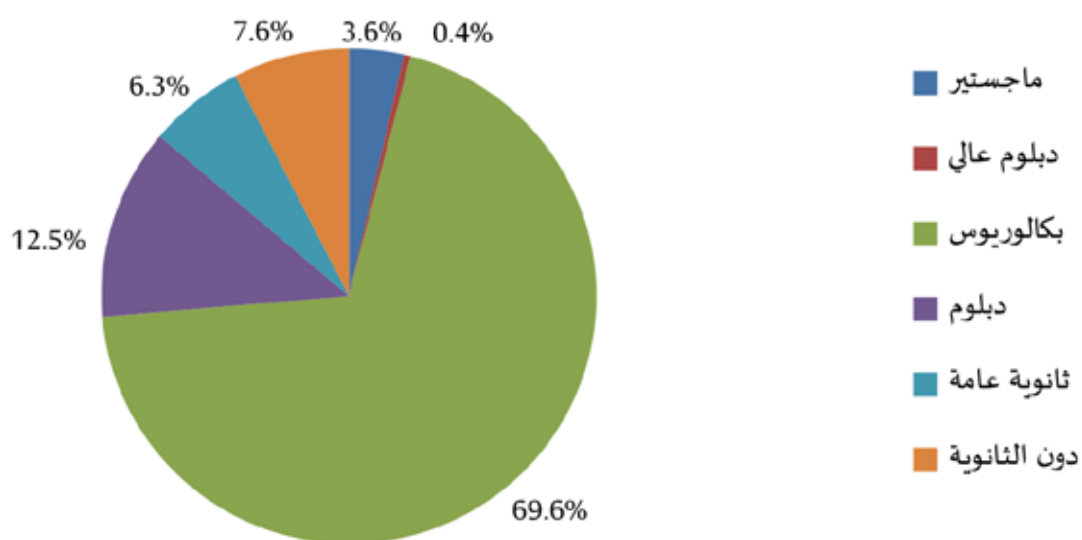
- الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.
- تدريب موظفي البنك على إجراءات العمل والرقابة لمشروع المقاصة السورية الالكترونية SYGS للحالات والشيكات, حيث تم الانتهاء من تطبيق النظام حسب الأصول.
- تطبيق معايير قياس الأداء (KPI's) في دائرة الموارد البشرية
- الأرشفة الالكترونية لملفات الموظفين بالتنسيق مع دائرة أنظمة المعلومات

وتم القيام بدورات خارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية, وبما يتوافق مع تبعات وآثار الأزمة التي تشهدها البلاد, وتم المشاركة بنحوات وورشات عمل, حيث قامت دائرة الموارد البشرية بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية الداخلية من قبل مدير الخدمات المصرفية للأفراد لموظفي فروع محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس وذلك لزيادة مهاراتهم في الاستقطاب والمحافظة على عملاء البنك, حيث استفاد منها 25 موظف في دمشق و 21 موظف في اللاذقية وطرطوس.

وتم القيام بدورات خارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية, كما تم المشاركة بنحوات وورشات عمل, وفيما يلي تفاصيلها:

عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
25	40	نيوهورايزن- مركز التدريب والتأهيل المصرفي- اتحاد المصارف العربية- نقابة المهن المالية والمحاسبية- مؤسسة التنمية للتدريب والتطوير- هارفست-SIPG- معهد أسس - سوق دمشق للأوراق المالية- الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية
2	46	بنك الأردن سورية
27	86	المجموع

عدد موظفي بنك الأردن – سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2018	
البيان	العدد
ماجستير	8
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	156
دبلوم	28
ثانوية عامة	14
دون الثانوية	17
المجموع	224



توزيع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2018			
عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين	البيان
5	فرع البارون / حلب	137	الادارة العامة والمراكز
5	فرع العزيزية / حلب	10	فرع شارع بغداد / دمشق
12	فرع اللاذقية / اللاذقية	9	فرع أبو رمانة / دمشق
5	فرع حمص / حمص	7	فرع العباسيين / دمشق
6	فرع طرطوس / طرطوس	7	فرع جرمانا / ريف دمشق
8	فرع السويداء / السويداء	6	فرع شارع الفيصل/حلب
--	فروع حرستا - الحمداية (مغلق مؤقتاً)	7	فرع صحنايا
224	المجموع		

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2018

أولاً : الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 4 % في عام 2018، حيث بلغت قيمتها 31.4 مليار ليرة سورية، وكانت في عام 2017 بقيمة 30.1 مليار ليرة سورية، حيث ازدادت الأرصدة النقدية بقيمة 2.3 مليار ليرة سورية، وبنسبة 14 % عن عام 2017.

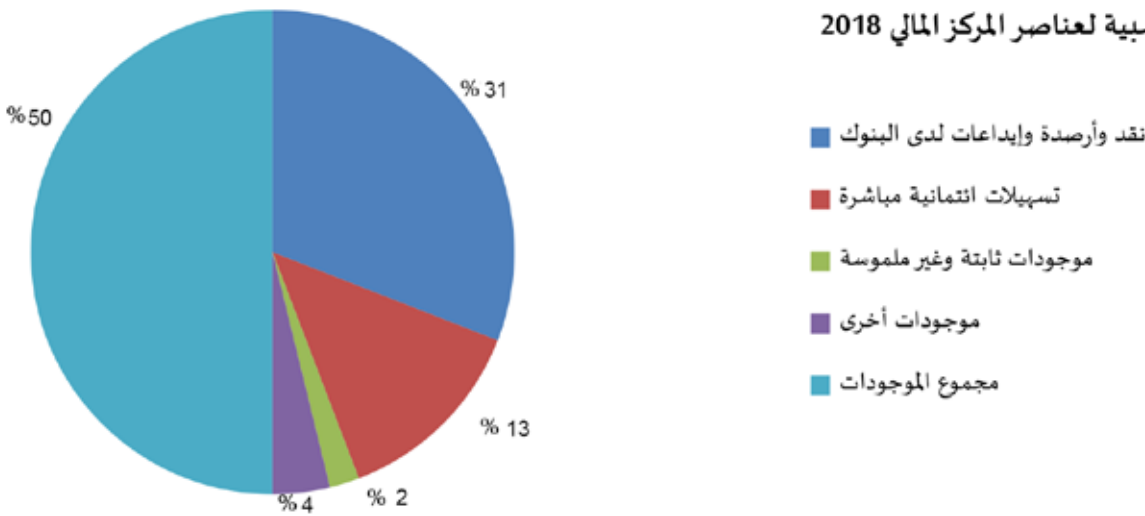
عناصر الموجودات

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2018	2017	مبلغ النمو	نسبة النمو
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	19,536,688	17,155,364	2,381,324	14 %
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8,371,155	9,543,832	(1,172,677)	-12 %
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,255,736	1,253,766	1,969	0 %
موجودات أخرى	2,274,566	2,210,073	64,494	3 %
مجموع الموجودات	31,438,145	30,163,035	1,275,110	4 %

●التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن - سورية بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه الأزمة، من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) عن عام 2017، بنسبة 33%، وبالمثل تراجع نمو القروض العقارية عن عام 2017 وبنسبة 12%، و تسهيلات قطاع الشركات بنسبة 12% عن عام 2017.

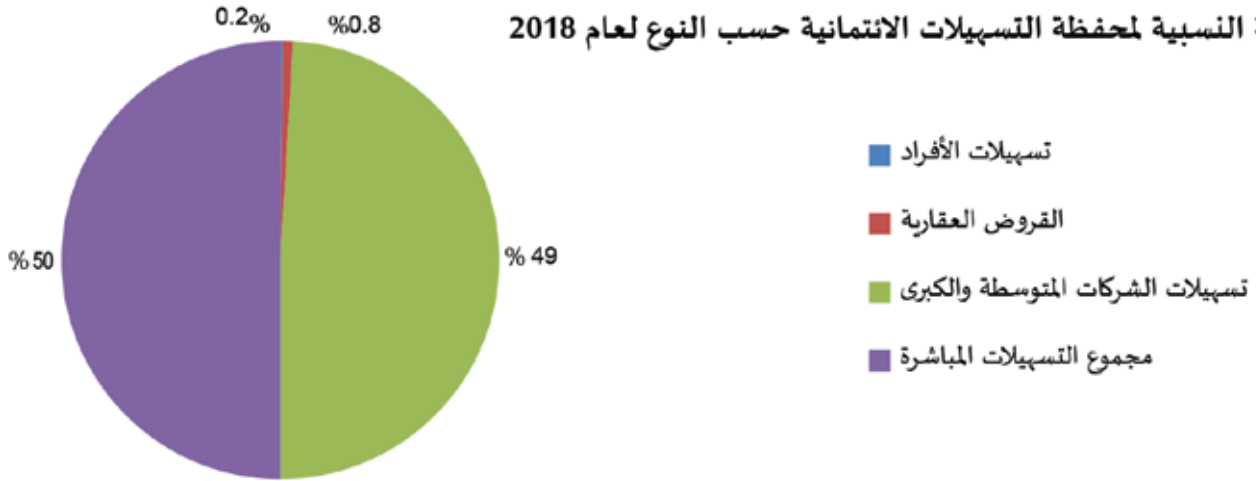
الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي 2018



إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2018	2017	مبلغ النمو	نسبة النمو
تسهيلات الأفراد	28,670	42,698	(14,028)	-33 %
القروض العقارية	127,198	180,861	(53,663)	-30 %
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	8,215,287	9,320,273	(1,104,985)	-12 %
مجموع التسهيلات المباشرة	8,371,155	9,543,832	(1,172,677)	-12 %

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لعام 2018



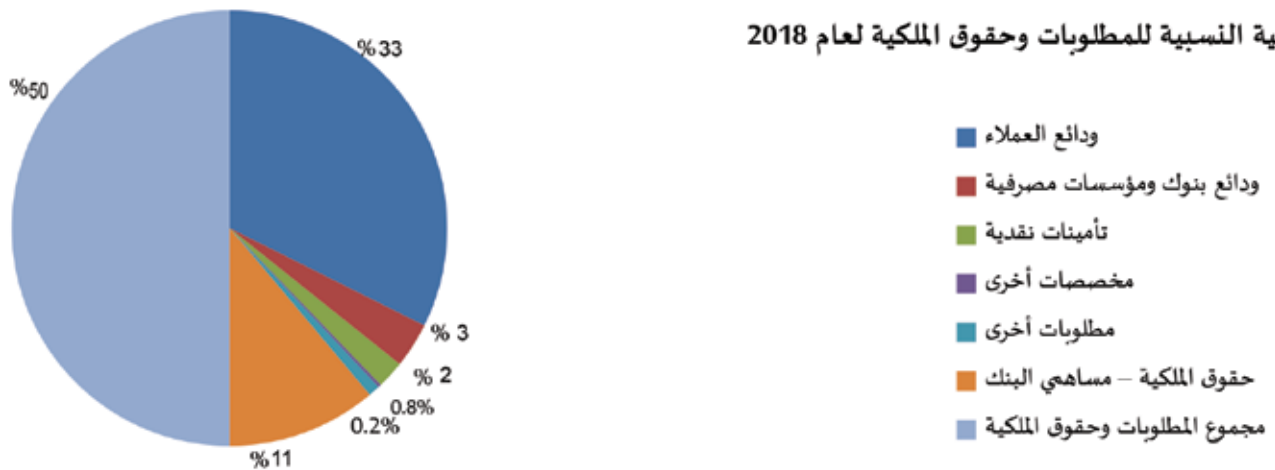
ثانياً : المطالبات وحقوق المساهمين

انخفضت حقوق المساهمين بمبلغ 1.4 مليار ليرة سورية، ليصبح 7 مليار ليرة سورية عام 2018 بدلاً من 7.2 مليار ليرة سورية عام 2017.

المطالبات وحقوق الملكية

نسبة النمو	مبلغ النمو	2017	2018	(المبالغ بآلاف الليرات السورية)
31%	4,786,950	15,661,450	20,448,401	ودائع العملاء
-61%	(3,258,534)	5,374,884	2,116,350	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4%	55,760	1,247,390	1,303,150	تأمينات نقدية
0%	(347)	134,931	134,584	مخصصات أخرى
-4%	(21,832)	566,484	544,652	مطالبات أخرى
-4%	(286,887)	7,177,896	6,891,008	حقوق الملكية - مساهمي البنك
4%	1275110	30,163,035	31,438,145	مجموع المطالبات وحقوق الملكية

الأهمية النسبية للمطالبات وحقوق الملكية لعام 2018



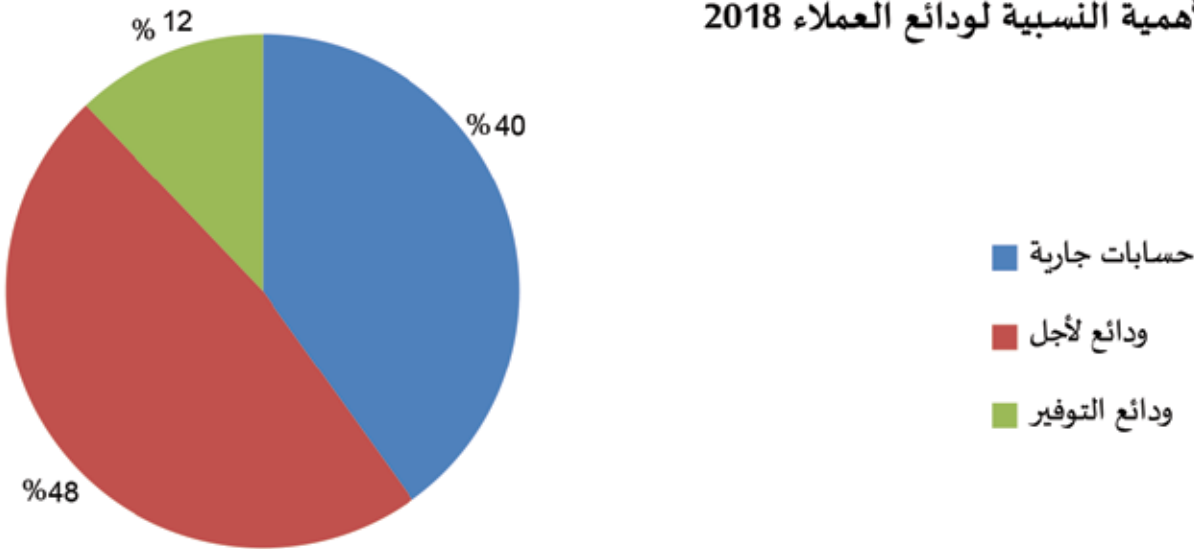
• ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق. حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية، وبنسبة 31% عن العام 2017 لتبلغ 20.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018.

توزيع ودائع العملاء حسب نوع الحساب

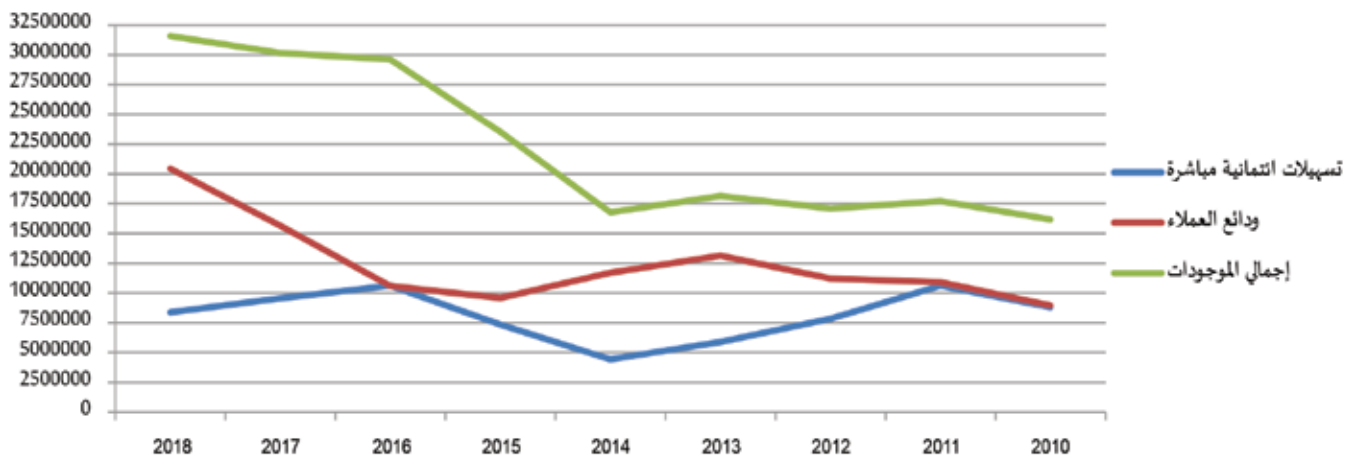
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2018	2017	مبلغ النمو	نسبة النمو %
حسابات جارية	8,198,138	4,650,948	3,547,190	76 %
ودائع لأجل	9,773,678	10,065,282	(291,604)	-3 %
ودائع التوفير	2,476,585	945,220	1,531,364	162 %
المجموع	20,448,401	15,661,450	4,786,950	31 %

الأهمية النسبية لودائع العملاء 2018



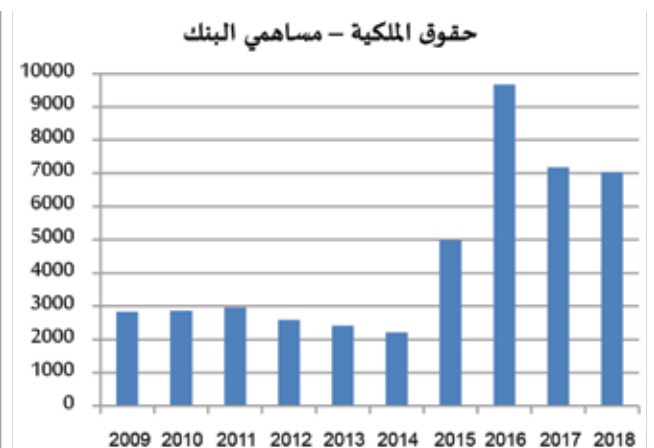
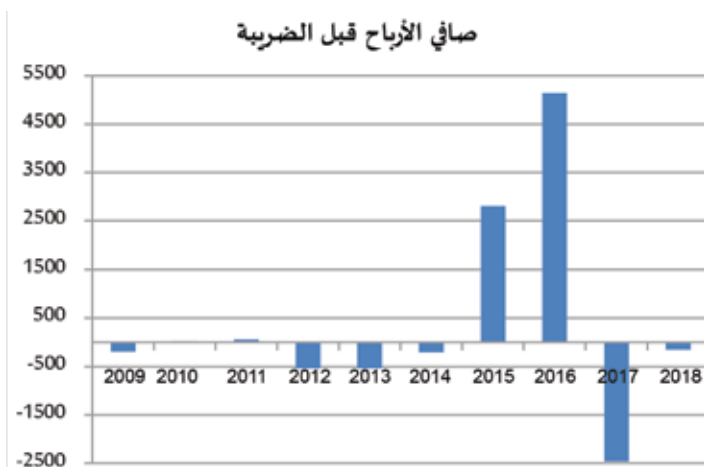
السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8,371,155	9,543,832	10,603,939	7,331,948	4,418,092	5,883,322	7,831,289	10,622,432	8,804,134
ودائع العملاء	20,448,401	15,661,450	10,590,969	9,581,430	11,688,568	13,138,832	11,198,357	10,890,296	8,935,439
إجمالي الموجودات	31,438,145	30,163,035	29,600,482	23,540,309	16,783,724	18,153,934	17,085,878	17,729,470	16,171,067



السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم :

السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك	صافي الأرباح قبل الضريبة	سعر إغلاق السهم
(بملايين الليرات السورية)	(بملايين الليرات السورية)	(بملايين الليرات السورية)	(بالليرة السورية)
2009	2,842	(193.7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	106.75
2014	2,210	(207)	89.75
2015	4,991	2,810	98
2016	9,670	5,141	108
2017	178, 7	(2,458)	422.44
2018	6,891	(150)	436.18



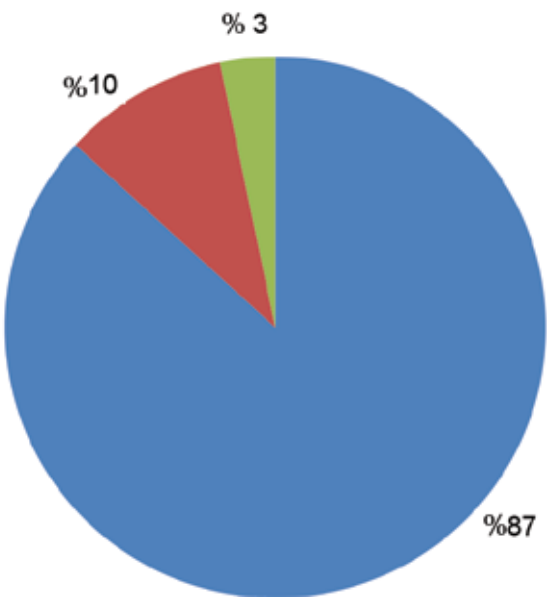
ثالثاً : نتائج أعمال البنك

• الإيرادات والعمولات

تحمل البنك لخسارة بقيمة 287 مليون ليرة سورية بنهاية عام 2018 مقابل خسارة بقيمة 2.4 مليار ليرة سورية نهاية عام 2017، وذلك بسبب ثبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مما أدى لعدم تحقيق أي ارباح قطع بنوي بالمقابل فإن تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2017 نتج عنه خسارة في إعادة تقييم القطع البنوي، فارتفع الدخل التشغيلي بمقدار 2 مليار ليرة سورية، وبلغ إيراد بمقدار 604 مليون ليرة في عام 2018.

تطور الإيرادات

المبالغ بآلاف الليرات السورية	2018	2017	مبلغ النمو	نسبة النمو
الفوائد المقبوضة	1,398,119	1,513,868	(115,749)	-8%
العمولات المقبوضة	160,084	132,753	27,331	21%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	52,939	23,289	29,650	127%
المجموع	1,611,142	1,669,911	(58,769)	-4%



الأهمية النسبية للإيرادات المحققة عام 2018

- الفوائد المقبوضة
- العمولات المقبوضة
- أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى

• المصروفات والمخصصات

انخفضت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 755 مليون ليرة سورية نهاية عام 2018 بمبلغ ارتفاع وقدره 296 مليون ليرة سورية، ويعود سبب الانخفاض في النفقات التشغيلية إلى انخفاض في قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية لتصبح إيراد بقيمة 210 مليون ل.س في عام 2018 من مصروف 77 مليون عام 2017.

تطور المصاريف والمخصصات

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2018	2017	مبلغ النمو	نسبة النمو
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	210,386	(77,525)	287,910	-371%

مخصصات متنوعة	367	(12,671)	13,038	-103%
نفقات الموظفين	(471,992)	(441,579)	(30,413)	7%
مصاريف أخرى	(417,565)	(432,020)	14,455	-3%
الاستهلاكات والإطفاءات	(76,145)	(86,826)	10,681	-12%
المجموع	(754,949)	(1,050,621)	295,672	-28%

رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن- سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة 80% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 35% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة الملاءة المالية 37.74% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(2) والمحددة بـ 8%، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات (2011-2012- 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018)

السنة المالية	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	-4%	-29.59%	63.83%	77.22%	-8.9%	-6.83%	-13.88%	3.51%
العائد على رأس المال	-9.6%	-83.08%	155.9%	92.69%	-6.9%	-5.51%	-12.00%	3.47%
العائد على متوسط الموجودات	-0.9%	-8.34%	17.61%	13.79%	-1.2%	-0.91%	-2.10%	0.59%
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	4.5%	5.07%	7.58%	3.85%	2.82%	4.12%	6.63%	6.01%
مصرفو الفائدة إلى متوسط الموجودات	3.2%	3.41%	2.99%	3.64%	-4.20%	4.27%	5.8%	4.13%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	1.3%	1.65%	4.58%	0.22%	-1.44%	-0.15%	1.72%	1.75%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	95.07%	99.74%	81.59%	63.94%	61.02%	56.7%	37.5%	29.2%
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	32.85%	33.96%	34.82%	54.28%	72.52%	60.3%	37.4%	7.4%
نسبة كفاية رأس المال	37.74%	36.30%	44.56%	30.14%	17.28%	19.3%	26.5%	30.1%
نسبة السيولة القانونية	80%	78%	74%	66%	63%	57%	47%	35%

المؤشرات المالية للسنوات (2011-2012- 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018)

(المبالغ بمليارات الليرات السورية)

السنة المالية	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الموجودات	31.438	30.163	29,600	23,540	16,784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	8.371	9.544	10,603	7,331	4,418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	22.565	21.036	19,064	17,791	13,910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية – مساهمي البنك	6.891	7.177	9,670	4,991	2,210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة (مليون ل.س)	-150	-2.457	5,141	2,810	-207	-803	-600	56.4

أهداف خطتنا المستقبلية 2019

تم الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الأهداف وخطة العمل لعام 2019، أن يتم تنويع مصادر الإيرادات وتنمية أعمال البنك واستثماراته بحيث يتم إدارة الأصول والمطلوبات بمهنية وكفاءة والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال والاستغلال الأمثل للطاقت والإمكانات المتاحة سواء الموارد المالية والتقنية والبشرية بكل ماألقتة الآزمة بظلالها والاستفادة من التجارب السابقة إلى أقصى حد ممكن، حيث سيستمر البنك بنفس النهج الذي تم عام 2018 بالاعتماد على النقاط الثلاث التالية:

- 1- منح تسهيلات ائتمانية جديدة تنسجم مع ضوابط وتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.
- 2- متابعة عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة لمحفظة التسهيلات المنتجة.
- 3- استمرار البنك وعلى كافة المستويات بضغط المصاريف إلى أدنى حد ممكن .
- 4- الاستمرار بتطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل بما فيها تطوير أدوات الضبط و الرقابة بظل التطورات الايجابية نتيجة الآزمة.
- 5- المتابعة الحثيثة للقضايا المرفوعة ضد العملاء المصنفة حساباتهم غير منتجة وبصورة افرادية لكل حساب لتحصيل المديونيات أو جدولتها ومايتبعها من تحرير الفوائد المعلقة ورد المخصصات.

وبناء عليه، فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي :

أولاً- محور العمليات والتنظيم:

- تطبيق المعايير الخاصة بالسيولة وذلك حسب قواعد بازل III.
- تجهيز بنى تحتية ومخدمات جديدة لمركز الحاسب الريف باستخدام تقنية الأجهزة الافتراضية Virtual Machines
- البدء بتطبيق نظام البنك الإلكتروني E-Banking
- تطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR
- تطبيق نظام بنك الموبايل Mobile Banking & Payment System
- متابعة تطوير نظام متكامل للاستغناء عن الهوية الشخصية والصور الورقية.
- متابعة تحديث نظام المراقبة بالكاميرات وفق متطلبات قرار مصرف سورية المركزي 1150 بباقي فروع البنك
- استبدال مخدمات النظام البنكي في مركز الحاسب القديم.
- تحديث أنظمة تشغيل الصرافات الآلية للتوافق مع أحدث معايير الحماية وسلامة المعلومات العالمية.
- شراء مخدمات جديدة لزوم النظام البنكي ICBS ووحدات التخزين المشتركة المرفقة.
- شراء مخدمات لزوم Testing Environment للنظام البنكي ICBS .
- تركيب تجهيزات البنية التحتية الشبكية من طراز Cisco .
- تطبيق مشروع نظام (Corporate Credit Management CCM) .
- متابعة تطوير نظام تقارير مصرف سورية المركزي -Pio-Tech-CBS.
- متابعة تحديث نظام الأرشفة الالكترونية - Pio-Tech-CM إلى الإصدار الجديد.
- تركيب نظام الأخطار المصرفية Bank Risk الجديد حسب متطلبات مصرف سورية المركزي.
- متابعة الربط الآلي للنظام البنكي ICBS مع نظام التحويلات الفورية -مصرف سورية المركزي SYGS.
- تطوير منظومة الاتصالات الحالية (ربط شبكي بين مركز الحاسب والإدارة العامة ومع الموقع الريف) من منظومة الربط النحاسي إلى منظومة الربط الضوئي.
- تطوير منظومة الاتصالات الحالية لخدمة الانترنت من منظومة الربط النحاسي إلى منظومة الربط الضوئي.
- ترقية نظام الاتصالات الداخلية Cisco Unified Communications.
- شراء وحدة Tape Library مرفقة بتجهيزات النظام البنكي الجديدة.
- استكمال تنفيذ نظام Manage Engine-Help Desk .
- تطبيق خط العمل لمشروع المقاصة الالكترونية للشيكات في حال العمل بها من قبل مصرف سورية المركزي.
- استبدال المخدمات الخاصة بنظام ICBS والموجود في الموقع الريف بتجهيزات أخرى من أجل إعادة تفعيل ال HACMP في

المركز الرئيسي.

- تحديث لنسخة نظام قواعد البيانات البنكية من Oracle 9i إلى Oracle 11g .
- تطوير نظام الأرشفة الالكترونية CM system.
- تحديث مخدّمات النظام البنكي وفقاً لمتطلبات استمرارية العمل بما فيها تحديث قاعدة البيانات لأحدث نسخة.
- البدء بتطوير نظام Manage Engine-Help Desk.
- الإعداد لتقديم خدمة البنك الالكتروني E-Banking والـ M-Banking وخدمة نظام غرفة التقاّص الآلي ACH- Automated Clearing House

ومن أهداف إدارة المخاطر :

- تطوير خطة استمرارية العمل وتعديلها وفق أفضل الممارسات.
- متابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- تطبيق نظام الكتروني خاص بمراقبة المستخدمين
- استكمال تطبيق المعايير الخاصة بالسيولة وذلك حسب قواعد بازل III.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر المختلفة الموضوعة وتعديلها وفق أفضل الممارسات الدولية.
- تطوير سياسات اختبارات الجهد، وتحديث خطة التعافي من الكوارث (DRP).

ومن الأهداف المخططة لدائرة الامتثال :

- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعاميم المحلية الصادرة، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على القطاع المصرفي وآخر التوجهات المصرفية.
- مراجعة السياسات الموضوعة وتعديلها وفق آخر المستجدات والقوانين الصادرة بما فيها سياسة وإجراءات الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة للآليات المرتبطة بهذه السياسات.
- الاستمرار في تدريب ورفع كفاءة موظفي مديرية مراقبة الالتزام وتأهيلهم، من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك في مفاهيم الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً- المحور المالي

- تحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يقل عن 4 مليار ليرة سورية بضوابط ومعايير محددة.
- ضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة الخدمات.
- زيادة حجم الودائع المستقطبة بالليرة السورية وبالكلفة الأقل بما يتناسب واحتياجات البنك
- زيادة قيمة الرسوم والعمولات المستوفاة من العملاء مع مراعاة الوضع التنافسي.
- تكثيف الجهود لتحقيق المبالغ والأقساط للمحفظة غير المنتجة، وذلك لاسترداد الفوائد المعلقة والمخصصات بالإضافة إلى محاولة عدم تصنيف أي حساب جديد وما ينتج عنه من تعليق فوائد وتكوين مخصصات جديدة
- الحفاظ على نسب سيولة مريحة، تفوق النسب المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، بحيث لا تقل عن 25% لليرة السورية
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8%.
- استكمال تخمين العقارات المرهونة لصالح البنك، بصورة دورية تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بدائرة الخزينة، ستستمر بأداء مهامها وسيتم التركيز على تحقيق الأهداف التالية :

- العمل على أتمتة كافة الكشوفات التي يتم إرسالها إلى مصرف سورية المركزي بالتنسيق مع دائرة الأتمتة.
- المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك بالإضافة إلى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.
- التحكم ومراقبة مراكز القطع بالعملات الأجنبية لتقديم إشارات حول مخاطر تذبذب أسعار الصرف وبالتالي الحد من تأثيرها قدر الإمكان.
- تحقيق عوائد من عمليات تبادل العملات مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.
- العمل على إيجاد منفذ للحوالات الخارجية .

ثالثاً- محور السوق والعملاء

- الاستمرار بتحديث قاعدة بيانات عملاء البنك، وبما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء، وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- البدء بالمرحلة التجريبية لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك.
- الاستمرار بتحديث نشرة عمولات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العملات في السوق وللتكلفة.
- طرح برامج قروض التجزئة بأنواعها، حسب ظروف السوق والمنافسة.
- المراجعة المستمرة لآليات تسعير منتجات وخدمات البنك وفقاً لشرائح العملاء المستهدفين، الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، والشركات الكبرى، إضافة إلى تعزيز وترسيخ صورة البنك الإيجابية وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصرفي، وإدانة عناصرها بما يتوافق مع هوية البنك المؤسسية الموحدة، وإبراز اسم البنك ودوره في خدمة المجتمع المحلي وتعزيز علاقات البنك مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- البدء بتطبيق نظام خدمة الرسائل النصية القصيرة SMS لإعلام العملاء بكافة الحركات التي تمت على حساباتهم.
- بناء نظام لقياس الوقت الفعلي المستخدم لاجراء اي عملية و مقارنته مع الوقت القياسي المعتمد لتنفيذ العمليات و في كل الفروع.
- المحافظة على درجة تصنيف الفروع في تقارير التدقيق بدرجة B+.

رابعاً- محور الموارد البشرية

- تشغيل النسخة النهائية لنظام الموارد البشرية الجديد (Oracle)، بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية وتنميتها.
- تطبيق معايير قياس الأداء (KPI's) في دائرة الموارد البشرية، والمرتبطة بمفهوم الإدارة بالأهداف MBO's.
- الأرشفة الالكترونية لملفات الموظفين بالتنسيق مع دائرة أنظمة المعلومات.
- إعداد خطة لتأهيل وتدريب الموظفين لتمكين كل منهم من عمله على أكمل وجه On Job Training، ومن ثم التدريب المتقاطع على الأعمال الأخرى بنفس الدائرة أو القسم Cross Training، لضمان تطبيق خطة الإحلال لكافة الوظائف.
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية.
- تصميم موقع داخلي خاص بموظفي البنك، يجمع كافة السياسات والإجراءات والتعاميم، لتسهيل العمل، والحفاظ على الالتزام بالإجراءات.

الإجراءات المتبعة للمحافظة على استمرارية العمل وتقديم الخدمات الأساسية للعملاء :

أثبتت الإجراءات التي تم اتباعها من قبل بنك الأردن- سورية خلال سنوات الأزمات نجاحها، حيث تم التعامل مع جميع الظروف الطارئة، وتم الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية دون أي انقطاع أو توقف، ومع تحسن الظروف الأمنية والتحسين الملموس في المؤشرات الاقتصادية، سيتم الاستمرار بنفس السياسة المتبعة والتي أدت لنتائج جيدة وملموسة، مع التغيير في الإجراءات حسب الظروف، ومن هذه الإجراءات:

- تحديث خطة استمرارية العمل والتي تتضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصا الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الإنقطاع، وإدارة الأزمات وتطويرها بشكل نصف سنوي.
- تحديث خطط الطوارئ وخطة الإخلاء في الحالات الطارئة لضمان أمن الموظفين، وتدريب موظفي المصرف على التصرف في الحالات الطارئة.
- تحديث خطة الطوارئ للاتصالات والتأكد من فاعليتها.
- زيادة مستويات الرقابة واتباع أفضل الممارسات في مجال الضبط الداخلي..
- الاعتماد على تقارير التحقيق الدورية ومتابعتها لتلافي أي أخطاء حاصلة في الإجراءات المتبعة.
- الحفاظ على مخزون كافي من الوقود لتشغيل الطاقة الكهربائية عند الضرورة.
- الصيانات الدورية والمستمرة لمولدات الطاقة المنتشرة في الفروع والمراكز.
- الصيانات الدورية والمستمرة للأجهزة التقنية والشبكات ووسائل الاتصالات المنتشرة في الفروع والمراكز.
- القيام بزيارات دورية لفروع البنك.
- الاستمرار بتغيير السياسات والإجراءات وآليات العمل بضوء أي تغيير، بما فيها تطوير أدوات الضبط والرقابة.
- وضع خطط بديلة تحقق استمرار أعمال البنك لمواجهة أسوأ السيناريوهات المفترضة.
- استمرار التركيز على تأمين استمرارية عمل الأنظمة الآلية، بالإضافة إلى تأمين البيانات من خلال وجود مخدمات بديلة بسبب الظروف التي أفرزتها الأزمة السورية.
- تطوير عمليات التحقيق الداخلي والتفتيش وفق أحدث الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل وبما يقلل من حجم المخاطر الناتجة عن نقاط الضعف في الإجراءات المتبعة، وتطوير إجراءات ووسائل رقابية تسهم في تطوير العمل وخدمة العميل.
- رفع مستوى تقييم (الفروع/الدوائر) وسيتم ذلك من خلال رفع مستوى التقييم لكافة الفروع والدوائر، وتخفيض عدد وتأثير مخاطر الأخطاء عن التقارير التحقيق السابقة (دوائر - فروع) وسيتم ذلك من خلال :
 - تطوير قائمة المراجعة الدورية بآخر تعديلات على إجراءات العمل والملاحظات الواردة خلال عام 2018.
 - زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
- تطوير سياسات اختبارات الجهد، واستكمال بناء ملف مخاطر لدوائر المصرف المختلفة.
- تحديث ملفات مخاطر الفروع ودوائر وأقسام البنك على نظام الـ CARE بما يتوافق مع إجراءات العمل وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية ذات العلاقة .
- فحص نظام الرقابة والضبط الداخلي بشكل مستمر وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره .

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

تقرير مدقق الحسابات المستقل البيانات المالية

- بيان الوضع المالي
- بيان الدخل
- بيان الدخل والدخل الشامل الآخر
- بيان التغييرات في حقوق الملكية
- بيان التدفقات النقدية
- إيضاحات حول البيانات المالية



خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن-سورية
شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
دمشق - سورية
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
فمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الأردن - سورية "البنك" والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، وكل من بيانات الدخل والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لآساس الإعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم (2) حول البيانات المالية ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

اساس الرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للبنك في سورية، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر آخر

بناء على قرار مجلس المحاسبة والتدقيق في جلسته رقم 1 لعام 2018، أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية التعميم رقم 13 بتاريخ 25 شباط 2018 والمتضمن تأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية". وبناء عليه، فقد قام البنك بإعداد البيانات المالية وفقاً لآساس الإعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيانات المالية وذلك تماشياً مع قرار هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بهذا الخصوص.

أمور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، وفقاً لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور:

1 - كفاية مخصص تكدي التسهيلات الائتمانية

يعتبر مخصص تكدي التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للبيانات المالية في البنك حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقدير مدى تكدي الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الأوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية، يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي 8,4 مليار



رقم الترخيص /

اسم
شركة بوتي سي إنترناشونال ولطفي السلامات
محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

رقم ٤٢٥٧

18 ش

ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لآخر وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر ومتطلبات مصرف سورية المركزي.

ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها وتعليق الفائدة ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملانة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدھا لتلك الحسابات والتأكد من تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة ومدى اتباع البنك لتعليمات الجهات الرقابية.

2 - مخصص تدنى الأصول الضريبية المفجلة

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

3 - فروقات أسعار الصرف

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تضمنت إجراءات التدقيق في التأكد من أن أسعار الصرف المعتمدة من من قبل إدارة البنك ومطابقتها لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، كما قمنا بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملة الأجنبية والتأكد (على أساس العينة) من قيام البنك بإعتماد أسعار الصرف المناسبة ومن دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالي وفيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان المركز المالي وبيان الدخل.



معلومات أخرى وإدارة في التقرير السنوي للبنك لعام 2018

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير البيانات المالية وبموجب مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا. حيث نقوم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني وتحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحرّفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في



تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية بتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالبيانات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولين الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد أمثالتنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية. يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع البيانات المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.



دمشق - سورية
30 حزيران 2019

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي

كما في 31 كانون الاول			بالليرة السورية
2017	2018	ايضاح	
			الموجودات
7,867,060,830	11,313,607,651	4	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	8,223,080,083	5	أرصدة لدى مصارف
9,543,832,235	8,371,155,376	6	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,236,017,897	1,233,412,491	7	موجودات ثابتة ملموسة
17,748,400	22,323,100	8	موجودات غير ملموسة
488,882,753	352,478,730	9	موجودات ضريبية مؤجلة
220,514,742	421,412,416	10	موجودات أخرى
1,500,675,311	1,500,675,311	11	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
30,163,035,277	31,438,145,158		مجموع الموجودات
			المطلوبات
5,374,884,482	2,116,350,467	12	ودائع مصارف
15,661,450,316	20,448,400,679	13	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
1,247,390,427	1,303,150,168	14	تأمينات نقدية
134,930,620	134,584,071	15	مخصصات متنوعة
566,483,744	544,651,561	16	مطلوبات أخرى
22,985,139,589	24,547,136,946		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
3,000,000,000	3,000,000,000	17	رأس المال المكتتب به والمدفوع
64,961,831	64,961,831	18	احتياطي قانوني
64,961,831	64,961,831	18	احتياطي خاص
32,337,109	32,337,109	19	احتياطي عام مخاطر التمويل
9,782,716,405	9,782,716,405	20	أرباح مدورة غير محققة
(5,767,081,488)	(6,053,968,964)	17	خسائر متراكمة محققة
7,177,895,688	6,891,008,212		مجموع حقوق الملكية
30,163,035,277	31,438,145,158		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

السيد محمد اياد عمر الطناني
المدير المالي

السيد جواد فتحي الحلبوني
المدير العام

السيد شاكّر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل

بالليرة السورية		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
إيضاح	2018	2017	
الفوائد الدائنة	1,398,119,292	1,513,868,184	21
الفوائد المدينة	(999,252,944)	(1,020,003,505)	22
صافي أرباح الفوائد	398,866,348	493,864,679	
رسوم وعمولات دائنة	160,083,733	132,753,209	23
رسوم وعمولات مدينة	(7,423,939)	(3,925,580)	24
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	152,659,794	128,827,629	
صافي أرباح الفوائد، الرسوم والعمولات	551,526,142	622,692,308	
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملة الأجنبية	37,900,743	13,577,799	
خسارة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي	-	(2,053,048,921)	
إيرادات تشغيلية أخرى	15,038,386	9,711,493	25
إجمالي الدخل (الخسارة) التشغيلية	604,465,271	(1,407,067,321)	
نفقات الموظفين	(471,991,650)	(441,579,126)	26
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	(72,354,954)	(83,451,144)	7
إطفاءات موجودات غير ملموسة	(3,790,138)	(3,375,238)	8
استرداد (أعباء) مخصص تحدي التسهيلات الائتمانية	210,385,535	(77,524,793)	27
استرداد (أعباء) مخصصات متنوعة	367,274	(12,670,621)	15
مصاريف تشغيلية أخرى	(417,564,791)	(432,019,709)	28
إجمالي المصاريف التشغيلية	(754,948,724)	(1,050,620,631)	
خسارة السنة قبل الضريبة	(150,483,453)	(2,457,687,952)	
ضريبة الدخل	(136,404,023)	(34,679,544)	9
خسارة السنة بعد الضريبة	(286,887,476)	(2,492,367,496)	29
حصة السهم من خسارة السنة الأساسية والمخفضة	(9.56)	(83.08)	29

السيد محمد اياد عمر الطناني
المدير المالي

السيد جواد فتحي الحلواني
المدير العام

السيد شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة





بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
(2,492,367,496)	(286,887,476)	خسائر السنة
(2,492,367,496)	(286,887,476)	الدخل الشامل للسنة

السيد محمد اياد عمر الطناني
المدير المالي

السيد جواد فتحي الحلبوني
المدير العام

السيد شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة



بنك الأردن - سورية
 شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
 بيان التغييرات في حقوق الملكية

المجموع	أرباح مدورة غير محققة	خسائر متراكمة محققة	خسائر السنة	احتياطي عام مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمحفوع	بالليرة السورية
7,177,895,688	9,782,716,405	(5,767,081,488)	-	32,337,109	64,961,831	64,961,831	3,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2018
(286,887,476)	-	-	(286,887,476)	-	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	-	(286,887,476)	286,887,476	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
6,891,008,212	9,782,716,405	(6,053,968,964)	-	32,337,109	64,961,831	64,961,831	3,000,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2018
9,670,263,184	11,835,765,326	(5,327,762,913)	-	32,337,109	64,961,831	64,961,831	3,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2017
(2,492,367,496)	-	-	(2,492,367,496)	-	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(2,053,048,921)	(439,318,575)	2,492,367,496	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
7,177,895,688	9,782,716,405	(5,767,081,488)	-	32,337,109	64,961,831	64,961,831	3,000,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2017

السيد شاكر توفيق فاخوري
 رئيس مجلس الإدارة

السيد جواد فتحي الحلبوني
 المدير العام

السيد محمد اياد عمر الطناني
 المدير المالي





بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			بالليرة السورية
2017	2018	ايضاح	
			التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
(2,457,687,952)	(150,483,453)		خسارة السنة قبل الضريبة
			تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية
83,451,143	72,354,954	7	استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة
3,375,238	3,790,138	8	إطفاءات موجودات غير ملموسة
12,670,621	(367,274)	15	مصرف مخصصات متنوعة
77,224,793	(210,406,260)	27,6	صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية - المباشرة
300,000	20,725	27,15	صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية-غير المباشرة
(14,999)	(1,224,993)		أرباح استبدال موجودات ثابتة مادية
508,210	476,506		خسائر إلتلاف موجودات ثابتة مادية
(2,280,172,946)	(285,839,657)		الخسارة قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(257,913,854)	(281,562,954)		الزيادة في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
776,170,312	1,421,626,527		(النقص) / الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
5,024,499	(200,897,675)		النقص في موجودات أخرى
(1,500,000,000)	-		(النقص) في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
5,263,946,948	4,710,506,212		الزيادة في ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
925,966,129	55,759,741		الزيادة في تأمينات نقدية
109,459,513	(21,832,183)		الزيادة في مطلوبات أخرى
3,042,480,601	5,397,760,011		صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية
			التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
(88,576,148)	(69,001,060)		شراء موجودات ثابتة مادية
(11,448,296)	(8,364,838)		شراء موجودات غير ملموسة
(100,024,444)	(77,365,898)		صافي الأموال (المستخدمة في) النشاطات الاستثمارية
264,946,288	37,900,743		تأثير تغيرات أسعار الصرف
3,207,402,445	5,358,294,856		صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد بدون تأثير تغيرات أسعار الصرف
7,786,284,060	10,993,686,505	30	النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
10,993,686,505	16,351,981,361	30	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
			التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد:
1,531,870,992	1,379,517,536		فوائد مقبوضة
(962,544,914)	(1,055,608,151)		فوائد مدفوعة

السيد محمد اياد عمر الطناني
المدير المالي

السيد جواد فتحي الحلواني
المدير العام

السيد شاكور توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة





1- معلومات عامة

- بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع.، تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق- شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك فرعين مغلقين ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي، مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على 3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009 على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية وتم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

كما وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.

- يمتلك بنك الأردن- عمان أسهم بنسبة 49% من رأسمال المصرف، ويتم توحيد البيانات المالية لبنك الأردن سورية مع البيانات المالية لبنك الأردن في الأردن.

- أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل بشكل مؤقت في فرعين للمصرف هما: الحمدانية بطلب-حرسا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

- وافق رئيس مجلس إدارة البنك بتاريخ 24 كانون الثاني 2019 على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

2 - السياسات المحاسبية العامة

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للسياسات المحاسبية المذكورة أدناه وهذه السياسات متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019.

لقد جرى تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في البيانات المالية بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الأوراق المالية المتوفرة للبيع
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية الأساسية هي مدرجة أدناه:

(أ) العملات الأجنبية :

إن العمليات المجراة بعملات غير عملة اعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي حيث بلغت 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي و498.24 لليورو كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي و520.13 لليورو كما في 31 كانون الأول 2017). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد

القيمة العادلة، إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها. تقيّد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّل لمخاطر محددة بعملة أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية ومن ثم تقيّد في بيان الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية :

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المرؤوسة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقياً في الشروط التعاقدية للاداء.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم اضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. إما تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في بيان الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. إذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. إذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب ان يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن بيان الدخل.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف. يتم تأجيل العلوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن بيان الدخل.

(ج) تصنيف الموجودات المالية :

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعا لتصنيفها إما ك : مستبقة لتاريخ الاستحقاق، قروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقة لتاريخ الاستحقاق :

الاستثمارات المستبقة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وان المصرف لديه النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع.

يتم قياس الاستثمارات المستبقة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات :

الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت.

يتم قياس الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع :

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. ان سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي

الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع أعيد تصنيفها كمستبقة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم اطفائها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية :

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات واعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
- ان التحديد يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- ان الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعذّل بصورة هامة التدفقات النقدية المطلوبة في العقد خلافاً لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية :

التصنيف كدين أو حقوق ملكية :

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية. أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الإصدار المباشرة. إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في بيان الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف. يتم تصنيف الاجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. ان خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف ه وبمثابة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية :

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الولي إذا :

- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم ادارتها وتقييم ادائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو أكثر، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(ه) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية :

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف أما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة وأما ان يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(و) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية :

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل والالتزام معين استناداً إلى خصائص الأصل أو الالتزام والتي يقوم المتشاركين في السوق بأخذها في الاعتبار عند عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق بتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط، إذا لم يكن سوق الأداة نشطاً يقوم المصرف باعتماد تقنيات لقياس القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار الاستعمال الأقصى لمعلومات منظورة في السوق حيث ينطبق.

حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول والالتزامات متطابقة في أسواق نشطة؛
- المستوى الثاني: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى الأول الذي يتم رصده للأصل والالتزام؛ سواءً بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛
- المستوى الثالث: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير منظورة).

(ز) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى اتخاذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في بيان الدخل. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود إن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في بيان الدخل عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في بيان الدخل. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان الدخل.

(ح) أدوات مالية مشتقة :

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة وبعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك حال حصولها في بيان الدخل إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوطية، وفي هذه الحالة فإن توقيت القيد في بيان الدخل يعتمد على طبيعة علاقة التحوط. مشتقات مدمجة :

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيضة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب تلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغييراتها في بيان الدخل.

محاسبة التحوط :

يحدد المصرف أدوات تحوطية معينة، التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر

عمليات أجنبية، إما كتحويلات القيمة العادلة، أو كتحويلات التدفقات النقدية، أو كتحويلات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تفيد التحويلات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحويلات تدفقات نقدية. عند بداية علاقة التحوّل، يوثّق المصرف العلاقة بين الأداة التحوّلية والبند المتحوّل له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات تحوّل متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التحوّل وبشكل مستمر، يوثّق المصرف فيما إذا كانت الأداة التحوّلية المستعملة في علاقة تحوّلية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوّل له.

تحوّل القيمة العادلة:

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحويلات قيمة عادلة تفيد حالاً في بيان الدخل، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوّل له العائد إلى المخاطر المتحوّل لها. إن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوّل والتغير في البند المتحوّل له العائد إلى المخاطر المتحوّل لها تفيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند المتحوّل له.

تتوقف محاسبة التحوّل هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّلية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّلية أو يتم بيعها أو إنهائها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّلية. إن تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوّل له الناتج عن المخاطر المتحوّل لها يتم إطفاءه في بيان الدخل ابتداءً من ذلك التاريخ.

تحوّل التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتحويلات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر، إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تفيد حالاً في بيان الدخل.

إن المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتركمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقيد فيها البند المتحوّل له في بيان الدخل، وذلك في ذات بند بيان الدخل الذي قيد فيه البند المتحوّل له. إنما، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة المتحوّل لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتركمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية. تتوقف محاسبة التحوّل عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّلية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّلية أو يتم بيعها أو إنهائها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّلية. إن أي أرباح أو خسائر مقيدة في الدخل الشامل الآخر ومتركمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائياً في بيان الدخل. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الأرباح أو الخسائر المتركمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في بيان الدخل.

(ط) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تفيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على أساس الاستحقاق النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو وعائداتها.

(ي) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مدين معيّن عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقاضاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني).

تفيد مطلوبات الكفالات المالية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(ك) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتركمة وخسارة تدني القيمة، إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات, باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية, باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

	%
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	15-9
أجهزة الحاسب	15
وسائل نقل	15
تحسينات على المأجور	15
ديكور	15

في نهاية كل عام, يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.
إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

(ل) موجودات غير ملموسة :

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة, باستثناء الشهرة, باستعمال طريقة القسط الثابت ونسبة 20% للفروغ و15% لبرامج الكمبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة) :

في نهاية كل فترة تقرير, يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر, يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (ان وجدت).
القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية, يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية, يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً, يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدل لقيمتها الاستردادية, لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيها ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المؤخدة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب, أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

(ن) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(س) المؤونات:

يتم قيد المؤنات اذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤنات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

(ع) تحقق الإيرادات والأعباء :

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الآخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة غير منتجة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد. تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

(ف) ضريبة الدخل :

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات وتم تعديله بموجب مرسوم رئيس الجمهورية رقم 46 بتاريخ 2017/12/20 ليصبح 10%.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون 24 لعام 2003.

(ص) النقد وما يوازي النقد :

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ق) حصة السهم من الأرباح :

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

(ر) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إجمالي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمتها العادلة، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(ش) عقود الإيجار:

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

البنك كمستأجر:

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للبنك بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

(ت) تقارير القطاعات:

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد، شركات وخزينة.

(ث) مقايضة العملات

يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات، تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة والتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل الموحد.

3 -المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح 3، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير :

إن الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة أدناه. مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسهيلات ائتمانية للزبائن :

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الاعلى للائتمان

المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على انتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين. ان مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعيا يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة :

عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول، يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF) Model) كما هو مذكور في الإيضاح 3 (g).

يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها، حيث أمكن. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية، نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية. يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور، بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

4- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

كما في 31 كانون الاول		
2017	2018	بالليرة السورية
4,245,492,171	4,253,212,214	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
2,834,775,707	5,992,039,531	حسابات جارية وتحت الطلب
786,792,952	1,068,355,906	احتياطي نقدي إلزامي*
7,867,060,830	11,313,607,651	

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإيداع السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

5- أرصدة لدى مصارف
يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
الأول	31 كانون	الأول	31 كانون	الأول	31 كانون	
2017	2018	2017	2018	2017	2018	بالليرة السورية
3,734,347,241	1,901,843,794	1,556,670,760	937,904,329	2,177,676,481	963,939,465	حسابات جارية وتحت الطلب
5,553,955,868	6,321,236,289	3,343,553,200	5,206,842,800	2,210,402,668	1,114,393,489	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
9,288,303,109	8,223,080,083	4,900,223,960	6,144,747,129	4,388,079,149	2,078,332,954	

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تحمل فوائد 1,901,843,794 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 3,734,347,241 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017).

6- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول 2017	31 كانون الأول 2018	بالليرة السورية
		حسابات جارية مدينة منها:
13,185,174	4,792,191	حسابات دائنة صدفقة مدينة
156,583,723	199,975,117	الشركات الكبرى
154,100,044	163,789,909	الشركات المتوسطة
323,868,941	368,557,217	المجموع
		قروض وسلف منها: *
173,718,486	143,773,348	للأفراد
309,139,703	248,922,374	القروض العقارية
12,479,712,629	10,924,372,569	الشركات الكبرى
1,180,460,844	1,448,466,384	الشركات المتوسطة
14,143,031,662	12,765,534,675	المجموع
		سندات محسومة منها: **
147,457,345	74,103,539	الشركات الكبرى
104,656,547	125,388,723	الشركات المتوسطة
252,113,892	199,492,262	المجموع
14,719,014,495	13,333,584,154	المجموع
		ينزل:
(785,450,786)	(798,143,815)	فوائد معلقة
(4,389,731,474)	(4,164,284,963)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
9,543,832,235	8,371,155,376	المجموع

لا يوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهم.

* سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً وبالباقي 127,921 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (480,183 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 4,380,056,518 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (4,998,636,749 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017) أي ما نسبته 32.85% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة 2018 (33,96% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017)

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 3,581,912,703 ليرة سورية للسنة

المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (4,213,185,963 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017) أي ما نسبته 28.57% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة 2018 (30.24% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير مباشرة غير العاملة مبلغ 4,127,800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 4,127,800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 750,000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 750,000 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2017) تم قيده ضمن بند مخصصات متنوعة.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:

بالليرة السورية	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
الرصيد في أول الفترة / السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني*	1,065,377,518	1,103,683,952
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني	3,324,353,956	3,419,452,854
إضافات خلال الفترة / السنة		
مقابل ديون منتجة	44,157,102	17,843,071
مقابل ديون غير منتجة	213,922,239	405,812,029
فروقات أسعار صرف	(15,040,251)	(210,630,125)
استردادات خلال السنة**		
مقابل ديون منتجة	(9,254,387)	(56,149,505)
مقابل ديون غير منتجة	(459,231,214)	(290,280,802)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 31 كانون الأول	1,100,280,233	1,065,377,518
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 31 كانون الأول	3,064,004,730	3,324,353,956
المجموع	4,164,284,963	4,389,731,474

*بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها مبلغ 468,485,601 ليرة سورية في العام 2018. بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م/ن/ب/4) تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب/4) ورقم (650/م/ن/ب/4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و14 نيسان 2010 على التوالي، والقرار رقم 1079/م/ن/ب/4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تمديد العمل بالقرار 902/م/ن/ب/4 والتعميم رقم (1145/م/ن/ب/1) تاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (2271/م/ن/ب/1) تاريخ 30 حزيران 2015:

1- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة والفائضة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م/ن/ب/4) والمتعلقة بالديون المباشرة فقط بمبلغ 1,827,473 ليرة سورية و5,514,475 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018 و31 كانون الأول 2017 على التوالي.

2- تم خلال 2018 اعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وعلى الرغم من كفاية المخصصات ارتأت ادارة المصرف الاحتفاظ بكامل المؤونات العامة وعدم استعادة اي مبالغ من المؤونات العامة الاضافية المشكلة بعام 2016 بمبلغ 1022010631 ليرة سورية بناء على احكام القرار (902/م/ن/ب/4)

وتعديلاته بالقرار (1079 / م ن / ب 4) تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:

بالليرة السورية	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
الرصيد في أول السنة	785,450,786	793,641,601
إضافات خلال السنة	120,496,173	193,581,758
استردادات خلال السنة	(107,803,144)	(201,772,573)
الرصيد في نهاية السنة	798,143,815	785,450,786

7- موجودات ثابتة ملموسة

2018							
المجموع	ديكور	تحتسيات على المأجور	وسائل نقل	أجهزة الحاسب	معدات وأجهزة وثائق	مباني	أراضي
1,835,692,308	186,444,401	138,547,732	16,699,237	112,023,806	358,239,638	926,462,874	97,274,620
89,951,339	902,020	5,954,881	6,250,000	21,083,002	55,761,436	-	-
(23,486,815)	(15,299,514)	-	-	(1,876,830)	(6,310,471)	-	-
1,902,156,832	172,046,907	144,502,613	22,949,237	131,229,978	407,690,603	926,462,874	97,274,620
(765,390,152)	(186,172,147)	(106,930,007)	(14,589,478)	(84,727,390)	(228,354,993)	(144,616,137)	-
(72,354,954)	(1,084,847)	(8,706,601)	(900,875)	(7,528,867)	(35,604,507)	(18,529,257)	-
23,010,302	15,249,790	-	-	1,876,812	5,883,700	-	-
(814,734,804)	(172,007,204)	(115,636,608)	(15,490,353)	(90,379,445)	(258,075,800)	(163,145,394)	-
29,552,121	-	2,299,879	-	896,175	24,961,715	1,394,352	-
75,515	-	-	-	-	-	75,515	-
(19,800,794)	-	(2,299,879)	-	-	(17,500,915)	-	-
9,826,842	-	-	-	896,175	7,460,800	1,469,867	-
136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621	-
136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621	-
1,233,412,491	39,703	28,866,005	7,458,884	41,746,708	157,075,603	900,950,968	97,274,620

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدما للموردين كجزء من قيمة أصول لم يتم المصرف باستلامها بعد.

بلغت الموجودات المستهلكة بالكامل والتي لتزال بالخدمة مبلغ 487302457 ل.س لعام 2018 مقابل 469271518 ل.س لعام 2017 بلغت نتيجة للضروف الاستثنائية التي يشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل مؤقتا في كل من فرعي حرسا والمدنية وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على إيقافها مؤقتا حين روال الظروف الاستثنائية لتعود الى الخدمة، وقد تم توفيرها من كافة المحتويات الهامة سواء على شكل نقد او موجودات، حيث تم نقل كافة الموجودات الى فروع امنة.

2017								
باليرة السورية								
وثائق	أراضي	مباني	معدات وأجهزة	أجهزة الحاسب	وسائل نقل	تحتلات على المأجور	ديكور	المجموع
التكلفة التاريخية								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	97,274,620	926,462,874	304,531,022	101,286,456	14,539,237	138,547,732	186,279,206	1,768,921,147
إضافات	-	-	54,598,950	11,003,450	2,160,000	-	226,395	67,988,795
استيعادات	-	-	(890,334)	(266,100)	-	-	(61,200)	(1,217,634)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	97,274,620	926,462,874	358,239,638	112,023,806	16,699,237	138,547,732	186,444,401	1,835,692,308
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	(126,086,819)	(196,603,075)	(76,974,876)	(14,245,487)	(83,043,374)	(185,694,801)	(682,648,432)
إضافات, أعباء السنة	-	(18,529,318)	(32,160,057)	(8,018,608)	(343,991)	(23,886,633)	(512,537)	(83,451,144)
استيعادات	-	-	408,139	266,094	-	-	35,191	709,424
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	-	(144,616,137)	(228,354,993)	(84,727,390)	(14,589,478)	(106,930,007)	(186,172,147)	(765,390,152)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	1,394,352	4,168,715	3,386,700	-	-	-	8,949,767
إضافات	-	-	20,793,000	-	-	2,299,879	-	23,092,879
تحويل الى موجودات	-	-	-	(2,490,525)	-	-	-	(2,490,525)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	-	1,394,352	24,961,715	896,175	-	2,299,879	-	29,552,121
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
القيمة الدفترية الصافية	97,274,620	919,404,710	154,846,360	28,192,590	2,109,759	33,917,604	272,254	1,236,017,897

8- موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2018			
المجموع	الفروغ	برامج حاسوب	بالليرة السورية
			التكلفة التاريخية
28,072,326	2,688,163	25,384,163	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018
12,266,986	-	12,266,986	إضافات
4,935,211	-	4,935,211	دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة
45,274,523	2,688,163	42,586,360	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018
			الإطفاء المتراكم
(19,161,285)	(1,963,160)	(17,198,125)	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018
(3,790,138)	(300,000)	(3,490,138)	إطفاءات السنة
(22,951,423)	(2,263,160)	(20,688,263)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018
			القيمة الدفترية
22,323,100	425,003	21,898,097	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018

كما في 31 كانون الأول 2017			
المجموع	الفروغ	برامج حاسوب	بالليرة السورية
			التكلفة التاريخية
25,461,389	2,688,163	22,773,226	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
2,610,937	-	2,610,937	إضافات
8,837,359	-	8,837,359	دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة
36,909,685	2,688,163	34,221,522	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017
			الإطفاء المتراكم
(15,786,047)	(1,663,160)	(14,122,887)	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
(3,375,238)	(300,000)	(3,075,238)	إطفاءات السنة
(19,161,285)	(1,963,160)	(17,198,125)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017
			القيمة الدفترية
17,748,400	725,003	17,023,397	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 11,598,562 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل مبلغ 9,071,093 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017).

9- موجودات ضريبية مؤجلة

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
(2,457,687,952)	(150,483,453)	خسارة السنة قبل الضريبة
		يضاف :
12,670,621	(367,274)	مخصصات متنوعة
(38,306,434)	34,902,715	صافي مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (ديون منتجة)
-	-	مؤونات عامة
2,053,048,921	-	خسائر غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
300,000	300,000	مصرف إطفاء الفروغ
18,529,318	18,529,257	استهلاك المباني
(411,445,526)	(97,118,755)	الخسائر الضريبية
% 25	% 25	
-	-	ضريبة السنة
34,679,544	-	ضريبة سنوات سابقة*
34,679,544	-	مصرف ضريبي

سيتم تخفيض قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة المشككة عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامها, وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
488,882,753	488,882,753	الرصيد في أول السنة
-	(136,404,023)	إطفاءات
488,882,753	352,478,730	الرصيد في نهاية السنة

* تم في عام 2017 تسديد مبلغ 34,679,544 ليرة سورية كتسوية مع الدوائر الضريبية عن سنوات سابقة , ويتم حاليا دراسة البيانات الضريبية لعام 2015 دون فرض أي تكليف ضريبي اضافي .

* تم في عام 2018 اعدام الموجودات الضريبية المكونة عن عام 2013 لعدم استخدامها خلال 5 سنوات والبالغة 488882753 ليرة سورية, وتم في عام 2018 تكوين موجودات ضريبية للعام 2014 بموجب ما تم الاعتراف به لدى الدوائر الضريبية نهاية عام 2018 والبالغ 352478730 ليرة سورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة منذ تكوينها كانت كما يلي:

بالليرة السورية	إيراد ضريبي مؤجل	الإطفاءات	الرصيد المتراكم
2009	34,620,597	-	34,620,597
2010	-	(4,420,569)	30,200,028
2011	47,539,254	-	77,739,282
2012	240,350,736	-	318,090,018
2013	616,378,714	-	934,468,732
2014	-	-	934,468,732
2015	-	(30,200,028)	904,268,704
2016	-	(415,385,951)	488,882,753
2017	-	-	488,882,753
2018	352,478,730	(488,882,753)	352,478,730

10- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
43,661,140	62,262,896	فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض
28,004,474	28,915,703	مصاريف التامين المدفوعة مقدماً
15,963,640	18,656,414	مصاريف مدفوعة مقدماً
12,955,809	10,597,825	مخزون (طوايع وقرطاسية)
681,067	16,280	سلف مؤقتة للموظفين
1,200,000	1,200,000	كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل
25,319,917	74,458,180	إيجارات مدفوعة مقدماً
6,536,445	138,753,362	حسابات مدينة أخرى*
86,192,250	86,551,756	مصاريف رسوم قضايا**
220,514,742	421,412,416	المجموع

* يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23,220,000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300,000 دولار أمريكي بما يعادل 23,220,000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012. تم استملاك عقار لأحد العملاء المتعثرين بمبلغ 500,000 ليرة سورية في عام 2018 كما تم استملاك عقار لأحد العملاء المتعثرين بمبلغ 500,000 ليرة سورية في عام 2017 ووفقاً للفقرة 4/أ من المادة 100 من القانون رقم (23) لعام 2002 يتوجب على المصرف أن يتخلى عن هذه الأصول في غضون سنتين من تاريخ تملكها.

** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية، تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (16).

11- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة 19/1 للمفكرة 1/28 لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:

كما في 31 كانون الأول		
2018	2017	
153,000,000	153,000,000	ليرة سورية
1,347,675,311	1,347,675,311	دولار أمريكي
1,500,675,311	1,500,675,311	المجموع

12- ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		بالليرة السورية
2018	2017	2018	2017	2018	2017	
1,697,557,532	936,148,967	7,440	8,492,393	1,697,550,092	927,656,574	حسابات جارية وتحت الطلب
3,677,326,950	1,180,201,500	2,577,326,950	731,785,500	1,100,000,000	448,416,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)
5,374,884,482	2,116,350,467	2,577,334,390	740,277,893	2,797,550,092	1,376,072,574	المجموع

13- ودائع الزبائن والمؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
4,650,948,160	8,198,138,229	حسابات جارية
10,065,281,729	9,773,677,629	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *
945,220,427	2,476,584,821	ودائع التوفير
15,661,450,316	20,448,400,679	المجموع

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 4,559,899,657 ليرة سورية أي ما نسبته 22.3% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 4,546,921,984 ليرة سورية أي ما نسبته 29.03% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).
بلغت ودائع القطاع العام السوري 2,683,209,583 ليرة سورية أي ما نسبته 13.12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 1,760,931,800 ليرة سورية أي ما نسبته 11.24% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).
* تتضمن الودائع لأجل، ودائع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

14- تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
		تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:
4,697	4,697	قروض
4,697	4,697	المجموع
		تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:
1,168,789,949	1,211,067,189	كفالات
1,168,789,949	1,211,067,189	المجموع
		تأمينات أخرى:
41,429,592	35,587,192	تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان
147,973	147,973	تأمينات لقاء تعهدات التصدير
37,018,216	56,343,117	تأمينات مختلفة
1,247,390,427	1,303,150,168	المجموع

15- مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 كانت كما يلي:

بالليرة السورية					
رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	
42,629,179	(743,410)	-	-	42,629,179	مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*
-	-	-	-	743,410	مخصصات لقاء مخاطر محتملة**
4,283,250	-	-	-	4,283,250	مخصصات أخرى***
86,551,756	-	-	359,506	86,192,250	مصاريف رسوم قضايا
349,161	(743,410)	-	16,630	332,531	مؤونة تقلب أسعار القطع
133,813,346	-	-	376,136	134,180,620	المجموع
20,725	-	-	20,725	-	مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)
750,000	-	-	-	750,000	مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)
770,725	(743,410)	-	20,725	750,000	المجموع
134,584,071	-	-	396,861	134,930,620	المجموع الكلي

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 كانت كما يلي:

بالليرة السورية					
رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	
42,629,179	-	-	-	42,629,179	مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*
743,410	(3,824,500)	-	-	4,567,910	مخصصات لقاء مخاطر محتملة (إيضاح 8)
4,283,250	-	(3,368,228)	-	7,651,478	مخصصات أخرى**
86,192,250	-	-	16,765,212	69,427,038	مصاريف رسوم قضايا
332,531	(270,091)	-	-	602,622	مؤونة تقلب أسعار القطع
134,180,620	(4,094,591)	(3,368,228)	16,765,212	124,878,227	المجموع
-	-	-	-	-	مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)
750,000	-	-	300,000	450,000	مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)
750,000	-	-	300,000	450,000	المجموع
134,930,620	(4,094,591)	(3,368,228)	17,065,212	125,328,227	المجموع الكلي

* خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115,900 يورو ما يعادل 31,534,072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 29 أيلول 2019 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.

- خلال العام 2016، تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11,095,107 نتيجةً لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42,629,179 ليرة سورية فقط لا غير.

** تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة ضمن الفروع المغلقة بمبلغ 743,410 ليرة سورية خلال عام 2017. وفي عام 2018 تم نقل جميع الموجودات الى مناطق آمنة وبالتالي انتقلت الحاجة الى وجود المخصص.

*** يمثل هذا المبلغ أعباء من المحتمل دفعها لوزارة المالية تم خلال عام 2017 تسديد جزء منه ومتبقي جزء آخر.

- تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 86,551,756 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2018 (إيضاح 11).

- تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م/ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

- تلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة كما يلي:

للسنة المنتهية في		
2017	2018	بالليرة السورية
450,000	750,000	الرصيد في أول السنة
300,000	20,725	المكون خلال السنة
-	-	استردادات خلال السنة
750,000	770,725	الرصيد في نهاية السنة

16- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
213,984,951	157,629,744	فوائد محققة غير مستحقة
63,823,717	43,049,322	مصرفات مستحقة غير مدفوعة
109,381,337	257,244,825	شيكات مصدقة
3,105,000	5,924,500	مقاصة صراف آلي
12,803,580	19,514,300	رسوم وضرائب حكومية مستحقة
29,679,536	32,794,159	ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين
15,448,884	2,491,080	ذمم موقوفة (موردين)
2,323,527	2,521,315	اشتراكات تأمينات اجتماعية
653,822	-	أمانات مستحقة للموظفين
1,422,286	4,949,717	طوابع
8,659,718	18,532,599	غرفة التقاص
23,065,066	-	التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *
82,132,320	-	تسوية حسابات اتفاقيات مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي
566,483,744	544,651,561	المجموع

* قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهر آب عام 2017، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر شباط من العام 2018 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة، لم يتم البنك بتجديد أو توقيع إتفاقية تسهيل مقايضة جديدة خلال عام 2018 بعد إنتهاء عقد المقايضة المذكور أعلاه في شهر شباط من عام 2018.

17- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 5,000,000,000 ليرة سورية والمكتتب به والمدفوع 3,000,000,000 ليرة سورية مقسم إلى 30,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجنبى بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

يملك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:

تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على 3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم 63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م،و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	عدد الأسهم المكتتب بها	
ل.س.	دولار أمريكي	سهم	الإصدار الأول
765,000,000	-	7,650,000	رأس المال المدفوع بالليرة السورية
735,000,000	14,773,870	7,350,000	رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)
1,500,000,000	14,773,870	15,000,000	المجموع

القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	عدد الأسهم المكتتب بها	
ل.س.	دولار أمريكي	سهم	الإصدار الثاني
765,000,000	-	7,650,000	رأس المال المدفوع بالليرة السورية
474,907,071	10,438,569	7,350,000	رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)
75,322,500	1,650,000	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
126,770,050	2,777,000	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
28,771,825	630,270	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
29,228,554	640,275	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
1,500,000,000	16,136,114	15,000,000	المجموع

القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	عدد الأسهم المكتتب بها	
ل.س.	دولار أمريكي	سهم	الإجمالي
1,530,000,000	-	15,300,000	رأس المال المدفوع بالليرة السورية
1,209,907,071	25,212,439	14,700,000	رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)
75,322,500	1,650,000	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
126,770,050	2,777,000	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
28,771,825	630,270	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
29,228,554	640,275	-	الجزء المحول من مركز القطع البنيوي
3,000,000,000	30,909,984	30,000,000	المجموع

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.

قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4,427,000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26,482,984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106,442,530 ليرة سورية منها 61,862,640 ليرة سورية تخص عام 2012 و 44,579,890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المحدرة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11,144,973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1,270,545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار

الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25,212,439 دولار أمريكي ونتاج عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجموعه 42,832,074 ليرة سورية منها 2,492,270 ليرة سورية تخص عام 2013 و40,339,804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنزيل الضريبة بقيمة 10,084,951 ليرة سورية.

18- الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال. حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

لم يتم احتساب الاحتياطي القانوني والخاص عن عام 2018 بسبب تحقيق خسائر.

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
(2,457,687,952)	(150,483,453)	الخسارة قبل الضريبة
		ينزل
2,053,048,921	-	خسائر تقييم مركز القطع البنيوي
(404,639,031)	(150,483,453)	
-	-	الاحتياطي القانوني / الخاص (10%)

19- احتياطي عام مخاطر تمويل

بناءً على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحقيقه للربح في نهاية العام يحتسب وفقاً لما يلي:

- 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
- 0,5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
- 0,5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة، واستنادا إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 31 كانون الأول 2009 والبالغة 4,187,298,480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/ م ن / ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 والتعميم رقم (1/1145/م) بتاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (1/2271/م) بتاريخ 30 حزيران 2015 تم الاستمرار بتعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية عام 2018 وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 كانون الأول 2017 و2018 على التوالي مبلغ 32,337,109 ليرة سورية على أن يتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م ن/ب 4 والقرارات المعدلة له. يشمل احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:

بالليرة السورية	
50,212,658	رصيد احتياطي 2009
55,800,980	رصيد احتياطي 2010
19,783,944	رصيد احتياطي 2011
125,797,582	إجمالي احتياطي مخاطر التمويل
12,553,165	حصة عام 2011 من احتياطي 2009
19,783,944	احتياطي 2011
32,337,109	رصيد الإحتياطي المكون كما في 31 كانون الأول 2017 و2018 على التوالي.

20- الأرباح المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة، نتجت فروقات مركز القطع البنوي المتراكمة في عامي 2017 و2018 كما يلي:

بالليرة السورية	قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2018	بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنوي
مركز القطع البنوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	6,441,407,320	-	5,706,407,320
مركز القطع البنوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	7,035,345,774	-	6,300,345,774
بيع قطع بنوي 2012	(4,427,000)	-	(1,930,172,000)	202,092,551	(1,728,079,449)
بيع قطع بنوي 2013	(1,270,545)	-	(553,957,620)	58,000,380	(495,957,240)
المجموع	25,212,439	1,470,000,000	10,992,623,474	260,092,931	9,782,716,405

بالليرة السورية	قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2017	بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنوي
مركز القطع البنوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	6,441,407,320	-	5,706,407,320
مركز القطع البنوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	7,035,345,774	-	6,300,345,774
بيع قطع بنوي 2012	(4,427,000)	-	(1,930,172,000)	202,092,551	(1,728,079,449)
بيع قطع بنوي 2013	(1,270,545)	-	(553,957,620)	58,000,380	(495,957,240)
المجموع	25,212,439	1,470,000,000	10,992,623,474	260,092,931	9,782,716,405

وعليه فان الخسائر المتراكمة المحققة بلغت 5767081488 ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية كما في 31 كانون الاول 2017 وقد بلغت في كانون الاول 2018 مبلغ 6053968964 ليرة سورية لم يقم المصرف بعمليات بيع في مركز القطع المقابل لراس المال المكتتب به خلال الفترة من 2014 الى عام 2018

21- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
		الفوائد الدائنة ناتجة عن:
25,045,565	5,347,363	تسهيلات ائتمانية:
1,410,055,242	1,270,079,384	حسابات جارية مدينة
34,946,422	30,216,313	قروض وسلف
43,820,955	92,476,232	سندات محسومة
1,513,868,184	1,398,119,292	أرصدة وودائع لدى المصارف

22- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
		الفوائد المدينة ناتجة عن:
		ودائع الزبائن:
1,288,026	3,320,421	حسابات جارية
624,055,599	880,123,507	ودائع لأجل
34,064,806	65,723,059	ودائع توفير
4,784,526	6,573,310	ودائع مجمدة
311,676	321,300	تأمينات نقدية
282,721,567	37,104,732	ودائع المصارف
72,777,305	6,086,615	خسائر ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي الإيضاحين (16,10)
1,020,003,505	999,252,944	المجموع

23- رسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
23,541,069	47,700,353	عمولات تسهيلات مباشرة
52,583,937	58,840,518	عمولات تسهيلات غير مباشرة
56,628,203	53,542,862	عمولات ورسوم على الخدمات المصرفية
132,753,209	160,083,733	المجموع

24 -رسوم والعمولات المحدنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		باليرة السورية
2017	2018	
2,853,241	5,188,205	عمولات لمصرف سورية المركزي
141,212	104,271	عمولات مدفوعة لمصارف خارجية
931,127	2,131,463	عمولات مدفوعة أخرى
3,925,580	7,423,939	المجموع

25- إيرادات تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		باليرة السورية
2017	2018	
1,378,857	1,015,756	إيرادات طوابع بريدية والسويقت ورسوم الاتصالات
2,167,743	2,847,700	إيرادات البطاقات الالكترونية والصراف الآلي
5,260,617	4,655,439	إيرادات - مصاريف قانونية*
904,276	6,519,491	إيرادات أخرى**
9,711,493	15,038,386	المجموع

* يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.
** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.

26- نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		باليرة السورية
2017	2018	
386,926,605	411,777,072	رواتب وأجور
19,827,964	21,541,968	حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية
10,022,694	10,590,584	مصاريف التأمين الطبي للموظفين
5,796,089	2,012,622	تدريب
291,740	501,830	مصاريف طبية
9,914,167	15,850,408	بدل مهمات
397,746	134,825	حوافز موظفين
8,402,121	9,582,341	مصاريف سفر
441,579,126	471,991,650	المجموع

27- استرداد (أعباء) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

يتكون هذا البند مما يلي :

باليرة السورية		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول
		2017
		2018
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 6)	34,902,715	(38,306,434)
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 6)	(245,308,975)	115,531,227
مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 15)	20,725	-
مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 15)	-	300,000

28- مصاريف تشغيلية أخرى

باليرة السورية		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول
		2017
		2018
دعاية وإعلان	6,475,045	5,677,730
مصاريف إيجار	46,532,893	32,677,171
قرطاسية ومصاريف مكتبية	19,349,593	17,460,777
أتعاب مهنية وإدارية عامة	27,441,328	39,842,790
مصاريف هاتف وبرق وبريد	18,698,696	13,791,274
مصاريف تأمين	37,767,886	30,146,545
مصاريف اشتراكات	59,278,669	58,996,688
مصاريف ماء وكهرباء	32,186,856	28,426,526
مصاريف محروقات	19,458,940	45,868,226
رسوم قانونية	28,140,333	26,015,201
مصاريف صيانة	63,900,490	92,510,498
مصاريف بوفيه وتنظيف	22,606,900	20,279,128
مصاريف أخرى	35,727,162	20,327,155
المجموع	417,564,791	432,019,709

29- ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتكون هذا البند مما يلي:

باليرة السورية		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول
		2017
		2018
خسارة السنة	(286,887,476)	(2,492,367,496)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30,000,000	30,000,000
حصة السهم الأساسية والمخفضة من الخسارة	(9.56)	(83.08)

30- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		باليرة السورية
2017	2018	
7,080,267,878	10,245,251,745	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*
9,288,303,109	8,223,080,083	أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
(5,374,884,482)	(2,116,350,467)	ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
10,993,686,505	16,351,981,361	المجموع

* لا يستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

31- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي

كما في 31 كانون الأول 2018				
كما في 31 كانون 2017	أعضاء مجلس الإدارة			باليرة السورية
	المجموع	وكبار الموظفين	المصرف الأم	
				بنود داخل الميزانية
				الأرصدة المدينة
				أرصدة لدى مصارف:
1,553,411,801	936,873,739	-	936,873,739	حسابات جارية وتحت الطلب
3,343,553,200	5,206,842,800	-	5,206,842,800	ودائع لأجل
597,209	9,117,830	-	9,117,830	فوائد برسم القبض
4,897,562,210	6,152,834,369	-	6,152,834,369	مجموع الارصدة المدينة
				الأرصدة الدائنة
2,577,334,390	731,792,940	-	731,792,940	ودائع مصارف
636,295	489,484	-	489,484	فوائد برسم الدفع
				ودائع الزبائن:
14,056,585	83,462,119	83,462,119	-	حسابات جارية وتحت الطلب
2,592,027,270	815,744,543	83,462,119	732,282,424	مجموع الارصدة الدائنة

ب-بنود بيان الدخل

كما في 31 كانون الأول 2018				
كما في 31 كانون 2017	أعضاء مجلس الإدارة			باليرة السورية
	المجموع	وكبار الموظفين	المصرف الأم	
19,468,428	72,452,980	-	72,452,980	إيرادات فوائد وعمولات
(15,622,336)	(10,856,091)	-	(10,856,091)	أعباء فوائد وعمولات
-		-	-	بدل مصاريف سفر وتنقلات
3,846,092	61,596,889	-	61,596,889	المجموع

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	باليرة السورية
78,177,354	66,446,333	رواتب ومكافآت

يبين الجدول أدناه، أعلى وأدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018				
العملة	%	العملة	%	العملة	%	العملة	%	
ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ودائع الأطراف ذات العلاقة
يورو	0,3	درهم إماراتي	1,60	درهم إماراتي	1	درهم إماراتي	1.60	ودائع المصرف الأم لدينا
دولار أمريكي	0,3	دينار أردني*	2,75	دولار أمريكي	0.3	دولار أمريكي	2.6	ودائعنا لدى المصرف الأم

* تم إعادة الوديعة بالدينار الأردني لدى المصرف الأم بتاريخ 31 كانون الأول 2017.

32- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2018			
القيمة النتيجة المعترف بها (ل.س.)	القيمة العادلة (ل.س.)	القيمة الدفترية	القيمة النتيجة المعترف بها (ل.س.)	القيمة العادلة (ل.س.)	القيمة الدفترية	
						الموجودات المالية
-	7,867,060,830	7,867,060,830	-	11,313,607,651	11,313,607,651	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
-	9,288,303,109	9,288,303,109	-	8,223,080,083	8,223,080,083	أرصدة لدى المصارف
(109,026,794)	9,434,805,441	9,543,832,235	(109,026,794)	8,262,128,582	8,371,155,376	تسهيلات أئتمانية مباشرة
-	1,500,675,311	1,500,675,311	-	1,500,675,311	1,500,675,311	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
-	43,661,140	43,661,140	-	62,262,896	62,262,896	موجودات أخرى
						المطلوبات المالية
-	5,374,884,482	5,374,884,482	-	2,116,350,467	2,116,350,467	ودائع مصارف
16,031,602	15,645,418,714	15,661,450,316	16,031,602	20,432,369,077	20,448,400,679	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
-	1,247,390,427	1,247,390,427	-	1,303,150,168	1,303,150,168	تأمينات نفقة
-	82,132,320	82,132,320	-	-	-	مطلوبات أخرى

النسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ 11% للودائع باليرة السورية و13.82% للتسهيلات الائتمانية باليرة السورية و13.82% للتسهيلات الائتمانية باليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 11% للودائع باليرة السورية و13.82% للتسهيلات الائتمانية باليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2017) أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

33- إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن - سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة البنك ورحبته.

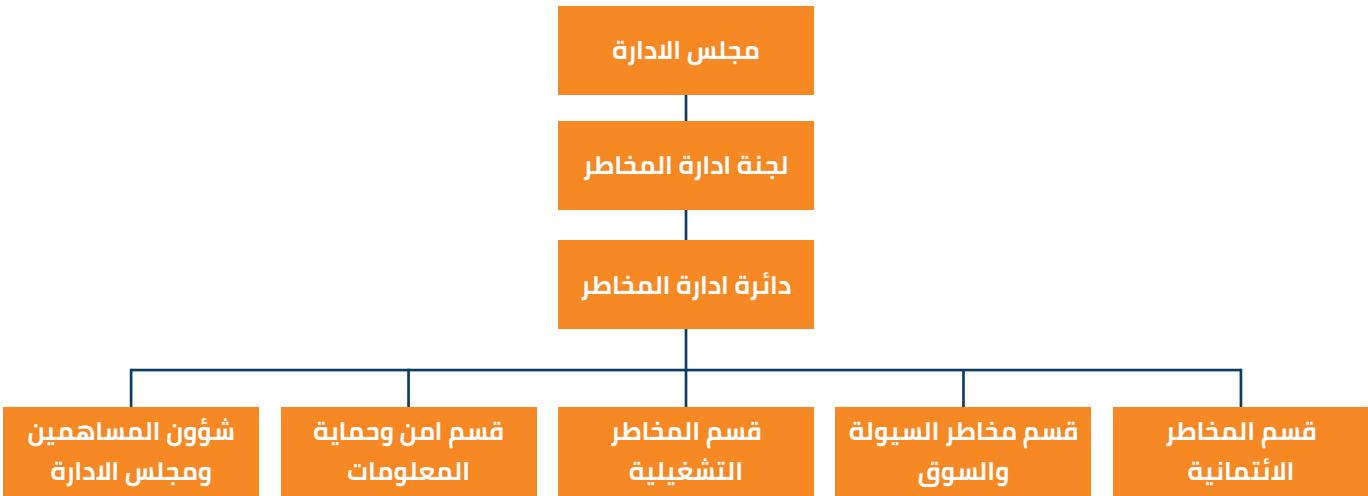
إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والمراقبة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء البنك وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للمصالحات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

1 - الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر



مجلس الإدارة:

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر:

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء (عضو غير تنفيذي وعضوين مستقلين) وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل البنك.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر) مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

- تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو وعدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو والاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.
- وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:
1. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
 2. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
 3. تحديد التركيزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية. ..الخ. وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.
 4. اعتماد تصنيف التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع القوانين السارية في الجمهورية العربية السورية.
 5. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
 - يعتمد بنك الأردن- سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.
 6. تحديد أساليب تخفيف المخاطر :

- يتبع بنك الأردن- سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
 - التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداذه.
 - استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
 - دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
 - التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.

- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
- 7. دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التحقيق القانوني والتنفيذ.
- 8. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
- 9. لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
- 10. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

11. التقارير الرقابية :

- تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:
- المراقبة اليومية:
- التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة... وغيرها.
- مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركيزات، وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.
- ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2010 وتم تعزيزها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية :

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع البنك يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر للـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التحقيق الداخلي بتطبيق التحقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التحقيق الداخلي وتزويد لجنة التحقيق بها أولاً بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر السيولة:

- وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى :
- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)
 - مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk)
- يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية :

مخاطر أسعار الصرف :

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.

- مخاطر أسعار الفائدة : بحسب القرار (107ن/ب4) تاريخ 13 شباط 2005.
- يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.
- مخاطر التوظيفات في الخارج :
- مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.
- مراقبة الكفالات الخارجية.
- ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية :
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
 - إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :
 - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan
 - تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
 - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
 - مراقبة سقوف وجودة المحفظة الاستثمارية.
 - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
 - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
 - الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
 - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
 - رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسية منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتى المصرف أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة البنك والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة البنك على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضييق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.
9. توعية و تثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

- أ- مخاطر الائتمان
- ب- مخاطر السوق
- ج- مخاطر السيولة
- د- المخاطر التشغيلية
- هـ- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.

ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء. تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركيزات الائتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركيزات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة إلى وضع سقف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/ م ن / 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متدنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

يقوم المصرف بإجراء عدد من اختبارات الجهد المتنوعة على محفظته الائتمانية وذلك للتأكد من قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن أي أحداث خارجية عن إرادة المصرف ومواجهة أي أوضاع ضاغطة مستقبلية حيث تندرج سيناريوهات الاختبارات من السيناريوهات ذات التأثير المنخفض إلى السيناريوهات ذات التأثير الشديد ويتم استخدام اختبارات الجهد ذات العامل الواحد كما يتم استخدام السيناريوهات ذات العوامل المتعددة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي من

الممكن أن تتعرض لها محفظة المصرف الائتمانية حيث ترسل نتائج الاختبارات مع التوصيات اللازمة في حال الحاجة لاتخاذ أي إجراء للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي بدورها تقوم بعرض اختبارات الجهد على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال الحاجة إليها , لم يتم خلال العام 2018 أخذ أي إجراء إضافي حيث يقوم المصرف بمعالجة الدين وأخذ مخصصات حسب قرارات السلطات الرقابية منذ بداية تعثر العميل وتوقفه عن السداد. احتفظ المصرف بمؤونات عامة في عام 2016 بمبلغ 1,022,010,631 ليرة سورية دون استرداد أي مبلغ منها في عام 2017 و 2018.

تؤثر اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة على نسب السيولة القانونية وعلى فجوات الاستحقاق وذلك حسب القرار رقم 588 حيث يتم اعتماد نسب سحب محددة من إجمالي ودائع العملاء ولفترات محددة وذلك لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على نسب سيولة مقبولة خلال الأوضاع الضاغطة، وتم على اساس اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة وضع خطة تمويل للحالات الطارئة يمكن تفعيلها للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على نسب السيولة المقبولة في جميع الأوضاع , يتم إرسال اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتولى اللجنة مهمة عرضها على مجلس إدارة المصرف.

لم يتم إجراء اختبارات الجهد على مخاطر السوق الخاصة بالسندات والسلع والأسهم وذلك بسبب عدم استثمار المصرف في هذه الأدوات المالية أما بالنسبة لمخاطر تغيير أسعار الصرف اتبع المصرف خلال العام 2018 سياسة تحفظية تجاه التداول بالعملة جنيته المخاطر الناتجة عن هذه التغيرات ولم يتم إجراء أي اختبارات على هذه المخاطر , بالنسبة لمخاطر التغيير بأسعار الفائدة اعتمد المصرف سيناريوهات الزيادة والنقصان بأسعار الفائدة بنسبة أسعار الفائدة وأثر ذلك الفجوة التراكمية لموجودات ومطالبات المصرف.

يستخدم المصرف طريقة المؤشر الأساسي في احتساب المخاطر التشغيلية لديه حيث تم اعتماد سيناريوهات زيادة المخاطر التشغيلية لديه بنسبة 50% و 100% على كفاية رأس المال حيث بقت النسب ضمن الحدود المقبولة.

3. اساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.

- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.
يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان واسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الإفصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2017	2018	باليرة السورية
3,621,568,659	7,060,395,437	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	8,223,080,083	أرصدة لدى المصارف
		التسهيلات الائتمانية:
42,698,489	28,670,196	الأفراد
180,861,148	127,197,948	القروض العقارية
		الشركات
8,307,151,873	6,956,328,185	الشركات الكبرى
1,013,120,725	1,258,959,047	الشركات المتوسطة
43,661,140	62,262,896	الموجودات الأخرى
1,500,675,311	1,500,675,311	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
23,998,040,454	25,217,569,103	المجموع
		بنود خارج الميزانية:
1,186,237,153	1,490,572,632	كفالات صادرة
797,626,309	764,057,701	كفالات مصرفية
551,580,317	1,732,916,841	سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة
2,535,443,779	3,987,547,174	المجموع
26,533,484,233	29,205,116,277	المجموع الكلي

(2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:
بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب 4) وتعديلاته بالقرارات (650/م ن/ب 4)، (902/م ن/ب 4)، (1079/م ن/ب 4)، (1145/م 1) و(2271/م 1) يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين.
تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

كما في 31 كانون الاول 2018					باليرة السورية
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	تسهيلات مباشرة
4,706,321,972	960,169,392	3,646,554,569	80,978,439	18,619,572	عادية (مقبولة المخاطر)
4,473,140,091	950,249,787	3,424,513,546	80,699,269	17,677,489	منها غير مستحقة
233,181,881	9,919,605	222,041,023	279,170	942,083	مستحقة
223,086,316	103,210	222,041,023	-	942,083	لغاية 30 يوم
9,948,516	9,816,395	-	132,121	-	من 31 يوم لغاية 60 يوم
147,049	-	-	147,049	-	من 61 يوم لغاية 90 يوم
4,247,205,662	54,947,184	4,176,327,233	15,898,351	32,894	تتطلب اهتمام خاص*
4,046,139,656	27,607,889	4,002,633,416	15,898,351	-	غير مستحقة
					مستحقة
-	-	-	-	-	لغاية 60 يوم
2	-	-	-	2	من 61 يوم لغاية 90 يوم
201,066,004	27,339,295	173,693,817	-	32,892	من 91 يوم لغاية 180 يوم
4,380,056,520	722,528,440	3,375,569,421	152,045,585	129,913,074	غير عاملة:
10,911,540	10,911,540	-	-	-	دون المستوى
10,531	-	-	-	10,531	مشكوك فيها
4,369,134,449	711,616,900	3,375,569,421	152,045,585	129,902,543	رديئة
13,333,584,154	1,737,645,016	11,198,451,223	248,922,375	148,565,540	المجموع
					ينزل:
(798,143,815)	(238,097,956)	(456,235,353)	(79,408,563)	(24,401,943)	فوائد معلقة
(4,164,284,963)	(240,588,013)	(3,785,887,685)	(42,315,864)	(95,493,401)	مخصص تدني تسهيلات مباشرة
8,371,155,376	1,258,959,047	6,956,328,185	127,197,948	28,670,196	الصافي

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

كما في 31 كانون الاول 2018					باليرة السورية
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	تسهيلات غير مباشرة
1,432,274,234	118,715,069	1,313,559,165	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)
					تتطلب اهتمام خاص
59,861,270	59,861,270	-	-	-	منها مستحقة
-	-	-	-	-	غير مستحقة
					غير عاملة:
-	-	-	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	-	مشكوك فيها
4,127,800	3,000,000	1,127,800	-	-	رديئة
1,496,263,304	181,576,339	1,314,686,965	-	-	المجموع
-	-	-	-	-	ينزل:
-	-	-	-	-	فوائد معلقة
(770,725)	(770,725)	-	-	-	مخصص تحدي تسهيلات غير مباشرة
1,495,492,579	180,805,614	1,314,686,965	-	-	الصافي

كما في 31 كانون الأول 2017					بأية السوية	تسهيلات مباشرة
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	الفروض العقارية	الأفراد		
7,309,466,553	619,876,794	6,578,445,762	86,912,396	24,231,599	عادية (مقبولة المخاطر)	
7,069,410,740	606,849,588	6,352,038,645	86,378,615	24,143,890	منها غير مستحقة	
					مستحقة	
210,338,714	8,396,251	201,942,463	-	-	لغاية 30 يوم	
27,797,542	4,630,955	22,716,954	383,985	65,648	من 31 يوم لغاية 60 يوم	
1,919,557	-	1,747,700	149,796	22,061	من 61 يوم لغاية 90 يوم	
2,410,911,194	59,483,811	2,321,355,075	26,512,814	3,559,494	تتطلب اهتمام خاص*	
42,609,022	20,205,682	-	22,403,340	-	غير مستحقة	
					مستحقة:	
1,675,480,465	29,305,022	1,646,175,443	-	-	لغاية 60 يوم	
30	-	-	-	30	من 61 يوم لغاية 90 يوم	
692,821,678	9,973,108	675,179,632	4,109,474	3,559,464	من 91 يوم لغاية 180 يوم	
					غير عامل:	
4,322,920	4,322,920	-	-	-	دون المستوى	
8,828,743	8,826,440	-	-	2,303	مشكوك فيها	
4,985,485,086	746,707,469	3,883,952,860	195,714,493	159,110,264	رديئة	
14,719,014,495	1,439,217,435	12,783,753,697	309,139,703	186,903,660	المجموع	
					بازل:	
(785,450,786)	(234,803,612)	(425,942,184)	(95,465,890)	(29,239,100)	فوائد معاملة	
(4,389,731,474)	(191,293,098)	(4,050,659,640)	(32,812,665)	(114,966,071)	مخصص تدني تسهيلات مباشرة	
9,543,832,235	1,013,120,725	8,307,151,873	180,861,148	42,698,489	الصافي	

كما في 31 كانون الأول 2017						باليرة السورية
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	المفوض الصغارية	الفراد		تسهيلات غير مباشرة
1,187,800,025	147,002,525	1,040,797,500	-	-		عادية (مقبولة المخاطر)
						تتطلب اهتمام خاص
-	-	-	-	-		غير مستحقة
						غير عاملة:
-	-	-	-	-		دون المستوى
-	-	-	-	-		مشكوك فيها
4,127,800	3,000,000	1,127,800	-	-		رجية
1,191,927,825	150,002,525	1,041,925,300	-	-		المجموع
						ينزل:
-	-	-	-	-		فوائد معاملة
(750,000)	-	(750,000)	-	-		مخصص لندي تسهيلات غير مباشرة
1,191,177,825	150,002,525	1,041,175,300	-	-		الصافي

3- توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:
فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة او سند الرهن (أيهما اقل) مقابل التسهيلات:

كما في 31 كانون الأول 2018					باليرة السورية	تسهيلات مباشرة
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	المفوض العقارية	الافراد	عادية (مقبولة المخاطر)	تتطلب اهتمام خاص
3,762,300,893	929,775,922	2,705,135,947	117,734,988	9,654,036		غير عاملة:
671,656,439	52,888,113	602,869,975	15,898,351	-		دون المستوى
10,911,539	10,911,539	-	-	-		مشكوك فيها
-	-	-	-	-		ردية
1,511,780,195	578,342,708	821,789,475	79,555,023	32,092,989		المجموع
5,956,649,066	1,571,918,282	4,129,795,397	213,188,362	41,747,025		مها:
						تأمينات نقدية
-	-	-	-	-		عقارية
5,927,207,050	1,559,446,902	4,125,805,397	213,188,362	28,766,389		سيارات وآليات
29,442,016	12,471,380	3,990,000	-	12,980,636		المجموع
5,956,649,066	1,571,918,282	4,129,795,397	213,188,362	41,747,025		

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

بأيرة السورية					
كما في 31 كانون الأول 2017					
نسيئات مباشرة	الفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
عادية (مقبولة المخاطر)	7,285,826	124,358,897	608,512,351	597,472,185	1,337,629,259
تتطلب اهتمام خاص	-	26,512,813	576,206,932	59,483,811	662,203,556
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	8,826,440	8,826,440
ردية	26,177,174	122,596,548	905,589,482	652,786,951	1,707,150,155
المجموع	33,463,000	273,468,258	2,090,308,765	1,318,569,387	3,715,809,410
مها:					
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-
عقارية	33,463,000	273,468,258	2,090,308,765	1,304,549,395	3,701,789,418
سيارات وآليات	-	-	-	14,019,992	14,019,992
المجموع	33,463,000	273,468,258	2,090,308,765	1,318,569,387	3,715,809,410

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

كما في 31 كانون الأول 2018						بأيرة السورية
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	المفوض العقارية	الأفراد		تسهيلات غير مباشرة
1,211,225,211	92,810,457	1,118,414,754	-	-		عادية (مقبولة المخاطر)
37,377,366	37,377,366	-	-	-		تتطلب اهتمام خاص
						غير عاملة:
-	-	-	-	-		دون المستوى
-	-	-	-	-		مشكوك فيها
1,849,300	750,000	1,099,300	-	-		رديئة
1,250,451,877	130,937,823	1,119,514,054	-	-		المجموع
						منها:
1,154,105,779	79,924,400	1,074,181,379	-	-		تأهيلات نقدية
96,346,098	51,013,423	45,332,675	-	-		عقارية
-	-	-	-	-		سيارات وآليات
1,250,451,877	130,937,823	1,119,514,054	-	-		المجموع

كما في 31 كانون الأول 2017						باليرة السورية
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	المفوض العقارية	الفراد		تسهيلات غير مباشرة
1,180,591,219	139,793,719	1,040,797,500	-	-		عادية (مقبولة المخاطر)
-	-	-	-	-		تتطلب اهتمام خاص
						غير عاملة:
-	-	-	-	-		دون المستوى
-	-	-	-	-		مشكوك فيها
4,127,800	3,000,000	1,127,800	-	-		رجئية
1,184,719,019	142,793,719	1,041,925,300	-	-		المجموع
						مها:
1,154,744,604	113,218,679	1,041,525,925	-	-		تأمينات نقدية
29,974,415	29,575,040	399,375	-	-		عقارية
-	-	-	-	-		سيارات وآليات
1,184,719,019	142,793,719	1,041,925,300	-	-		المجموع

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفّت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص وبلغ مبلغها خلال العام 2018 مبلغ 62,585,978 ليرة سورية (مقابل 31,081,000 ليرة سورية خلال العام 2017).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تحديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، بلغت الديون المعاد هيكلتها 1,419,048,444 ليرة سورية خلال العام 2018 (مقابل 64,893,000 ليرة سورية خلال العام 2017).

نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان
يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية داخلية للتصنيف الائتماني ويوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

بالليرة السورية				
المجموع	انخفضت قيمته	عادي	جيد	
				كما في 31 كانون الأول 2018
7,060,395,437	-	-	7,060,395,437	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8,223,080,083	-	8,223,080,083	-	أرصدة لدى المصارف
1,500,675,311	-	-	1,500,675,311	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
16,784,150,831	-	8,223,080,083	8,561,070,748	المجموع
				كما في 31 كانون الأول 2017
3,621,568,659	-	-	3,621,568,659	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	-	9,288,267,090	36,019	أرصدة لدى المصارف
1,500,675,311	-	-	1,500,675,311	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
14,410,547,079	-	9,288,267,090	5,122,279,989	المجموع

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر وحسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

التصنيف حسب			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		ما يعادل S & P	
2017	2018		باليرة السورية
			جيد
5,122,243,970	8,561,070,747	AAA	*الدرجة الاولى
-	-	AA To+ AA-	الدرجة الثانية
36,019	-	A- To A+	الدرجة الثالثة
5,122,279,989	8,561,070,747		المجموع
			عادي
4,388,488,008	2,078,645,884	BBB- To BBB+	**الدرجة الرابعة
4,896,965,001	6,143,716,539	BB- To BB+	الدرجة الخامسة
422,158	-	+B- To B	الدرجة السادسة
2,391,923	717,661	بدون تصنيف	
9,288,267,090	8,223,080,084		المجموع
14,410,547,079	16,784,150,831		المجموع الكلي

*تم اعتبار تصنيف مصرف سورية المركزي من الدرجة الأولى.
*تم اعتبار تصنيف المصارف المحلية من الدرجة الرابعة.

٤) التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في 31 كانون الأول 2018						باليرة السورية
المجموع	أفراد- خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
7,060,395,437	-	-	-	-	7,060,395,437	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8,223,080,083	-	-	-	-	8,223,080,083	أرصدة لدى مصارف
8,371,155,376	1,799,519,108	418,093,171	5,144,056,431	1,009,486,666	-	حافلي التسهيلات الائتمانية المباشرة
62,262,896	9,838,537	1,547,480	30,797,991	9,707,362	10,371,526	موجودات أخرى
1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
25,217,569,103	1,809,357,645	419,640,651	5,174,854,422	1,019,194,028	16,794,522,357	المجموع

كما في 31 كانون الأول 2017						باليرة السورية
المجموع	أفراد- خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3,621,568,659	-	-	-	-	3,621,568,659	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	-	-	-	-	9,288,303,109	أرصدة لدى مصارف
9,543,832,235	3,167,087,222	527,857,109	3,816,858,779	2,032,029,125	-	حافلي التسهيلات الائتمانية المباشرة
43,661,140	41,564	139,382	27,382,870	14,894,411	1,202,913	موجودات أخرى
1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
23,998,040,454	3,167,128,786	527,996,491	3,844,241,649	2,046,923,536	14,411,749,992	المجموع

(5) التركيز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول حسب التوزيع الجغرافي:

باليرة السورية	داخل سورية	آسيا (الشرق الأوسط)	أوروبا	الإجمالي
أرصدة لدى مصارف مركزية	7,060,395,437	-	-	7,060,395,437
أرصدة لدى مصارف	2,078,332,954	6,144,399,697	347,432	8,223,080,083
صافي التسهيلات الائتمانية:	8,371,155,376	-	-	8,371,155,376
الأفراد	28,670,196	-	-	28,670,196
القروض العقارية	127,197,948	-	-	127,197,948
الشركات الكبرى	6,956,328,185	-	-	6,956,328,185
الشركات المتوسطة	1,258,959,047	-	-	1,258,959,046
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	1,500,675,311
الموجودات الأخرى	53,145,066	9,117,830	-	62,262,896
الإجمالي للسنة الحالية	19,063,704,143	6,153,517,527	347,432	25,217,569,103
الإجمالي للسنة السابقة	19,097,219,285	4,900,376,291	444,878	23,998,040,454

ب- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات. تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر. ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (2%)

أثر الزيادة في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2018			
العملة	الفجوة المتراكمة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
ليرة سورية	(5,376,118,896)	(107,522,378)	(80,641,783)
دولار أمريكي	7,618,509,778	152,370,196	114,277,647
يورو	414,425,429	8,288,509	6,216,381
جنيه استرليني	586,458	11,729	8,797
عملات أخرى	(427,346,866)	(8,546,937)	(6,410,203)

أثر النقصان في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2018			
العملة	الفجوة المتراكمة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
ليرة سورية	(5,376,118,896)	107,522,378	80,641,783
دولار أمريكي	7,618,509,778	(152,370,196)	(114,277,647)
يورو	414,425,429	(8,288,509)	(6,216,381)
جنيه استرليني	586,458	(11,729)	(8,797)
عملات أخرى	(427,346,866)	8,546,937	6,410,203

أثر الزيادة في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2017			
العملة	الفجوة المتراكمة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
ليرة سورية	(3,884,762,264)	(77,695,245)	(58,271,434)
دولار أمريكي	7,565,279,632	151,305,593	113,479,194
يورو	(978,923,295)	(19,578,466)	(14,683,849)
جنيه استرليني	609,571	12,191	9,144
عملات أخرى	(646,266,377)	(12,925,328)	(9,693,996)

أثر النقصان في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2017			
العملة	الفجوة المتراكمة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
ليرة سورية	(3,884,762,264)	77,695,245	58,271,434
دولار أمريكي	7,565,279,632	(151,305,593)	(113,479,194)
يورو	(978,923,295)	19,578,466	14,683,849
جنيه استرليني	609,571	(12,191)	(9,144)
عملات أخرى	(646,266,377)	12,925,328	9,693,996

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 1409 / م ن / ب 4 للعام 2016 بما لا يتجاوز 1% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2018			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنوي	10,992,623,474	1,099,262,347	1,099,262,347
دولار أمريكي	26,553,782	2,655,378	1,991,534
يورو	2,801,354	280,135	210,102
جنيه إسترليني	586,458	58,646	43,984
عملات أخرى	7,719,182	771,918	578,939

31 كانون الأول 2017			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنوي	10,992,623,474	1,099,262,347	1,099,262,347
دولار أمريكي	(13,524,589)	(1,352,459)	(1,014,344)
يورو	(11,573,251)	(1,157,325)	(867,994)
جنيه إسترليني	609,571	60,957	45,718
عملات أخرى	6,277,314	627,731	470,799

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2018			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنوي	10,992,623,474	(1,099,262,347)	(1,099,262,347)
دولار أمريكي	26,553,782	(2,655,378)	(1,991,534)
يورو	2,801,354	(280,135)	(210,102)
جنيه إسترليني	586,458	(58,646)	(43,984)
عملات أخرى	7,719,182	(771,918)	(578,939)

31 كانون الأول 2017			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنوي	10,992,623,474	(1,099,262,347)	(1,099,262,347)
دولار أمريكي	(13,524,589)	1,352,459	1,014,344
يورو	(11,573,251)	1,157,325	867,994
جنيه إسترليني	609,571	(60,957)	(45,718)
عملات أخرى	6,277,314	(627,731)	(470,799)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

31 كانون الأول 2018	الموجودات	أقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى 9 شهور	من سنة الى سنتين	من سنتين إلى ثلاثة سنين
نقد واردة لدى بنوك مركزية	5,992,039,531		-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,190,080,083		4,033,000,000	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	1,436,341,394		2,560,770,309	873,786,087	554,356,547	937,788,294	1,239,383,583
موجودات ثابتة - صافي	-		-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-		-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-		-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-		-	-	-	-	-
موجودات حريبية مؤجلة	-		-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	11,618,461,008		6,593,770,309	873,786,087	554,356,547	937,788,294	1,239,383,583
المطلوبات							
ودائع مصارف	2,116,350,467		-	-	-	-	-
ودائع الزبائن	17,545,498,029		1,635,575,601	762,525,565	100,640,338	404,161,146	-
تأمينات نقدية	237,585,631		1,065,078,255	-	-	486,282	-
مخصصات متنوعة	-		-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-		-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	19,899,434,127		2,700,653,856	762,525,565	100,640,338	404,647,428	-
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(8,280,973,119)		3,893,116,453	111,260,522	453,716,209	533,140,866	1,239,383,583

31 كانون الأول 2018 (تابع)	3- 4 سنوات	4- 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مرطّبة	-	-	-	5,321,568,120	11,313,607,651
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	8,223,080,083
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	266,384,764	89,510,727	27,181,957	(584,950,677)	8,371,155,376
موجودات ثابتة - صافي	-	-	-	1,233,412,491	1,233,412,491
موجودات غير ملموسة	-	-	-	22,323,100	22,323,100
موجودات أخرى	-	-	-	421,412,416	421,412,416
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	352,478,730	352,478,730
مجموع الموجودات	266,384,764	89,510,727	27,181,957	8,266,919,491	31,438,145,158
المطلوبات					
ودائع مصارف	-	-	-	-	2,116,350,467
ودائع الزبائن	-	-	-	-	20,448,400,679
تأمينات نقدية	-	-	-	-	1,303,150,168
مخصصات متنوعة	-	-	-	134,584,071	134,584,071
مطلوبات أخرى	-	-	-	544,651,561	544,651,561
مجموع المطلوبات	-	-	-	679,235,632	24,547,136,946
فجوة إعادة تسعير الفائدة	266,384,764	89,510,727	27,181,957	7,587,683,859	6,891,008,212

من سنتين إلى ثلثة سنين	من سنة إلى سنتين	من 9 شهور إلى سنة	من 6 شهور إلى 9 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر	31 كانون الأول 2017
							الموجودات
-	-	-	-	-	-	2,834,775,707	نقد واردة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	9,288,303,109	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
737,121,344	760,112,802	343,190,092	385,983,397	1,311,181,160	2,410,387,717	1,758,094,144	تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي
-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة - صافي
-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
							وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي
-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
737,121,344	760,112,802	343,190,092	385,983,397	1,311,181,160	2,410,387,717	13,881,172,960	مجموع الموجودات
							المطلوبات
-	-	-	-	-	500,000,000	4,874,884,482	ودائع مصارف
-	184,766,036	861,989,381	1,425,362,353	1,344,148,762	2,498,001,492	9,347,182,292	ودائع الزبائن
-	-	507,647	-	-	5,232,000	1,112,972,858	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
-	184,766,036	862,497,028	1,425,362,353	1,344,148,762	3,003,233,492	15,335,039,632	مجموع المطلوبات
737,121,344	575,346,766	(519,306,936)	(1,039,378,956)	(32,967,602)	(592,845,775)	(1,453,866,672)	فجوة إعادة تسعير الفائدة

المجموع	بلغ غير حساسة	أكثر من 5 سنوات	4- 5 سنوات	3- 4 سنوات	31 كانون الأول 2017 (تابع)
					الموجودات
7,867,060,830	5,032,285,123	-	-	-	نقد وازمدة لدى بنوك مركزية
9,288,303,109	-	-	-	-	ازمدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9,543,832,235	608,905,274	36,176,173	113,018,623	1,079,661,508	تسهيلات ائتمانية مباشرة - حافلي
1,236,017,897	1,236,017,897	-	-	-	موجودات ثابتة - حافلي
17,748,400	17,748,400	-	-	-	موجودات غير ملموسة
220,514,742	220,514,742	-	-	-	موجودات أخرى
					وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي
488,882,753	488,882,753	-	-	-	موجودات خزينة مؤجلة
30,163,035,277	9,105,029,500	36,176,173	113,018,623	1,079,661,508	مجموع الموجودات
					المطلوبات
5,374,884,482	-	-	-	-	ودائع مصارف
15,661,450,316	-	-	-	-	ودائع الزبائن
1,247,390,427	128,677,922	-	-	-	تأمينات نقدية
134,930,620	134,930,620	-	-	-	مخزونات متنوعة
566,483,744	566,483,744	-	-	-	مطلوبات أخرى
22,985,139,589	830,092,286	-	-	-	مجموع المطلوبات
7,177,895,688	8,274,937,214	36,176,173	113,018,623	1,079,661,508	فجوة إعادة تسعير الفائدة

باليرة السورية					باليرة السورية
31 كانون الأول 2018					موجودات
إجمالي	أخرى	جائبة استيرليني	يورو	دولار أمريكي	نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي أرصدة لدى المصارف صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة موجودات أخرى وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي مجموع الموجودات المطلوبات
4,821,083,314	1,670,635	-	250,336,239	4,569,076,440	
7,472,799,596	22,992,933	606,087	696,976,870	6,752,223,706	
1,980,164,106	715,049,856	-	718,807,161	546,307,089	
22,921,616	694,290	-	324,399	21,902,927	
1,347,675,311	-	-	-	1,347,675,311	
15,644,643,943	740,407,714	606,087	1,666,444,669	13,237,185,473	
1,478,606,520	731,785,539	-	474,513,532	272,307,449	ودائع المصارف
1,955,482,382	413,505	19,629	127,582,633	1,827,466,615	ودائع الزبائن والعملاء
1,177,087,267	-	-	1,061,000,087	116,087,180	تأمينات نقدية
3,183,525	489,489	-	547,063	2,146,973	مطلوبات أخرى
4,614,359,694	732,688,533	19,629	1,663,643,315	2,218,008,217	مجموع المطلوبات
11,030,284,249	7,719,181	586,458	2,801,354	11,019,177,256	صافي التركيز داخل الميزانية

بالليرة السورية					31 كانون الأول 2017
موجودات					جنية استراتيجي
نقد وارصداء لدى مصرف سورية المركزي					دولار امركي
أرصدة لدى المصارف					يورو
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة					جنية استراتيجي
موجودات أخرى					دولار امركي
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي					يورو
مجموع الموجودات					جنية استراتيجي
المطلوبات					دولار امركي
ودائع المصارف					يورو
ودائع الزبائن والعملاء					جنية استراتيجي
تأمينات نقدية					دولار امركي
مطلوبات أخرى					يورو
مجموع المطلوبات					جنية استراتيجي
صافي المركز داخل الميزانية					دولار امركي

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نزوح فوري لبعض مصادر التمويل، وللد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتوزيع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحاسبة حسب القرار 588/م/ن/ب4:

2017	2018	
%	%	
75	82	المتوسط خلال العام
79	89	أعلى نسبة خلال العام
69	69	أدنى نسبة خلال العام
78	80	كما في نهاية العام

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك، وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع، تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.

يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

31 كانون الأول 2018									
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين سنة أشهر	بين سنة أشهر	بين ثلثة أشهر	بين شهر و ثلثة أشهر	بين ثمانية أيام	عند الطلب أقل من ثمانية أيام	الموجودات
11,313,607,651	1,068,355,906	-	-	-	-	-	-	10,245,251,745	نقد واردة لدى مصرف سورية المركزي
8,223,080,083	-	-	-	-	-	4,033,000,000	912,242,800	3,277,837,283	ارصدة لدى المصارف
8,371,155,376	-	2,593,820,219	938,170,104	554,642,601	873,190,166	2,560,214,812	729,779,595	121,337,879	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,233,412,491	1,233,412,491	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة ملموسة
22,323,100	22,323,100	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
352,478,730	-	352,478,730	-	-	-	-	-	-	موجودات خزينة مؤجلة
421,412,416	359,149,520	6,600,905	4,772,316	2,564,211	4,336,820	20,878,850	5,845,926	17,263,868	موجودات أخرى
1,500,675,311	1,500,675,311	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
31,438,145,158	4,183,916,328	2,952,899,854	942,942,420	557,206,812	877,526,986	6,614,093,662	1,647,868,321	13,661,690,775	مجموع الموجودات
									المطلوبات
2,116,350,467	-	-	-	-	-	-	923,216,000	1,193,134,467	ودائع مصارف
20,448,400,679	-	1,067,472,305	1,471,633,451	1,701,848,795	2,363,734,023	3,236,784,058	7,216,124,556	3,390,803,491	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
1,303,150,168	-	-	486,282	-	-	1,065,078,255	237,585,631	-	تأمينات نقدية
134,584,071	-	-	-	-	-	-	-	134,584,071	مخزونات متنوعة
544,651,561	129,776,992	-	2,727,009	1,041,374	50,285,343	57,289,288	36,742,704	266,788,851	مطلوبات أخرى
24,547,136,946	129,776,992	1,067,472,305	1,474,846,742	1,702,890,169	2,414,019,366	4,359,151,600	8,413,668,891	4,985,310,880	مجموع المطلوبات
6,891,008,212	4,054,139,336	1,885,427,549	(531,904,322)	(1,145,683,357)	(1,536,492,380)	2,254,942,061	(6,765,800,570)	8,676,379,895	فجوة الاستحقاقات

31 كانون الأول 2017									
المجموع	بحون استحقاق	أكثر من سنة	بين تسعة أشهر وستة	بين ستة أشهر وتسعة أشهر	بين ثلاثة أشهر وستة أشهر	بين شهر و ثلاثة أشهر	بين ثمانية أيام وشهر	عند الطلب أقل من ثمانية أيام	الموجودات
									نقد وازمعة لدى مصرف سورية المركزي
7,867,060,830	786,792,952	-	-	-	-	-	-	7,080,267,878	
9,288,303,109	-	-	-	-	-	-	5,553,955,868	3,734,347,241	ارصدة لدى المصارف
9,543,832,235	-	2,726,090,451	343,159,339	385,978,080	1,307,899,495	2,408,620,770	1,308,805,935	1,063,278,165	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,236,017,897	1,236,017,897	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة ملموسة
17,748,400	17,748,400	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
220,514,742	176,853,601	-	4,117,856	550,715	495,422	4,929,857	11,452,949	22,114,342	موجودات ضريبية مؤجلة
1,500,675,311	1,500,675,311	-	-	-	-	-	-	-	موجودات اخرى
488,882,753	-	488,882,753	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
30,163,035,277	3,718,088,161	3,214,973,204	347,277,195	386,528,795	1,308,394,917	2,413,550,627	6,874,214,752	11,900,007,626	مجموع الموجودات
									المطلوبات
5,374,884,482	-	-	-	-	-	500,000,000	2,577,326,950	2,297,557,532	ودائع مصارف
15,661,450,316	-	184,766,035	861,989,381	1,425,362,353	1,344,148,762	2,498,001,492	3,175,479,465	6,171,702,828	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
1,247,390,427	-	-	507,647	282,000	-	5,232,000	149,613,407	1,091,755,373	تأمينات نقدية
134,930,620	-	-	-	-	-	-	-	134,930,620	مخصصات متنوعة
566,483,744	270,366,473	1,982,546	16,163,754	48,228,198	55,686,359	144,187,466	23,481,175	6,387,773	مطلوبات اخرى
22,985,139,589	270,366,473	186,748,581	878,660,782	1,473,872,551	1,399,835,121	3,147,420,958	5,925,900,997	9,702,334,126	مجموع المطلوبات
7,177,895,688	3,447,721,688	3,028,224,623	(531,383,587)	(1,087,343,756)	(91,440,203)	(733,870,331)	948,313,755	2,197,673,500	مجموعة الاستحقاقات

بنود خارج الميزانية:

31 كانون الأول 2018				
المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة الى خمس سنوات	لغاية سنة	
-	-	-	-	اعتمادات استيراد وقبولات صادرة
1,294,415,956	-	-	1,294,415,956	السقوف الغير مستغلة من التسهيلات الائتمانية المباشرة
438,500,885	-	-	438,500,885	السقوف الغير مستغلة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
1,490,572,632	-	52,075,790	1,438,496,842	الكفالات الصادرة
23,936,118	-	6,836,609	17,099,509	التزامات عقود اليجار التشغيلية
3,247,425,591	-	58,912,399	3,188,513,192	المجموع
31 كانون الأول 2017				
المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة الى خمس سنوات	لغاية سنة	
-	-	-	-	اعتمادات استيراد وقبولات صادرة
520,939,327	-	-	520,939,327	السقوف الغير مستغلة من التسهيلات الائتمانية المباشرة
30,640,990	-	-	30,640,990	السقوف الغير مستغلة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
1,186,237,153	-	27,150,000	1,159,087,153	الكفالات الصادرة
25,419,917	-	3,443,870	21,976,047	التزامات عقود اليجار التشغيلية
1,763,237,387	-	30,593,870	1,732,643,517	المجموع

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير. إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملًا مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحملة من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجبير بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.

- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجميع هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى «حوادث تشغيلية» ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالحوادث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجميع المخاطر المحتملة إما إلى طرف ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

هـ- مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة. دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعية وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم «مخاطر عدم الامتثال» والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

34- التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018						
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	المجموع	اخرى	الخزينة	الشركات	الافراد	البيان
(1,407,067,321)	604,465,271	10,221,531	85,848,304	974,256,259	(465,860,823)	إجمالي الدخل التشغيلي
(77,524,793)	210,385,535	-	-	200,416,064	9,969,471	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(1,484,592,114)	814,850,806	10,221,531	85,848,304	1,174,672,323	(455,891,352)	نتائج اعمال القطاع
(973,095,838)	(965,334,259)	(965,334,259)	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
(2,457,687,952)	(150,483,453)	(955,112,728)	85,848,304	1,174,672,323	(455,891,352)	الربح قبل الضريبة
(34,679,544)	(136,404,023)	(136,404,023)	-	-	-	ضريبة الدخل
(2,492,367,496)	(286,887,476)	(1,091,516,751)	85,848,304	1,174,672,323	(455,891,352)	صافي ربح السنة
كما في 31 كانون الأول 2018						
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	المجموع	اخرى	الخزينة	الشركات	الافراد	البيان
28,329,724,875	29,470,781,317	-	21,047,734,572	8,267,034,883	156,011,862	موجودات القطاع
1,833,310,402	1,967,363,841	1,967,363,841	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
30,163,035,277	31,438,145,158	1,967,363,841	21,047,734,572	8,267,034,883	156,011,862	مجموع الموجودات
22,418,655,845	24,002,485,384	-	2,250,934,538	9,632,370,645	12,119,180,201	مطلوبات القطاع
566,483,744	544,651,562	544,651,562	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
22,985,139,589	24,547,136,946	544,651,562	2,250,934,538	9,632,370,645	12,119,180,201	مجموع المطلوبات
100,024,445	77,365,898	77,365,898	-	-	-	مصاريف رأسمالية
86,826,382	76,145,092	76,145,092	-	-	-	الاستهلاكات والطفاعات

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية الذي تمثل أعماله المحلية من خلال فروعه في المحافظات. فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

بالبيرة السورية	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
اجمالي الدخل التشغيلي	542,868,381	61,596,890	604,465,271
مجموع الموجودات	25,277,012,079	6,161,133,079	31,438,145,158
المصرفوات الرأسمالية	78,590,891	-	78,590,891

في حين كانت لعام 2017:

بالبيرة السورية	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
اجمالي الدخل التشغيلي	(1,410,913,413)	3,846,092	(1,407,067,321)
مجموع الموجودات	25,262,214,108	4,900,821,168	30,163,035,277
المصرفوات الرأسمالية	100,024,445	-	100,024,445

35- كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال. يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.

هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة. تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف، حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة.

أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل المشار إليها في القرار 253/م ن/ب4. وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الراحبة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق. يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ب4) لعام 2007 (8% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2017	2018	بالليرة السورية
7,127,810,179	6,836,348,003	بنود رأس المال الاساسي
3,000,000,000	3,000,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
64,961,831	64,961,831	الاحتياطي القانوني
64,961,831	64,961,831	الاحتياطي الخاص
(5,767,081,488)	(6,053,968,964)	خسائر متراكمة محققة
9,782,716,405	9,782,716,405	أرباح/خسائر متراكمة غير محققة
		ينزل
(17,748,400)	(22,323,100)	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
		بنود رأس المال المساند
32,337,109	32,337,109	الاحتياطي العام على مخاطر التمويل
7,160,147,288	6,868,685,112	مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
17,721,986,000	16,517,405,000	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
1,315,032,000	905,847,000	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
25,097,841	37,660,776	مخاطر السوق
662,979,958	740,258,945	المخاطر التشغيلية
19,725,095,799	18,201,171,721	المجموع
36.30%	%37,74	نسبة كفاية رأس المال (%)
36.14%	37,45%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 / م ن / ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 / م ن / ب 4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 / م ن / ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 / م ن / ب 4 لعام 2007.

36- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2018			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية السنة	باليرة السورية
			الموجودات:
11,313,607,651	1,068,355,906	10,245,251,745	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8,223,080,083	-	8,223,080,083	أرصدة لدى مصارف
8,371,155,376	2,593,820,219	5,777,335,157	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,233,412,491	1,233,412,491	-	موجودات ثابتة مملوسة
22,323,100	22,323,100	-	موجودات غير ملموسة
352,478,730	352,478,730	-	موجودات ضريبية مؤجلة
421,412,416	365,750,425	55,661,991	موجودات أخرى
1,500,675,311	1,500,675,311	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
31,438,145,158	7,136,816,182	24,301,328,975	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
2,116,350,467	-	2,116,350,467	ودائع مصارف
20,448,400,679	1,067,472,305	19,380,928,374	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
1,303,150,168	-	1,303,150,168	تأمينات نقدية
134,584,071	-	134,584,071	مخصصات متنوعة
544,651,561	129776992	414,874,569	مطلوبات أخرى
24,547,136,946	1,197,249,297	23,349,887,648	مجموع المطلوبات
6,891,008,212	5,939,566,885	951,441,327	الصافي

31 كانون الاول 2017			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية السنة	باليرة السورية
			الموجودات:
7,867,060,830	786,792,952	7,080,267,878	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9,288,303,109	-	9,288,303,109	أرصدة لدى مصارف
9,543,832,235	2,726,090,451	6,817,741,784	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,236,017,897	1,236,017,897	-	موجودات ثابتة مملوسة
17,748,400	17,748,400	-	موجودات غير ملموسة
488,882,753	488,882,753	-	موجودات ضريبية مؤجلة
220,514,742	176,853,601	43,661,141	موجودات أخرى
1,500,675,311	1,500,675,311	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
30,163,035,277	6,933,061,365	23,229,973,912	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
5,374,884,482	-	5,374,884,482	ودائع مصارف
15,661,450,316	184,766,037	15,476,684,279	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
1,247,390,427	-	1,247,390,427	تأمينات نقدية
134,930,620	-	134,930,620	مخصصات متنوعة
566,483,744	272,349,019	294,134,725	مطلوبات أخرى
22,985,139,589	457,115,056	22,528,024,533	مجموع المطلوبات
7,177,895,688	6,475,946,309	701,949,379	الصافي

37- إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ. إرتباطات والتزامات أئتمانية (قيمة اسمية):

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	باليرة السورية
-	-	اعتمادات استيراد
		كفالات صادرة:
22,375,993	21,434,285	دفع
20,946,000	38,155,250	دخول في العطاء
1,142,915,160	1,430,983,097	حسن تنفيذ
751,564,030	-	عقود مقايضة العملات الآجلة
520,939,327	1,294,415,956	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة
30,640,990	438,500,885	سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة
2,489,381,500	3,223,489,473	المجموع

ب. التزامات تعاقدية:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2017	2018	باليرة السورية
21,976,047	18,863,628	(عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة
3,443,870	55,594,552	(عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة
25,419,917	74,458,180	المجموع

تمثل عقود الإيجار التشغيلية عقود إيجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

38- الأرباح القابلة للتوزيع

لم يتم توزيع أرباح بناءً على قانون الشركات رقم 29 لعام 2011» ليس للشركة المساهمة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المحددة من سنوات سابقة».

39- القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

40- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض بنود عام 2017 لتتناسب مع التصنيف المستخدم في الفترة الحالية، إن إعادة تصنيف هذه البنود لم تؤثر على كل من ربح السنة والخسائر المتراكمة التي تم عرضها سابقاً.

البيانات الإضافية لمتطلبات

هيئة الأوراق المالية 2018

• كلمة رئيس مجلس الإدارة

• تقرير مجلس الإدارة

1. أنشطة البنك الرئيسية والتوزيع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
2. الشركات التابعة للبنك
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
4. مساهمات كبار المساهمين
5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي
6. درجة الاعتماد على موردين محددين
7. الحماية الحكومية والامتيازات
8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية
9. معايير الجودة الدولية
10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك
12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2018
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2018
16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية
17. أنعاب مدقق الحسابات المستقل
18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2018 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأنعاب ورواتب ومكافآت وغيرها
20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2018
21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك وأقاربهم

• تقرير مدققي الحسابات

• الإقرارات

• الهيكل التنظيمي العام

• شبكة الفروع



كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (8-9).

تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (10).

1. أ - أنشطة البنك الرئيسية

القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001، والمواد 85-86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002، وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس، ومن الأعمال:-

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لتجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحويل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والتجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لتجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب - التوزيع الجغرافي لفروع البنك

بلغ عدد فروع بنك الأردن - سورية 14 فرع حتى نهاية عام 2018، وعدد الصرافات الآلية العاملة 13 صراف و 4 مراكز لتنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (127).

عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع
مغلق مؤقتاً	حرسنا	9	أبو رمانة
7	صحنابا	10	شارع بغداد
7	جرمانا	7	العباسيين
5	البارون	6	شارع الفيصل
مغلق مؤقتاً	الحمدانية	5	العزيربة
5	حمص	12	اللاذقية
137	الإدارة العامة وإدارة العمليات والمراكز	6	طرطوس
224	المجموع	8	السويداء

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2018 مبلغ 77,365,898 ليرة سورية , وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2017 بقيمة 100,024,444 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن- سورية

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1969 / 11 / 14

تاريخ التعيين : 2015 / 7 / 2

تاريخ العضوية : 2008 / 5 / 28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو،

الولايات المتحدة الأمريكية

بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة

الأمريكية

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيساً لمجلس إدارة بنك الأردن سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية تاريخه
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 كانون الثاني 1993.
- دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.



السيد شاکر توفیق شاکر فاخوري
(ممثل بنك الأردن)
رئيس مجلس الإدارة



السيد عبد العزيز رشيد السخني
نائب رئيس مجلس الإدارة

- تاريخ الميلاد : 1948 / 1 / 1
- تاريخ التعيين : 2015 / 7 / 2
- تاريخ العضوية : 2008 / 5 / 28
- طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
- الشهادة العلمية :
- الشهادة الثانوية العامة 1967
- الخبرات العملية :
- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية- سيمكو
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن- تيميكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدبر للتأمين سابقاً
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن- تيميكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن



السيد صالح رجب عليان حماد
(ممثل بنك الأردن)
عضو مجلس الإدارة

- تاريخ الميلاد : 1962 / 7 / 27
- تاريخ التعيين : 2017 / 10 / 16
- تاريخ العضوية : 2017 / 10 / 16
- طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
- الشهادة العلمية :
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية :
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 اذار 2018 ولغاية تاريخه
- المدير العام بالوكالة بنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية 21 اذار 2018.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الائتمثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الائتمثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن من 2014/12/15 - 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الائتمثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ 2009/1/1 - 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994 / 12 / 1 - 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والائتمثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للإستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

تاريخ الميلاد : 1955 / 4 / 27

تاريخ التعيين : 2008 / 5 / 28

تاريخ العضوية : 2008 / 5 / 28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1977

الخبرات العملية :

- مستشاراً قانونياً لبنك الأردن من 28 / 4 / 2015 ولغاية تاريخه
- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 10 / 4 / 1994 – 2015/4/27
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمار
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.



السيد أسامة سميح أمين سكري
(ممثل بنك الأردن)

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1965 / 1 / 1

تاريخ التعيين : 2008 / 5 / 28

تاريخ العضوية : 2008 / 5 / 28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية :

ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية، الجامعة الأمريكية في بيروت 2016

إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية :

- مالك ومدير مؤسسة محمد أسعد هارون (أنظمة تكنولوجيا المعلومات)
- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرافأ اللاذقية
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وطلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية



السيد محمد أسعد نزار هارون

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1955 / 11 / 10
تاريخ التعيين : 2008 / 5 / 28
تاريخ العضوية : 2008 / 5 / 28
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادة العلمية :
الشهادة الثانوية من لبنان عام 1974
الخبرات العملية :
• مالك شركة ماهر عربي كاتبي للأثاث
العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• عضو مجلس إدارة الشركة المتطورة لصناعة الأثاث
• عضو مجلس إدارة شركة التضامن



السيد محمد ماهر عربي كاتبي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1980 / 1 / 4
تاريخ التعيين : 2015 / 2 / 17
تاريخ العضوية : 2015 / 2 / 17
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادة العلمية :
إجازة في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت 2004
الخبرات العملية :
• تجارة وصناعة ونقل المواد الغذائية والعلفية
العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• رئيس مجلس إدارة تاج للاستثمارات الصناعية
• رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للسكر
• نائب رئيس مجلس الإدارة حمص للفنادق
• نائب رئيس مجلس الإدارة الأسواق التجارية



السيد محمد مervat طريف الأخرس
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1962 / 9 / 18

تاريخ التعيين : 2015 / 7 / 2

تاريخ العضوية : 2015 / 7 / 2

طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :

بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو ستيت الولايات المتحدة الأمريكية

ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية :

- مدير عام شركة بردان للإستيراد والتصدير
- خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال
- عضو مجلس إدارة في مجلس الأعمال السوري الروسي



السيد عمار محمد سعيد البردان

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1941 / 10 / 12

تاريخ التعيين : 2015 / 7 / 2

تاريخ العضوية : 2015 / 7 / 2

طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :

بكالوريوس تجارة من جامعة دمشق 1966

الخبرات العملية :

- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير
- العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
- عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك



السيد محمد أبو الهدى

عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

3. ب- أسماء الإدارة العليا التنفيذية



السيد جواد فتحي الحبوبي
المدير العام

- تاريخ الميلاد : 15 / 8 / 1956
تاريخ التعيين : 2011/2/3
الشهادة العلمية :
- حاصل على بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم - شيفلد في إنجلترا
 - دبلوم إدارة مصرفية
 - شهادات مهنية متخصصة في المصارف
 - عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة
 - الخبرات العملية :
 - مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الأردن - سورية 2010/6 - 2011/1
 - مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الإتحاد- الأردن 1994/2/16 - 2010/6/16
 - مدير فرع تجاري في بنك الخليج- الكويت 1977/1/30 - 1990/08/1

الإدارة العليا

الاسم	المنصب	الشهادة العلمية والخبرة
السيد عبود جورج سعاده	نائب المدير العام	بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة اعمال خبرة مصرفية 14 سنة
السيد حسام فوزي فارس العلي	مدير العمليات المصرفية المركزية	بكالوريوس تجارة واقتصاد خبرة 30 سنة في العمليات التجارية والمصرفية
السيد محمد إياد عمر الطناني	مدير الدائرة المالية	ماجستير إدارة مصارف بكالوريوس اقتصاد - اختصاص محاسبة خبرة مصرفية 8 سنوات
المهندس محمد وسيم رمضان	مدير دائرة أنظمة المعلومات	بكالوريوس هندسة اتصالات وإلكترونيات اختصاص إدارة مالية خبرة مصرفية 10 سنوات
السيد محمد سامي ابراهيم	مدير التدقيق الداخلي	بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة خبرة مصرفية 14 سنة
السيدة لويزا سليم خرطيل	مدير الخدمات المصرفية للأفراد	بكالوريوس اقتصاد اختصاص مصارف وتأمين خبرة مصرفية 9 سنوات
السيد محمد أنيس عبيدة السهلي	مدير العمليات المحلية المركزية	بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال خبرة مصرفية 10 سنوات

السيدة علا ابراهيم باير العلي	مدير مراجعة الأئتمان	بكالوريوس اقتصاد اختصاص مصارف وتأمين خبرة مصرفية 11 سنة
السيد مكسيم كريم علي	مدير مراقبة الإلتزام	ماجستير مصارف وتمويل بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال خبرة مصرفية 11 سنة
السيد حسام الدين عبد الغني جاويش	مدير قسم الإجراءات القانونية والقضايا	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية 10 سنوات
السيدة ربي عبد الباقي حسين	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية 9 سنوات

4. مساهمات كبار المساهمين

أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2018/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
اسامة محمود قرواني	1,500,000	5%	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	450,000	1.5%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

ب - مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2017/12/31

الجنسية	النسبة لرأس المال	إجمالي الكمية (سهم)	اسم المساهم
أردنية	49%	14,700,000	بنك الأردن
سورية	5%	1,500,000	محمود محمد رثيف قباني
سورية	5%	1,500,000	إيهاب محمد مخلوف
سورية	5%	1,500,000	ديانا طريف الأخرس
سورية	5%	1,500,000	رامي محمد مخلوف
سورية	5%	1,500,000	نورا طريف الأخرس
سورية	5%	1,500,000	محمد مرهف طريف الأخرس
سورية	2.5%	750,000	ديما غيث فرعون
سورية	2.5%	750,000	لانا غيث فرعون
سورية	1.5%	450,000	محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي
سورية	2%	600,000	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (21)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين

لا يوجد

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية صفحة رقم (137)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة والإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (30).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

ترتبط عمليات البنوك بتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل

ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي الموازنة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وإن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر. تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

ولدى بنك الأردن سورية دائرة مستقلة لإدارة المخاطر ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر. وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر وإعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة- أسعار الفائدة- أسعار الصرف والمخاطر التشغيلية)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية للملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

وتقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

ويمكن الاطلاع على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر، والشروحات الكافية عن أنواع المخاطر ضمن البيانات المالية في التقرير السنوي في الصفحة رقم (85)

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2018

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (24)

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2018 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2018 صفحة رقم (35)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2018

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2018 صفحة رقم (32)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام 2019 صفحة رقم (38)

17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	(المبالغ مقربة بآلاف الليرات السورية)
1,384	2,737	3,366	6,150	6,600	9,000	15,000	5,557	11,140	أتعاب مدقق الحسابات المستقل

18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2018/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	% 49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
صالح رجب حماد	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	_____	% 1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	_____	% 0.25
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	_____	% 1.5
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	_____	% 5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	_____	% 0.25

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2017/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	% 49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
صالح رجب حماد	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	_____	% 1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	_____	% 0.25
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	_____	% 1.5
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	_____	% 5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	_____	% 0.25

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2018 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها و

تم تسديد مبلغ 66,446,333 ليرة سورية كرواتب ومكافآت للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2018. ولم يتم تسديد أي منافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2018.

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2018

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
السيد شاكر توفيق فاخوري						6
السيد محمد أسعد هارون	بنك الأردن	49 %	أردنية	نعم	لا	6
السيد أسامة سميح سكري						6
السيد صالح رجب حماد						6
السيد عبد العزيز السخني	-	1 %	سورية	نعم	لا	4
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	-	0.25 %	سورية	نعم	نعم	3
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	-	1.5 %	سورية	نعم	لا	1
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	-	5 %	سورية	نعم	لا	5
السيد عمار محمد سعيد البردان	-	0.25 %	سورية	نعم	نعم	2

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

لم يتم منح أي تبرعات في العام 2018، فيما واصل البنك دوره في تحمل المسؤولية الاجتماعية حيث قام بعدة فعاليات رسمية واجتماعية، ومنها رعاية فعالية فطور خيري في رمضان 2018 لأبطال الجيش العربي السوري حيث كان العدد حوالي 500 عنصر من الجيش العربي السوري، وتم الاشتراك بألبوم صور يبين صمود المؤسسات رغم معاناة الأزمة من إرهاب وتخريب وتدمير، فيما استمر البنك بتدريب طلاب الجامعات في السنوات الأخيرة أو الخريجين من أصحاب الاختصاصات المتعلقة بالإدارة والمصارف.

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

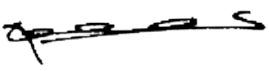
لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

تقرير مدقق الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /شركة يوتي سي إنترناشونال ولطفلي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، يشير أن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام 2018 صفحات رقم (44-47).

الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن – سورية، يقر وبحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2019 . كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2018، ويتوفر نظام رقابة فعال في البنك.

التوقيع	المنصب	مجلس الإدارة
	رئيس مجلس الإدارة	السيد شاكر توفيق فاخوري - ممثل بنك الأردن
	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد عبد العزيز رشيد السخني
	عضو مجلس إدارة	السيد صالح رجب حماد - ممثل بنك الأردن
	عضو مجلس إدارة	السيد أسامة سميح سكري - ممثل بنك الأردن
	عضو مجلس إدارة	السيد محمد أسعد نزار هارون - ممثل بنك الأردن
	عضو مجلس إدارة	السيد محمد مرهف طريف الأخرس
متوفى بتاريخ 2019/2/21	عضو مجلس إدارة	السيد محمد ماهر عربي كاتبي
	عضو مجلس إدارة	السيد عمار محمد سعيد البردان
	عضو مجلس إدارة	السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

كما يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي، بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

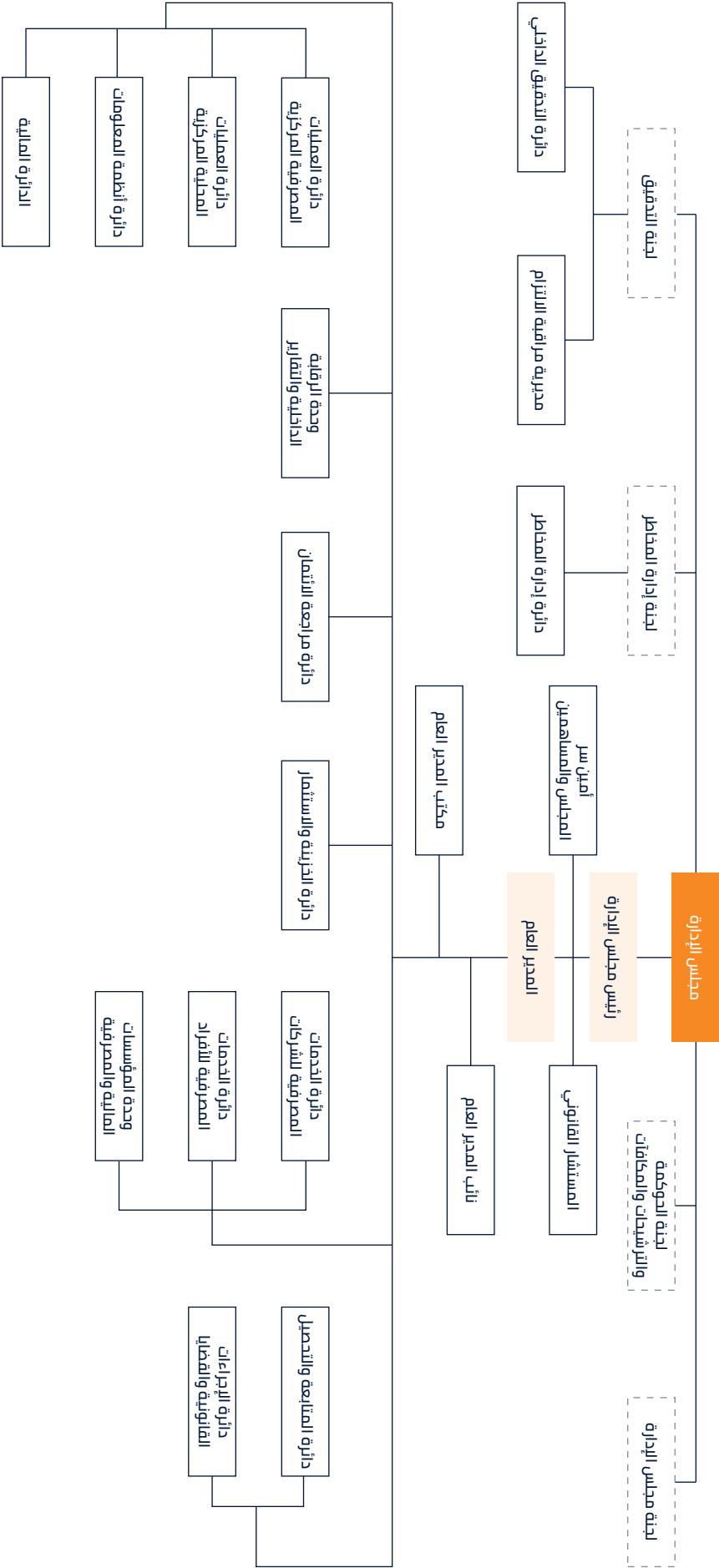
السيد شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

السيد جواد فتحي الحلبوني
المدير العام

السيد محمد اياد عمر الطناني
المدير المالي







الأكاديمية المؤسسية



يولي بنك الأردن-سورية، وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن- سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من دليل الحوكمة على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببرود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

1. بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي :-
2. الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.
3. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
4. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
6. يطلع الرئيس بما يلي :-
- يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
- إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
- إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
- دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
- التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.
- واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن- سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك.
- علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن- سورية من 9 أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال عام 2018.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحات رقم (125-129) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في الصفحة رقم (135)

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن- سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي

لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيد صالح رجب حماد	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2018 حيث اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة، كما تم الاجتماع مع السيد مدير التدقيق الداخلي (4) مرات خلال عام 2018. وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:-

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختمية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها.
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتقيد بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافآته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
13. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي، وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
14. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
15. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة

رئيس مجلس الإدارة.	
تتألف اللجنة من السادة :	
السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد عمار محمد سعيدالبردان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة اجتماع واحد خلال عام 2018، ولم تجتمع مع مدير الموارد البشرية أي اجتماع خلال عام 2018، حيث قام السيد المدير العام بتمثيل دائرة الموارد البشرية عند الاجتماع باللجنة خلال عام 2018 .

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي :-

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقييد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التحقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشيح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجرائها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
6. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا الدليل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
7. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم، على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIs، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-
 - يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
 - الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
 - المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
 - حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
 - إنجاز المهام الموكلة للعضو.
 - عدم إفشاء أسرار البنك.
 - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
 - التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
 - قبول النقد البناء.
8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتمشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد عمار محمد سعيد البردان	رئيساً
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو
السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2018، وتم الاجتماع 4 مرات مع مدير المخاطر .

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :-

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
4. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
5. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
6. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
8. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
9. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة :

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد شاكر توفيق فاخوري رئيساً

السيد عبد العزيز رشيد السخني عضو

السيد أسعد نزار هارون عضو

السيد محمد مرفه الأخرس عضو

السيد محمد ماهر عربي كاتب

السيد أسامة سميح السكري عضو

هذا واجتمعت اللجنة مرة واحدة خلال عام 2018.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :

1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
 2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
- وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس :

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة القادمة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة في البنك، فقد تم تعيين السيدة ربي حسين أمين سر للمجلس اعتباراً من 2017/11/28، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

تعارض المصالح :

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود أي مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية، والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

- يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:-
- فعالية وكفاءة العمليات.
 - مصداقية التقارير المالية.
 - التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي :

1- التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:-

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
 2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
 3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
 4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
 5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
 6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
 7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
 8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
 9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
 10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
 11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
 12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرارها.
 13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
 14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
 15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
 - الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
 - ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
 - إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
 - الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م ن/ب 4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
- نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي.
 - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
 - نظام التدقيق.
 - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
 - الكفاءة المهنية.
 - مجال التدقيق.

- إجراءات التدقيق الداخلي.
- مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
- لجنة التدقيق الداخلي.
- الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.

هذا ويقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاريه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموازنة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:-
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات (74- 93- 100- 106- 107 253-390 م/ن/ب4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

4- الامتثال

انطلاقاً من حرص بنك الأردن - سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، واصل البنك الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بسبب تأثير الأزمة، وقد قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات

- التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على تعاملات العملاء، مع الاستمرار بالالتزام بقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.
- ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة ويقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما اقتضت الحاجة.
- ولدى البنك إدارة مستقلة للامتثال، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال :
1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
 2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
 3. إعداد منهجية فاعلة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
 4. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
 5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية النافذة لأعمال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقتصر هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:-

- نسخة من التقرير السنوي.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الإفصاح والشفافية)

تنطوي الحوكمة لبنك الأردن- سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالاستقامة والأمانة، و الموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر، خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

استناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/0/529 تاريخ 2014/6/5، بخصوص التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفعها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية، وتتبع إدارياً لمديرية مراقبة الالتزام هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

1. تعليمات الجهات الرقابية المتمثلة بمصرف سورية المركزي.
2. سياسات وإجراءات عمل وحدة شكاوى العملاء المعتمدة والمعممة على كافة موظفي البنك.
3. توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
 - الاتصال الهاتفي من خلال رقم خدمة شكاوى العملاء 011-22900040.
 - البريد الإلكتروني: complaints@bankofjordanysyria.com
 - صندوق الشكاوى والاقتراحات في الفروع.
 - البريد العادي (صندوق البريد الخاص ببنك الأردن - سورية) 8058 دمشق- سورية.
 - استقبال العملاء بشكل مباشر من قبل فروع البنك، أو من قبل وحدة شكاوى العملاء.
 - موقع التواصل الاجتماعي (Facebook).
 - إضافة للشكاوى الواردة من خلال الجهات الرقابية مثل مصرف سورية المركزي
4. اعتماد الإجراءات اللازمة في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء والرد على استفساراتهم ضمن المدة المحددة.
5. دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وترتيبها وتصنيفها.
6. التواصل مع العميل المشتكى بالتنسيق مع الدوائر المعنية، واستبيان مدى رضاه عن معالجة الشكوى.
7. تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية، تتضمن ملخصاً لكافة الشكاوى وتصنيفها والإجراءات المتخذة في سبيل الحد من تكرارها.
8. وفيما يلي إحصائية بالشكاوى المقدمة إلى البنك من العملاء خلال عام 2018 عبر مختلف القنوات المتاحة موزعة وفقاً لخدمات الفروع، خدمات الدوائر، العاملين لدى البنك، الموجودات الثابتة

خدمات الفروع	خدمات الدوائر	العاملين	الموجودات الثابتة	المجموع
3	24	5	1	33

كما وردت شكوى واحدة عن طريق مصرف سورية المركزي وتم الرد عليها حسب الأصول.

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف سورية المركزي بخمسة أيام عمل.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي :
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
 - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
 - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

كما تم تأسيس وحدة جودة الخدمة تتبع لدائرة الخدمات المصرفية للأفراد، حيث تقوم بجمع الاستبيانات بشكل دوري حول رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من قبل البنك، ويتم التواصل مع العملاء في حالات عدم الرضى عن بعض الخدمات، واعداد تقارير بهذه الحالات، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الخدمات المقدمة.

شبكة فروع بنك الأردن - سورية

فروع محافظة حمص

فرع حمص : شارع أبو تمام - دوار الحزب
هاتف: 0312220603 فاكس: 0312222305

فروع محافظة اللاذقية

فرع الكورنيش: شارع الكورنيش الغربي
هاتف: 0412557623 فاكس: 0412556768

فروع محافظة طرطوس

فرع طرطوس: شارع الثورة
هاتف: 043313733 فاكس: 043313793

فروع محافظة السويداء

فرع السويداء: طريق قنوات
هاتف: 016 324188 فاكس: 016 324288

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب: دمشق - ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900231 فاكس: 0112317267

ريف دمشق (مغلق) - أوتستراد درعا

مركز الساحل: اللاذقية - شارع الكورنيش الغربي
هاتف: 0412557623 فاكس: 0412556768

مركز الشمال: حلب - شارع الملك فيصل
هاتف: 0212228071 فاكس: 0212228071

مركز الوسط: حمص - شارع أبو تمام - دوار الحزب
هاتف: 0312220603 فاكس: 0312222305

الإدارة العامة: دمشق - ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900000 فاكس: 0112317267
ص.ب 8058 دمشق - سورية

إدارة العمليات المركزية: دمشق - أوتستراد صحنيا
هاتف: 01122911161 فاكس: 0116355514

دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية: دمشق - أبو رمانة
هاتف: 01122911000 فاكس: 0113328331

فروع محافظة دمشق وريفها

فرع شارع بغداد: ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900100 فاكس: 0112317730

فرع أبو رمانة : ساحة الجامعة العربية
هاتف: 0113354500 فاكس: 0113354506

فرع العباسيين: ساحة العباسيين
هاتف: 0114438261 فاكس: 0114438267

فرع جرمانا : ساحة الرئيس
هاتف: 011 5662273 فاكس: 0115659377

فرع صحنيا : أوتستراد درعا
هاتف: 011 22911300 فاكس: 01122911311

فرع حرستا (مغلق) مقابل مديرية الخدمات

فروع محافظة حلب

فرع شارع فيصل: شارع الملك فيصل
هاتف: 0212228071 فاكس: 0212228071

فرع البارون : مقابل سينما أوغاريت
هاتف: 0212126996 فاكس: 0212125985

فرع العزيزية : شارع بن سلفانيا
هاتف: 0212122697 فاكس: 0212125672

فرع الحمدانية (مغلق) فندق الماريني